المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ

Conseil de la Concurrence

التقرير السنوي

2021

مجلس المنافسة

التقرير السنوي

2021

مجلس المنافسة

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

التقرير السنوي برسم 2021

مرفوع إلى

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

من لدن

أحمد رحو

رئيس مجلس المنافسة

مولاي صاحب الجلالة،

طبقا لأحكام المادة 23 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2021، كما صادقت عليه الجلسة العامة المنعقدة يوم 25 شوال 1443 الموافق لـ 26 ماي 2022.

صاحب الجلالة،

اتسمت سنة 2021 باستعادة الاقتصاد العالمي لعافيته على الرغم من استمرار تفشي جائحة كوفيد-19.

وسجل مستوى النمو نسبة بلغت 6,1 في المائة بفضل الانتعاش القوي للاستهلاك وتنامي الطلب في عدة قطاعات إنتاجية.

بيد أن وتيرة النمو المسجلة كانت أقل بكثير مما كان متوقعا مع مطلع السنة. ويعزى ذلك، على الخصوص، إلى استمرار تداعيات الجائحة على الصعيد العالمي، التي أفضت إلى اضطراب القنوات اللوجستية والحد من حرية تنقل الأشخاص بشكل حاد.

واستمرت انعكاسات الجائحة على قطاعات النقل والترفيه والثقافة والسياحة وصناعة الطيران، متسببة في تفاقم وضعية تميزت أصلا بتقلص الإنتاج العالمي بنسبة بلغت 3,1 في المائة سنة 2020.

وأسفرت تدابير الدعم والإقلاع الاقتصادي، التي أقرتها السلطات العمومية في هذا السياق، وعززتها بأسعار فائدة جد منخفضة أو حتى سلبية، عن وفرة في السيولة، ترتب عنها تسجيل مستويات هامة للقيم السوقية، جرى استخدامها لتمويل عمليات التركيز التي بلغت مستويات قياسية.

كما أفضت السياسات النقدية التوفيقية إلى تفاقم الدين العام على نطاق واسع، أفضت إلى مخاطر بشأن المالية العمومية في حالة تصاعد الأسعار.

في الواقع، بلغ الدين العمومي مستويات قياسية، مسجلا نسبة قدرت بـ 99 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي برسم 2020، أي بزيادة 15 نقطة مقارنة بما سجل سنة 2019. وتواصلت هذه الموجة التصاعدية في الدين العمومي العالمي سنة 2021، نتيجة المستويات التي سجلتها الدول المتقدمة، لاسيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وشهدت سنة 2021 بروز حركة إعادة توطين صناعات، نتيجة للندرة التي سجلت في الفترة الأولى للحجر الصحي، وبروز صعوبات جديدة في التموين، وعدم توفر المواد الأولية.

على المستوى الصحي، استمرت جائحة كوفيد-19 في التفشي مع ظهور متحورات جديدة، شملت متحور "دلتا" الذي ظهر في أواخر سنة 2020، ومتحور "أوميكرون" الذي ظهر عند نهاية سنة 2021.

غيـر أن توفـر اللقاحـات بحلـول نهايـة 2020، سـاعد الأنشـطة الاقتصاديـة علـى اسـتعادة عافيتها، وساهم فـي تخفيف القيود المفروضة على حرية التنقل وغلق المحلات التجارية.

بيـد أن السلاسـل اللوجسـتية ظلت تعانـي مـن اضطرابـات شـديدة، متسـببة فـي عرقلة اسـتئناف النشـاط الاقتصـادي فـي بعض المجـالات. وعلـى الرغـم مـن الطلـب المرتفـع، حالـت نـدرة المـواد الأوليـة، كمـا هـو الشـأن إزاء المكونـات الإلكترونيـة، دون تمكيـن بعـض القطاعـات الصناعيـة مـن الاشتغال بكامل قدرتها.

ومـن تم، شـكل عـدم التـوازن بـين العـرض والطلـب، إضافـة إلـى نـدرة المـواد الخـام واختـلال السلاسـل اللوجسـتية عوامـل أثـرت علـى الأسـعار، وأفضـت إلـى عـودة التضخـم فـي سـياق اتسـم باستمرار أبرز البنوك المركزية العالمية فـي الإبقاء على أسعار فائدة جد منخفضة.

وتأثـر قطـاع الطاقـة أيضـا بالارتفـاع الحـاد للأسـعار عقـب الانتعـاش القـوي أمـام نهـج البلـدان الأعضـاء بمنظمـة الـدول المصـدرة للنفـط لسياسـة مقيـدة للإنتـاج، مسـاهمة بذلـك فـي إطـلاق دورة تضخمية جديدة.

وبالتالـي، انتهـت سـنة 2021 بكثيـر مـن حـالات الغمـوض إزاء قـوة واسـتمرارية الإقـلاع الاقتصـادي، حيـث لـم يعـد بالإمـكان توقـع اسـتعادة النشـاط الاقتصـادي لجميـع قدراتـه وإمكانياتـه علـى المـدى القصيـر. كمـا أن العـودة إلـى التضخـم، الـذي يمكـن أن يقتـرن بنهايـة سياسـة أسـعار فائـدة منخفضـة، قـد تشـكل عائقـا أمـام قـوة النمـو وعبئـا إضافيـا بالنسـبة للـدول المثقلة بالديون.

مـن جهـة أخـرى، عملـت سـلطات المنافسـة، خـلال السـنة ذاتهـا، علـى الإبقـاء علـى بيئـة ملائمـة للمنافسة فـي الأسواق، بالرغم من سياق يتجه نحو تركيزات مقرونة بعودة التضخم.

وفـي ظـل عـدم إقـرار إجـراءات تهـدف إلـى جعـل الإطـار التشـريعي والتنظيمـي المنظـم لتركيـزات الإنقـاذ أكثـر مرونـة، بـرزت مواضيـع ارتبطـت بالسياسـة الاقتصاديـة، واكتسـبت أهميـة خـلال سنة 2021. ويتعلق الأمر بالاقتصاد الرقمي والاستدامة.

فيمـا يتعلـق بالاقتصـاد الرقمـي، قامـت سـلطات المنافسـة بتعزيـز مراقبتهـا لعمليـات التركيـز، لاسـيما العمليـات التـي ضمـت مقـاولات كبيـرة الحجـم ومتخصصـة فـي التكنولوجيـا. وفتحـت، فـي هـذا الصـدد، تحقيقـات فـي سـلوكيات هـذه المقاولات ذات الصلة بجمع المعطيات الشـخصية أو جميـع الممارسـات الأخـرى التـي يمكـن اعتبارهـا بمثابـة وسـيلة للحصـول علـى منافـع فـي السوق على حساب المقاولات المنافسة.

أمـا فيمـا يرتبـط بالاسـتدامة، تبـين أن عمليـات التركيـز العديـدة، التـي أنجـزت سـنة 2021، اسـتندت إلـى معاييـر مرتبطـة بالبيئـة والقضايـا الاجتماعيـة والحكامـة. وتجـدر الإشـارة هنـا إلـى

أن قانون المنافسة الأوروبي يوجد في مرحلة قيد التطور، قد يشمل إمكانية إدراج اتفاقات التعاون الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن المبادئ التوجيهية للسياسة الأوروبية ذات الصلة.

زيادة على ذلك، استمرت سلطات المنافسة في تركيز اهتمامها على المحاور ذات الأولوية، التي تم اعتمادها في سياق الجائحة التي اندلعت سنة 2020، والمتمثلة في التصدي للاستغلال التعسفي للأسعار، والاستثناء من تطبيق قانون المنافسة في مجال التعاون بين الأطراف المتنافسة في فترة الأزمة.

وفرضت السلطات ذاتها مراقبة أشد صرامة على التركيزات الاقتصادية بهدف تفادي اللجوء المفرط لحجة المقاولة المتعثرة ماليا.

في الواقع، أضعفت الجائحة عدة مقاولات وظل استئناف نشاطها مرهونا بنقص رؤوس الأموال غير الظاهر والتوقف التدريجي للمساعدات الاستثنائية التي أقرتها الدول.

وعليه، وكما كان متوقعا من قبل، بلغت عمليات التركيز الاقتصادي مستويات تاريخية خلال سنة 2021، بعد أن سجلت انخفاضا حادا سنة 2020 التي اتسمت بتوقف الأنشطة الاقتصادية لعدة أشهر، وبحالة الترقب لدى الفاعلين، وكذا نهج السلطات لمقاربة احترازية تجاه تركيزات الإنقاذ.

وبلغت عمليات التركيز الاقتصادي، المنجزة عالميا خلال السنة الماضية، 62.590 عملية بقيمة ناهزت 5.700 مليار دولار، أي بزيادة قدرت بـ 76 في المائة مقارنة بما تحقق سنة 2020.

وضمت هذه العمليات "الصفقات الضخمة" التي تجاوزت قيمة كل واحدة منها مليار دولار، وانتقلت من 111 صفقة سنة 2020 إلى 181 صفقة سنة 2021، متسببة في انعكاسات قوية على القيمة الإجمالية للسوق.

وعلى المستوى القطاعي، همت عمليات التركيز أساسا القطاعات التي استفادت من قيم سوقية هامة، على غرار قطاع التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصالات. وجرى ذلك في سياق اتسم باستمرار ارتفاع الطلب على الوسائل التكنولوجية والأصول الرقمية.

واتجهت المقاولات النشطة في قطاعات أخرى، على غرار قطاعي الصناعة أو الاستهلاك، أيضا صوب التسريع من وتيرة تحولها الرقمي، شمل، من بين أمور أخرى، دمج واقتناء أصول مقاولات متخصصة في التكنولوجيا.

وخلافا لذلك، واصلت حركية التركيزات في القطاعات التي لا تزال تعاني من تبعات الأزمة، على غرار أنشطة السياحة والترفيه وصناعة الطائرات والفضاء، تراجعها، مع وجود آفاق مهمة للنمو في السنوات المقبلة.

وعلى الصعيد الجغرافي، تمركزت المعاملات أساسا في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ. وتضاعفت قيمتها بالولايات المتحدة الأمريكية تقريبا بين سنتي 2020 و2021، مسجلة قيمة قدرت بنحو 2.610 مليار دولار، أي ما يعادل نصف المعاملات العالمية المنجزة.

من جانبها، سجلت المعاملات بأوروبا نموا بلغ 47 في المائة ليصل إلى 1.260 مليار دولار، في حين ازدادت المعاملات المنجزة في آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 37 في المائة لتبلغ 1.270 مليار دولار.

وفيما يخص عمليات التركيز العابرة للحدود، تم تسجيل تراجع نسبي في ظل عودة السياسات الحمائية نظرا لحالة الغموض الناجمة عن الأزمة الصحية. وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كأول سوق مستهدف عالميا والأول كذلك في مجال اقتناء الأصول، حيث استحودت بفضل ذلك على حوالي 50 في المائة من المعاملات العالمية.

وعزيت أسباب هذه الوضعية، على الخصوص، إلى خفوت جاذبية الصين التي أعلنت عن مخططها الخماسي في نسخته الرابعة عشرة خلال العام الماضي، والمجسد للإرادة الاستراتيجية للتنظيم الصارم لعدة قطاعات تم اعتبارها أساسية للسكان. ويتعلق الأمر بالتكنولوجيا المالية والمواد الغذائية والرعاية الصحية والعقار.

إضافة إلى ما سبق، عرفت سنة 2021 تغيرا في شكل المبادرين في إنجاز عمليات التركيز، حيث كانت معظم العمليات، في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تنجز من قبل مقاولات تحفزها أهداف اقتصادية مختلفة، من بينها تنويع الأنشطة أو اقتناء الحصص السوقية.

وظلت المقاولات الطرف المهيمن على عمليات التركيز. غير أن حصتها النسبية تراجعت بشكل حاد لصالح المستثمرين الماليين، لاسيما صناديق الاستثمار، وشركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة التي يرجع تاريخ نشأتها إلى سنوات التسعينات. وتتشكل هذه الأخيرة من شركات مدرجة في البورصة، ويكمن غرضها الأساسي في دعوة الجمهور إلى الاكتتاب بهدف جمع الأموال الموجهة لاقتناء أصول الشركات غير المدرجة في البورصة. وتضاعفت جاذبية هذه الشركات بصورة ملحوظة خلال العام الماضي. وتم ذلك في سياق محفز بالنسبة للأسواق المالية، حيث استقر معدل نموها السنوي في 174 في المائة. وتبلغ نسبة المعاملات، التي تقودها هذه الشركات، حاليا حوالي 10 في المائة من القيمة الإجمالية العالمية لعمليات التركيز.

صاحب الجلالة،

تماشيا مع توجيهاتكم السامية، حرص المغرب على مواصلة جهوده المتميزة للتصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19 بروح من الفعالية والتضامن.

ويعد المغرب من البلدان الصاعدة القليلة التي تمكنت من توفير لقاحات مجانية لجميع السكان، مع اعتماد نظام لتدبير هذا الإجراء العمومي حظي بإشادة عالمية واعتزاز وطني.

على المستوى الاقتصادي، ورغم استمرار مخلفات الصدمات على العرض والطلب، حرصت الحكومة، **تفعيلا لتوجيهاتكم السامية**، على التخفيف من الانعاكسات الممتدة للأزمة الصحية بالتخطيط للخروج منها عبر تسريع الانتعاش الظرفي للقطاعات والأنشطة الإنتاجية، وكذا تعزيز مرونة الاقتصاد.

ففي 2021، ووفقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط، سجل النمو الاقتصادي الوطني 7,9 في المائة. ويعزى ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 17,8 في المائة، والأنشطة غير الفلاحية بنسبة 6,6 في المائة.

وتجسدت إحدى المكونات الأساسية لهذا التعافي في تمكين مختلف أسواق السلع والخدمات من استعادة حالة سيرها الطبيعية. ولم يتوقف ذلك على دينامية العرض والطلب فحسب، بل ارتبط أيضا بتوافر شروط المنافسة السليمة بين المقاولات، وهو ما من شأنه أن يعود بالنفع على رفاه المستهلكين وعلى تنافسية المنظومة الإنتاجية.

ولا ريب أن المنافسة قد تم اختبارها بشدة في سياق الأزمة، كما تظهر بمثابة تحد رئيسي للنموذج التنموي الجديد ضمن هذه المرحلة الحاسمة التي يمر منها الاقتصاد المغربي.

وتماشيا مع توجيهاتكم السامية، استهدفت تدابير الدعم، التي عملت لجنة اليقظة الاقتصادية على تعميمها في بداية الأزمة الصحية، فضلا عن الآليات المبرمجة في إطار قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، امتصاص الصدمات التي انعكست، بشكل متزامن، على القدرات الإنتاجية والطلب المتعلقان بالسلع والخدمات.

كما ساهم التوازن المحقق بين تدابير الدعم المتعلق بالعرض والطلب على حد سواء في التحكم في المستوى العام للأسعار المطبقة في أسواق السلع والخدمات خلال فترة الاستقرار التي شهدتها البلاد.

علاوة على ذلك، ارتكزت المساعدات التي منحتها الدولة، برسم 2021، على أهداف الإقلاع وإعادة التأهيل من خلال تفعيل "الميثاق من أجل الإقلاع الاقتصادي والتشغيل" الموقع في شهر يوليوز 2020 بين الدولة والمقاولات والقطاع البنكي.

وتمثلت أهداف هذا الميثاق في توفير مزايا مالية مباشرة على شكل مساعدات مالية منبثقة عن صندوق أحدث لهذا الغرض، يوجه لتمويل مشاريع الاستثمار المندرجة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو تعزيز رؤوس أموال المقاولات بهدف تنميتها، أو على شكل مزايا غير مباشرة تجسدت في منح قروض مضمونة من طرف الدولة أو تفعيل مبدأ الأفضلية الوطنية في الطلبيات العمومية.

واتخذت بعض المساعدات، التي ترجمت إلى تدابير أفقية تارة واستهدفت القطاعات المتضررة بشكل ملموس من تداعيات الأزمة تارة أخرى، شكل اتفاقيات وعقود مبرمة مع الفيدراليات القطاعية.

ويتعلق الأمر بأنشطة القطاع الثالثي التي استفادت من هذه الاتفاقيات، من بينها قطاعات السياحة وتنظيم التظاهرات وتموين الحفلات وقطاع فضاءات الترفيه والألعاب.

وضمن السياق الخاص الذي يمر منه الاقتصاد الوطني، وعلاوة على ضمان "الحياد التنافسي" في منح المساعدات والتأكد من "طابعها المؤقت"، يتعين العمل علي التدبير السليم لعملية إلغاء هذه المساعدات عند مرحلة الخروج من الأزمة.

في الواقع، ينطوي السحب المتسرع لها على خطر التسبب في إفلاس المقاولات ومضاعفة نسبة التركيز في بعض الأسواق، بينما يفضي سحبها المتأخر على خطر تكريس تبعية بعض المقاولات وإضعاف قدراتها التنافسية، وثنيها عن الابتكار والتجديد.

على صعيد آخر **وتماشيا مع تعليماتكم السامية**، قامت الحكومة، في نونبر 2021، باعتماد جملة من التدابير استهدفت إحداث منظومة ذات الصلة بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية والمنتجات الصحية، وذلك بهدف مواصلة تموين الأسواق بشكل منتظم، مع التحلي بنوع من اليقظة إزاء التطورات المتقلبة للأسواق الدولية.

في الواقع، يشكل إعطاء رؤية واضحة لمستوى عرض السلع والخدمات على المديين المتوسط والطويل خطوة من شأنها جعل المواءمة التلقائية للعرض والطلب تتم على النحو الأمثل، مما سيمنع أية زيادة فاحشة في الأسعار قد تكرسها بشكل ممنهج ندرة المواد.

وشكل المنحى التصاعدي في أسعار المنتجات الطاقية والغذائية الملاحظ على الصعيد العالمي، والذي انعكس على الاقتصاد الوطني وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، عاملا من أجل الإسراع في إحداث برنامج الدعم الموجه للمواطنين، **تفعيلا لتعليمات جلالتكم السامية** الواردة في خطاب العرش لسنة 2018.

في هذا الإطار، يمثل الورش المتعلق بإحداث السجل الاجتماعي الموحد، المرتقب تعميمه مع نهاية سنة 2022، إطارا ملائما لتقليل الآثار السلبية لارتفاع الأسعار، مع ضمان توجيه فعال للمساعدات المباشرة للدولة وسير تنافسي للأسواق.

صاحب الجلالة،

استمرت دينامية التركيزات الاقتصادية على الصعيد الوطني، ولم تتأثر بتداعيات الأزمة الصحية. وواصلت ارتفاعها بفضل الحركية النشيطة لعوامل الإنتاج على الصعيد العالمي وإعادة تنظيم سلاسل الإنتاج في إطار العولمة.

وانتقل العدد الإجمالي لقرارات الترخيص، التي أصدرها مجلس المنافسة، من 43 قرارا سنة 2019 إلى 120 قرارا سنة 2021، بزيادة بلغت 179 في المائة.

وكشف تحليل سمات مشاريع التركيز الاقتصادي المبلغة لمجلس المنافسة عن بعض التغيرات في توجاهاتها مقارنة بالفترة التي سبقت اندلاع الأزمة.

ومن تم، انتقل عدد المشاريع المتعلقة بتولي المراقبة المشتركة من 9 عمليات سنة 2020 إلى 29 عملية سنة 2021، بشكل ساهم في الرفع من حصتها ضمن العدد الإجمالي لمشاريع التركيز، منتقلة من 15,3 في المائة إلى 24 في المائة، مؤشرة على توجه تدريجي لإبرام أشكال أكثر تعقيدا من الشراكة، كرستها الأزمة الصحية.

فضلا عن ذلك، لوحظ استمرار سيادة العمليات العابرة للحدود على العمليات ذات طابع وطني. ولم يتغير هذا التوجه بفعل تأثير الأزمة الصحية.

ويظهر أن المقاولات البادرة إلى إطلاق هذه المشاريع تهتم أكثر بالسوق الداخلية الوطنية والإمكانيات التي تتوفر عليها من حيث مستوى الاستهلاك وعاداته، علاوة على الفرص التي يوفرها المغرب باعتباره بوابة قي اتجاه إفريقيا.

وفي إطار ممارسته لصلاحياته التقريرية، بلغ مجموع القرارات التي أصدرها مجلس المنافسة، برسم 2021، ما معدله 16 قرارا مرتبطا بالملفات ذات الصلة بالإحالات التنازعية، جلها قضى بعدم قبولها إما بسبب انتفاء الأهلية أو مصلحة التصرف لدى الجهة المحيلة أو لعدم اندراج موضوع الإحالة ضمن مجالات اختصاصه.

وتعزز هذه الأرقام إرادة مجلس المنافسة في التعريف أكثر بمهامه واختصاصاته، وبالإطار القانوني الذي ينظم حرية الأسعار والمنافسة.

وفي 2021، أصدر مجلس المنافسة أربعة آراء تمحورت حول:

1. وضعية المنافسة في قطاع التعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب؛
2. تنظيم أسعار فحوصات فيروس كوفيد-19؛

3. دراسة مدى احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة؛

4. مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه، وبتغيير القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء.

إضافة إلى ذلك، قضى المجلس بعدم قبول طلبين توصل بهما لإبداء الرأي لانتفاء الأهلية أو مصلحة التصرف لدى الجهة المحيلة، ويتعلق الأمر بـ:

1. طلب الرأي المحال على المجلس من طرف جمعية وسطاء ومستثمري التأمين في المغرب بشأن طلب اتخاذ تدابير تحفظية في قطاع الوساطة في التأمين، وبمسألة بيع وتوزيع منتجات التأمين على الحياة من طرف البنوك؛

2. طلب الرأي المتعلق بوجود ممارسات محتملة ومنافية لقواعد المنافسة في مهنة العدول.

في هذا السياق، توصل مجلس المنافسة، بتاريخ 10 يوليوز 2020، بإحالة من لدن رئيس مجلس النواب قصد إبداء رأيه بشأن قواعد المنافسة في مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب.

وأكد التحليل الاقتصادي والتنافسي لسوق التعليم المدرسي الخصوص التابع للنظام الوطني وكذا دراسة إطار ضبط المنافسة داخلها، أنها مفتوحة في وجه كل مستثمر خاص، مغربي أو أجنبي، يرغب في الحصول على رخصة للولوج إليها، وتخويله إمكانية مغادرة السوق استنادا إلى ضمانات توفرها الدولة بهدف ضمان استمرار المسار الدراسي للتلاميذ.

وتتميز هذه السوق أيضا بتعدد الفاعلين وبتنوع الخدمات المقدمة، وبحرية تحديد واجبات التمدرس من لدن الفاعلين وفقا لبنية وملاءة الطلب من جهة، ولبنية العرض وجودة الخدمات من جهة أخرى.

علاوة على ذلك، يصطدم السير العادي لهذه السوق بمجموعة من أوجه النقص والعراقيل التي تؤثر على أدائها التنافسي، نظرا لكون:

- السوق يطبعها تباين على مستوى الأسعار والخدمات؛
- السوق قائمة على نموذج فريد من المؤسسات وعلى مساهمات الأسر؛
- وضعية هيئة التدريس تعرقل تطور التعليم المدرسي الخصوصي؛

وخلصت أوجه النقص ذات الصلة بتقنين القطاع إلى الاستنتاجات التالية:

- المقتضيات الجاري بها العمل لا تخدم تنافسية السوق وتحسين جودة العرض التربوي؛
- مشروع المراجعة التشريعية الرامية إلى تنزيل أهداف تنويع وتحسين جودة العرض التربوي يثير مخاوف المهنيين؛
- يتميز القطاع بتعدد الهيئات المكلفة بمراقبة المؤسسات التعليمية الخصوصية وتداخل مهامها؛
- آليات دعم غير موجهة نحو تحقيق الأهداف المسطرة؛
- مراقبة ضعيفة للمؤسسات من لدن جمعية أباء وأولياء التلاميذ.

وانطلاقا من التحليل الذي قام به مجلس المنافسة والخلاصات المتوصل بها، أصدر هذا الأخير مجموعة من التوصيات تروم تحسين شروط المنافسة في هذه السوق، وتضم:

- صياغة إطار تعاقدي جديد يحدد الأهداف ومسؤوليات مؤسسات التعليم الخصوصي والدولة والأجهزة التابعة لها، بهدف إمداد الفاعلين برؤية واضحة بشأن الاختيارات الاستراتيجية والوسائل المراد تعبئتها وفقا لخارطة طريق وثيقة الصلة؛
- مراجعة الإطار القانوني قصد مواكبة التحولات التي تعرفها سوق التعليم المدرسي الخصوصي، والاستجابة للتحديات التي تواجهها المنظومة التربوية الوطنية، والمتمثلة في مراجعة نظام الترخيص لولوج السوق، وتشجيع نظام حرية الأسعار، وإعادة النظر في تصنيف خدمات النقل المدرسي المقدمة من قبل المؤسسات التعليمية الخصوصية، وتفعيل المقتضيات القانونية المؤطرة للتأمين المدرسي؛
- إرساء آليات تروم الرفع من دينامية المنافسة بين مختلف الفاعلين في سوق التعليم المدرسي الخصوصي، عبر إضفاء نوع من الشفافية في العلاقة التي تجمع المستهلك-المتعلم ودعم وتحفيز الاستثمار في سوق التعليم المدرسي الخصوصي؛
- إعادة النظر في دور الدولة بهدف ضمان توازن بين الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات التعليم المدرسي العمومي والخصوصي، وذلك من خلال تكريس صورة المدرسة العمومية كمرجع، وتحسين شروط توظيف ومكافأة هيئة التدريس في التعليم المدرسي الخصوصي؛

- وضع الدولة لتدابير تمكن من ولوج الأسر لخدمات التعليم المدرسي الخصوصي، خاصة عن طريق توسيع نطاق الولوج إلى المؤسسات التابعة له، وفتحها في وجه التلاميذ المتفوقين المنحدرين من أسر معوزة وذات دخل محدود، تكريسا لمبدأي العدالة والتضامن الاجتماعيين؛

- إرساء سياسة ترابية مرتبطة بالنماذج التنموية المعتمدة من قبل الجهات الاثني عشر للمملكة، تمر عبر إبرام شراكات تعاقدية بين الدولة والجهات والقطاع الخاص بغية تعزيز دينامية سوق التعليم المدرسي الخصوصي، لاسيما في الجهات التي تعاني من ندرة في المؤسسات.

زيادة على ذلك، وتطبيقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، التي تشترط استشارة مجلس المنافسة مسبقا قبل اتخاذ قرار تقنين أسعار المنتوجات والخدمات، توصل مجلس المنافسة، بتاريخ 31 غشت 2021، بطلب من وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لإبداء رأيه بشأن تحديد أسعار فحوصات كوفيد-19، في إطار الاستثناء من مبدأ حرية الأسعار والمنافسة المنصوص عليه في المادة 2 من القانون السالف الذكر.

وأصدر المجلس رأيه بتاريخ 06 شتنبر 2021، معتبرا أن طلب الحكومة القاضي بتنظيم أسعار فحوصات الكشف عن فيروس كوفيد-19، بصفة مؤقتة، تعلله ظروف السياق التنافسي للسوق.

كما اعتبر المجلس أن قرار اتخاذ هذه التدابير من طرف الحكومة، بهدف تنظيم أسعار فحوصات كوفيد-19، يجب أن يراعي بعض الأمور.

فيما يتعلق بأسعار الفحوصات المراد تحديدها، يجب أن يتم ذلك بشكل:

- يضمن مستويات منطقية ومحفزة من هامش الربح قصد تشجيع فاعلين جدد على دخول السوق وتوفير شروط ممارسة المنافسة مع المختبرات الخاصة المرخص لها مسبقا إجراء الفحوصات، وذلك بغية خلق دينامية جديدة وضغط تنافسي فعال؛

- يحول دون منح امتياز تنافسي للفاعلين المتواجدين في السوق، طالما أن تواجدهم بشكل مسبق في السوق يتيح لهم إمكانية تخفيض التكلفة عن طريق الاستهلاك المسبق لقيمة المعدات؛

- يضمن عدم اقتصار تحديد سعر البيع للعموم على تسقيف هامش ربح المختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية فقط، بل يجب أن يراعي أيضا هوامش جميع المتدخلين في سلسلة الإنتاج والتوريد الخاصة بالكواشف والمواد الاستهلاكية اللازمة لإجراء فحوصات كوفيد-19.

فيما يرتبط بتوسيع نطاق العرض في السوق وضمان ولوج عادل إلى فحوصات كوفيد-19، يعتبر المجلس أن التصدي لهذه الجائحة يتطلب اعتماد مقاربة استباقية واحترازية تعطي الأولوية لفتح السوق في وجه فاعلين جدد من خلال التخفيف من شروط الولوج.

وسيمكن هذا الإجراء من ولوج أفضل إلى الفحوصات بالنسبة للمواطنين عبر توفيرها بأثمنة مناسبة تراعي قدرتهم الشرائية، لاسيما الفئات غير المستفيدة من التغطية الصحية، علما أنه، وإلى حدود إبداء المجلس لرأيه، لم يتم الحسم في مسألة استرجاع المصاريف المتعلقة بالفحوصات بالنسبة للساكنة المتوفرة على تغطية صحية والتي تمثل 10 في المائة من إجمالي الساكنة.

أوصى المجلس كذلك بضرورة الانفتاح على تقنيات وتكنولوجيات أخرى للكشف عن فيروس كوفيد-19، لاسيما الفحوصات الجزيئية وفحوصات المستضدات والفحوصات المصلية، وعلى غرار ما فعلته العديد من الدول، ويتم ذلك من خلال:

- تمكين جميع مهنيي الصحة من إجراء فحوصات المستضدات؛
- تسهيل ولوج المواطنين إلى فحوصات الكشف الذاتي بهدف الوقاية وكبح تفشي عدوى الفيروس، مع العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حسن استعمالها.

بطلب من اللجنة الدائمة للقطاعات الإنتاجية، توصل مجلس المنافسة أيضا بإحالة من مجلس النواب لإبداء رأيه بشأن مدى احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة على إثر الارتفاع الذي شهدته أسعار هذه المادة في السوق الوطنية.

وخلصت الدارسة، المنجزة في سياق طلب الرأي الصادر عن المجلس، إلى أن الزيادات المسجلة على مستوى أسعار بيع زيوت المائدة في السوق الوطنية تعزى إلى تضافر عوامل موضوعية مرتبطة ببنية السوق ذاتها، وبتطورات السوق الخارجية المرتبطة بها.

وقد ساهم ارتفاع تكاليف الشحن ونقل السلع على الصعيد الدولي، بسبب تنامي الطلب على المواد الأولية والمرتبط بالاستئناف السريع والمتزامن للنشاط الاقتصادي العالمي، علاوة على الأزمة الناجمة عن قلة الحاويات والاكتظاظ المسجل على مستوى بعض الموانئ الدولية، في تفاقم المنحى التصاعدي في الأسعار العالمية للزيوت الخامة.

انطلاقا من عناصر التحليل المذكورة سلفا وعلى ضوء الخلاصات المتوصل بها، أصدر مجلس المنافسة جملة من التوصيات بهدف المساهمة في ضمان حسن سير المنافسة في السوق الوطنية لزيوت المائدة. ويتعلق الأمر بما يلي:

- دعم الإنتاج الفلاحي المحلي لسلسلة البذور الزيتية في مراحلها القبلية؛
- تشجيع استهلاك زيت الزيتون للحد من التبعية الناجمة عن استهلاك زيت المائدة بشكل جزئي؛
- تعزيز قدرت التخزين وإعادة تشغيل خط الأنبوب الرابط بين شركة "La Costoma" وميناء الدار البيضاء؛
- حث الفاعلين في سوق زيوت المائدة على إرساء آليات تغطية المخاطر؛
- تدعيم المنافسة بين الفاعلين على مستوى نقاط البيع؛
- تحديث قنوات التوزيع التقليدية.

من جهة أخرى، توصل مجلس المنافسة، بتاريخ 31 دجنبر 2020، بإحالة من لدن رئيس الحكومة، يطلب فيها رأي المجلس بشأن مضامين المواد من 7 إلى 10 ومن 11 إلى 15 من مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه.

ويتمحور طلب الرأي حول القواعد المؤطرة "للحق الممنوح بصفة حصرية لشركة التموين قصد استيراد وشراء الغاز الطبيعي من المنتجين المحليين" وكذا "الامتياز" الذي تحظى به شركة النقل لمزاولة نشاط النقل في مجموع التراب الوطني.

وبعد إنهاء التحقيق في طلب الرأي، حيث كان أعضاء مجلس المنافسة على وشك تسلم التقرير النهائي، أحال رئيس الحكومة، للمرة الثانية، صيغة جديدة من مشروع القانون على المجلس، بتاريخ 26 أكتوبر 2020، قصد إبداء الرأي بشأنها من جديد.

وتضمنت الصيغة الجديدة تعديلات عميقة تختلف عن الصيغة الأولية من حيث الشكل والمضمون.

وتبعا لدراسة وتحليل مضامين الصيغة الجديدة وأخذا بعين الاعتبار عدم استكمال إرساء قطاع الغاز الطبيعي، اعتبر مجلس المنافسة أنه من الضروري استغلال المزايا التي توفرها المنافسة في هذه السوق والعمل، منذ البداية، على تفادي تجميد أوضاع وإرساء احتكارات ومنح حقوق حصرية من شأنها أن تنعكس سلبا على تطوير القطاع.

ومن تم، أصدر مجلس المنافسة رأيا مخالفا بخصوص مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه بالمغرب، والقاضي بتغيير القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء.

واقترح إعادة صياغة نص مشروع القانون، استنادا إلى التوصيات التالية:

- تعزيز وضوح مشروع القانون وقابليته للتنبؤ؛
- ضمان قواعد المنافسة الحرة على مستوى فرع النقل والتخزين والتوزيع؛
- تعويض نظام الترخيص بنظام للتصريح؛
- إعفاء المنتج المحلي من الحصول على رخصة الاستيراد؛
- الحرص على التقيد بمبدأ الفصل بين الأنشطة؛
- ملاءمة مقتضيات القانون رقم 21.90 المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكاربورات واستغلالها مع أحكام مشروع القانون حول الغاز الطبيعي؛
- وضع مسطرة تقنين استباقية لتفادي تداخل الاختصاصات بين الوكالة الوطنية لضبط قطاع الطاقة ومجلس المنافسة؛
- تكريس حماية حقوق المستهلكين؛
- وضع مساطر وآليات لمراقبة الممارسات التعاقدية المقيدة؛
- السهر على التوفيق بين المتطلبات ذات الصلة بعقود الامتيازات طويلة الأمد، المبرمة بمقتضى القانون رقم 21.90 المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكاربورات واستغلالها، واحترام النظام العام التنافسي؛
- ضمان ولوج شفاف وغير تمييزي لجميع الفاعلين إلى شبكة نقل الغاز.

صاحب الجلالة،

من أجل الاضطلاع بالمهام المنوطة به بفعالية ومساهمة منه في الدفاع عن مبادئ المنافسة الحرة والنزيهة والمشروعة، عمل مجلس المنافسة، في سنة 2021، على بلورة النصوص الضامنة لحسن سيره الداخلي.

وتحقيقا لهذه الغاية، قام بتعديل نظامه الداخلي عبر إدراج مقتضيات جديدة تتعلق، على الخصوص، بما يلي:

- توضيح مهام مختلف الهيئات التداولية التابعة للمجلس وكيفيات صنع القرار على المستوى الداخلي؛
- تحسين قواعد تنظيم وعقد الاجتماعات؛
- تكريس مبدأ الفصل بين الهيئات التداولية والهيئات المكلفة بالتحقيق؛
- رفع الحد الأدنى لاجتماعات الجلسة العامة وتحديدها في إحدى عشرة (11) مرة في السنة بدل أربع (4) مرات كما كان معمول به سابقا؛
- إدراج مقتضيات جديدة ذات الصلة بعقد الاجتماعات عن بعد؛
- اعتماد مبدأ التسجيل الصوتي لاجتماعات المجلس؛
- إحداث فرع جديد مكلف بصياغة التقرير السنوي.

وتبعا لهذه التعديلات، عكف المجلس على بلورة مسطرة لعقد الاجتماعات بواسطة تقنية المناظرة المرئية، ومسطرة متعلقة بتسجيل اجتماعاته، إضافة إلى أربعة مواثيق ضامنة لحسن سير الفروع التالية:

- الفرع المكلف بالاتفاقات والعلاقات مع هيئات التقنين الوطنية؛
- الفرع المكلف بالاستغلال التعسفي لوضع مهيمن أو لحالة تبعية اقتصادية؛
- الفرع المكلف بالتركيزات الاقتصادية؛
- الفرع المكلف بمساعدات الدولة والطلبيات العمومية والمهام الاستشارية.

وفي 2021، عقد المجلس تسع دورات عادية لجلسته العامة، ودورتين انعقدتا بصفة استعجالية.

خلال هذه الدورات، تداولت الجلسة العامة في مشروع التقرير السنوي برسم 2020، وقامت بالترخيص لمشروع تركيز اقتصادي. كما انكبت على مناقشة واعتماد مشاريع

الآراء ذات الصلة بوضعية المنافسة في قطاع التعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب، وتنظيم أسعار فحوصات الكشف عن فيروس كوفيد-19، ودراسة مدى احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة، فضلا عن مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه، وبتغيير القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء.

علاوة على ذلك، عملت الجلسة العامة على تعديل النظام الداخلي للمجلس، استنادا إلى المقترحات التي أدلت بها الفروع. وقامت بدراسة واعتماد حصيلة الأنشطة المنجزة برسم 2021، وكذا مشروع مخطط عمل المجلس للفترة الممتدة من 2022 إلى 2024، إضافة إلى مشروع الميزانية المقررة برسم سنة 2022.

من جانبها، عقدت اللجنة الدائمة 41 اجتماعا سنة 2021، تداولت من خلالها في 129 قرارا. وتمحورت أشغالها أساسا حول الدراسة والمصادقة على قرارات التركيز الاقتصادي، والتي وصل عددها إلى 113 قرارا.

وعقدت الفروع، التي تختص بدارسة الملفات المحالة عليها من لدن رئيس المجلس أو الجلسة العامة أو اللجنة الدائمة، اجتماعاتها بصفة منتظمة، وساهمت في مراجعة النظام الداخلي للمجلس، وفي الدراسة الموازية لمشاريع القرارات والآراء، علاوة على إنجاز الأشغال التحضيرية للدراسات التي أطلقها المجلس، وتحليل أسواق جديدة.

من جهة أخرى، أبرم مجلس المنافسة، في سنة 2021، اتفاقيات للتعاون مع عدة مؤسسات وشركاء على الصعيدين الوطني والدولي.

وقام، في هذا الصدد، بالتوقيع على اتفاقية تعاون مع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بتاريخ 7 أكتوبر 2021. وتروم إعطاء دينامية للتعاون بين المؤسستين مبنية على أسس رسمية، بما يضمن فعلية واستمرارية التدابير المشتركة المتخذة من لدن المؤسستين لإرساء حكامة جيدة، طبقا للإطار القانوني المنظم لعملهما.

كما أبرم المجلس، في 9 نونبر 2021، اتفاقية للتعاون مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل، تهدف إلى إرساء إطار للتشاور بشأن الجوانب ذات الصلة بتقنين المنافسة في سوق الرساميل. ويطمح الطرفان، من خلال هذه الاتفاقية، إلى تنظيم أنشطة لتحسيس ومواكبة الفاعلين في قطاع سوق الرساميل بهدف ترسيخ احترام الضوابط والممارسات التنافسية السليمة.

علاوة على ذلك، قام المجلس بإبرام اتفاقية للتعاون مع رئاسة النيابة العامة في 27 دجنبر 2021، والتي تأتي في سياق ترجمة إرادة الطرفين لتوحيد الجهود عبر التنسيق والتشاور بغية ضمان التطبيق السليم للقانون، وذلك لحماية الأسواق من الممارسات

المنافية لقواعد المنافسة المنصوص عليها في المواد 6 و7 و8 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

وتتوخى الاتفاقية أساسا التعاون في المجال القانوني وتقوية القدرات المؤسساتية عبر تثمين المكتسبات وتأهيل العنصر البشري.

على الصعيد الدولي، أطلقت المفوضية الأوروبية ببروكسيل، في يونيو 2021، طلب عروض لمشروع توأمة مؤسساتية بين مجلس المنافسة ومؤسسة مماثلة بدولة عضو بالاتحاد الأوروبي. واستجاب له ائتلاف مكون من ثلاث هيئات، وهي:

- هيئة المنافسة باليونان (بصفتها مشرفة رئيسية على المشروع)؛
- هيئة المنافسة ببولندا (بصفتها مشرفة ثانوية على المشروع)؛
- هيئة المنافسة بإيطاليا (بصفتها مشرفة ثانوية على المشروع).

وتوخت هذه التوأمة، التي رصدت لها ميزانية قدرها 900 ألف أورو تتحملها المفوضية الأوروبية، تقوية القدرات المؤسساتية للمجلس، وتبادل الممارسات السليمة في مجال محاربة السلوكيات المنافية لقواعد المنافسة، وملاءمة والتقائية التشريع المعمول به في المغرب والاتحاد الأوربي في مجال قانون واقتصاد المنافسة.

وتضمن المشروع أربعة مجالات للتعاون، شملت:

- دعم اليقظة القانونية للمجلس؛
- تحيين الأدوات المنهجية للمجلس وفقا للمكتسبات والممارسات السليمة المتبادلة؛
- بناء قدرات المكونين وأطر المجلس تبعا للمهام التشريعية الجديدة؛
- دعم النهوض بثقافة المنافسة.

وفي أكتوبر 2021، شارك مجلس المنافسة في أشغال اللقاء السنوي لشبكة المنافسة الدولية.

وعلى غرار السنوات الماضية، حضر هذا اللقاء، الذي نظمته هيئة المنافسة الهنغارية بواسطة تقنية المناظرة المرئية بسبب ظروف الجائحة، كافة سلطات المنافسة، ومكاتب محاماة، وخبراء متخصصون في المجال، فضلا عن مؤسسات مرموقة مثل مجموعة البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وشملت مساهمات المجلس إغناء المشروع الخاص المنجز من لدن المؤسسة المحتضنة للقاء، والمتعلق بموضوع "التنمية المستدامة وسياسة المنافسة". ويهدف إلى إبراز الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة وقانون المنافسة. ويعد المشروع أول مبادرة يتخذها عضو بشبكة

المنافسة الدولية، بهدف دراسة الجوانب والمقاربة المعتمدة من قبل مختلف سلطات المنافسة والتي لها صلة بالموضوع، لاسيما فيما يتعلق بالاتفاقات المقيدة لحرية المنافسة. وساهمت 52 سلطة، بما فيها مجلس المنافسة، بفعالية في إغناء وإثراء هذا المشروع.

وتمثلت إحدى أهم خلاصات اللقاء في كون ممارسات السوق المثيرة لإشكاليات مرتبطة بقانون المنافسة ومتعلقة بالاستدامة قد تتعمم في المستقبل، على الرغم من قلة التجارب المعمول بها في هذا الميدان (معظمها أوروبية)، ما يطرح تحديا عالميا إزاء سلطات المنافسة الوطنية.

كما حرص المجلس على تتبع مجريات المنتدى العالمي للمنافسة الذي تنظمه سنويا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بباريس خلال شهر دجنبر. وتمحورت أشغال لقاء سنة 2021 حول ثلاثة مواضيع رئيسية تزامنا مع الأزمة الاقتصادية العالمية.

وخصص أحد محاور اللقاء لتدارس سبل توطيد الحياد التنافسي من طرف سلطات المنافسة، باعتباره أحد الجوانب الخاصة التي تستأثر باهتمام المجلس والذي من أجله ساهم في إثراء وإغناء النقاش في عدة مناسبات.

وتبعا للاتفاق المبرم مع المؤسسة المالية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي في يناير 2020، والممتد لثلاث سنوات، يستفيد مجلس المنافسة من دعمها في المجالات الثلاثة التالية:

1. تقوية الإطار المنظم لمكافحة الاحتكار بهدف محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، والحد من الانعكاسات السلبية للتركيزات الاقتصادية؛
2. تعزيز المنافسة في مجال السياسات القطاعية لتكريس ديناميتها التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛
3. إرساء دعائم نظام مؤسساتي لدعم التنفيذ الفعال لسياسة المنافسة.

وعلاقة بالمحور الثالث، نظم المجلس، بشراكة مع مجموعة البنك الدولي والاتحاد العام لمقاولات المغرب ومكتب محاماة دولي متخصص في قانون الأعمال، دورات تكوينية لفائدة أعضاء الاتحاد العام لمقاولات المغرب خلال شهري ماي ويونيو 2021.

وتمحورت هذه الدورات، البالغ عددها 5، حول المواضيع التالية:

1. سلطات مجلس المنافسة؛
2. الاتفاقات الأفقية؛
3. الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن؛
4. مراقبة التركيزات الاقتصادية.

وعقب اختتام هذه التظاهرة، عقد مجلس المنافسة جلسة عمل مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في يوليوز 2021، تدارس من خلالها رئيسا المؤسستين رهانات الإطار القانوني المنظم للمنافسة، وحرية الأسعار، وحماية المستهلك.

كما شكلت مناسبة لوضع أسس شراكة مستقبلية بين المجلس والاتحاد العام لمقاولات المغرب، تمكنهما من العمل من أجل النهوض بتنمية اقتصادية سليمة ومستدامة، وتساهم في دعم النمو وخلق فرص شغل قارة.

من جهة أخرى، يعد التواصل، حسب مجلس المنافسة، أداة عملية ورافعة استراتيجية لنشر وتعميم القواعد السليمة للمنافسة، والتحسيس والتوعية بالمنظومة الوطنية للأعمال.

وتحقيقا لهذه الغاية، انخرط المجلس في دينامية جديدة للترافع، تشمل في نفس الوقت انفتاحا متواصلا على العالم الاقتصادي وشراكة استراتيجية ذات أبعاد وطنية ودولية.

في هذا الإطار وانطلاقا من المهام المنوطة به في مجال التحسيس، عمل المجلس على اعتماد مقاربة بيداغوجية تمكنه من شرح وتفسير مضمون قانون المنافسة وإبراز فوائد ومنافع المنافسة الحرة والنزيهة.

وعلاوة على هذه الأهداف بالغة الأهمية، يكمن الدور الجوهري لمجلس المنافسة أيضا في العمل من أجل ترسيخ ثقافة المنافسة للفاعلين الاقتصاديين قصد النهوض بقيم المنافسة الحرة والنزيهة وتثمينها داخل المجتمع.

وتوجت جهود المجلس في هذا الشأن باعتماد مقاربة ترتكز على شقين رئيسيين:

- ما يسمى بالتواصل من حيث الموضوع والذي يترجم ترسيخ العمل الذي يقوم به المجلس في مجال الآراء والقرارات، والآليات المؤسساتية الموضوعة، وآلية المرافعة؛
- ما يسمى بالتواصل من حيث البيداغوجية والذي يهم التحسيس والتعريف بقانون المنافسة بهدف الوقاية من الاختلالات المحتمل حدوثها في الأسواق. ويتعلق الأمر بمقاربة وقائية وزجرية تتوخى ثني الفاعلين المعنيين بقضايا المنافسة، الذين ليست لهم دراية جيدة بقانون المنافسة أو يجهلونه، على عدم خرق قواعد هذا القانون.

وتجسدت المقاربة التي اعتمدها المجلس، في هذا المجال، في إشراك وسائل الإعلام في مسلسل التحسيس والتوعية بفوائد المنافسة ومزاياها، وانعكاساتها القوية لإرساء بيئة تنافسية وترسيخ ثقافة المنافسة لدى الرأي العام المغربي.

وفي هذا الإطار، نظم المجلس، في 2021، عدة ندوات صحفية، وأجرى مقابلات إعلامية (مع الصحافة السمعية-البصرية والمكتوبة والإلكترونية) على هامش اللقاءات التي يعقدها في هذا الشأن أو بمناسبة نشر رأي أو قرار صادر عنه، أو التوقيع على اتفاقيات للتعاون مع شركائه على الصعيدين الوطني والدولي.

وخلال السنة ذاتها، حرص المجلس على الانخراط في مقاربة تروم ضمان الشفافية والانفتاح في مجال التواصل بالعمل على تأمين تغطية إعلامية لجميع أنشطته في وقت ملائم.

وقام، في هذا الصدد، بنشر وتعميم ما مجموعة 117 بلاغا صحفيا بشأن عمليات التركيز الاقتصادي التي توصل بها. وكذلك نشر بلاغات صحفية بهدف إخبار وسائل الإعلام والرأي العام بإصداراته وأعماله وأنشطته.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى تقرب مجلس المنافسة من المحيط الأكاديمي، إذ جرى في دجنبر 2021، تنظيم لقاء بالجامعة الدولية بالرباط لفائدة طلبة الماستر والأساتذة الباحثين في القانون.

صاحب الجلالة،

بالموازاة مع الصلاحيات التقريرية المخولة له، سيواصل مجلس المنافسة دينامية التطور التي انخرط فيها، لاسيما من خلال الأنشطة البيداغوجية التي ينظمها لصالح الفاعلين الاقتصاديين، وتوسيع نطاق انفتاحه، وتعزيز علاقات التبادل مع الجامعات، بغية ترسيخ ثقافة المنافسة الحرة والنزيهة وقيمها.

كما سيواصل المجلس جهوده بهدف المساهمة في النهوض بالإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لبعض قطاعات الأنشطة، بغية توفير مناخ تنافسي يرتكز على قيم الاستحقاق والإنصاف، ويساهم في دعم الإبداع وتشجيع روح المبادرة، لصالح تنافسية النسيج الاقتصادي ورفاهية المستهلك.

تلكم، **جلالتكم**، الخطوط العريضة للتقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2021.

أحمد رحو

الرباط، يونيو 2022

المحتويات

ديباجة

الجزء الأول: وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني

أولا: وضعية المنافسة على الصعيد الدولي
ثانيا: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني

الجزء الثاني: حصيلة أنشطة مجلس المنافسة

أولا: تقنين الأسواق
ثانيا: أنشطة الهيئات التداولية
ثالثا: الحكامة الإدارية والمالية

الجزء الثالث: الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة بمجلس المنافسة

أولا: الشراكة الوطنية والدولية
ثانيا: التواصل بمجلس المنافسة
ثالثا: استطلاع الرأي المتعلق بتمثلات المنافسة بالمغرب

لائحة الجداول

الجدول 1:	مستويات أسعار الفائدة الرئيسية بعد اختتام اجتماعات البنوك المركزية في 2021	47
الجدول 2:	خريطة تمثيل حرارية (heat map) للقيمة المضافة من حيث الحجم حسب قطاعات الأنشطة بملايين الدراهم (من 2019 إلى 2021)	61
الجدول 3:	تطور حصة الاستثمارات العمومية ضمن العدد الإجمالي للاستثمارات (2019-2021)	71
الجدول 4:	خريطة تمثيل حراري (heatmap) لمعدل التضخم الشهري حسب نوع المنتجات (أساس 100: 2017)	76
الجدول 5:	توزيع التركيزات حسب أسقف رقم المعاملات الوطني/ الدولي (2019-2021)	84
الجدول 6:	توزيع التركيزات الاقتصادية حسب مصدر رؤوس الأموال (2019-2021)	85
الجدول 7:	القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2021	92
الجدول 6:	لمحة موجزة عن مجموع الملفات التي عالجها مجلس المنافسة برسم 2021	93
الجدول 8 مكرر:	مجموع طلبات الترخيص بإنجاز عمليات التركيز الاقتصادي التي قام المجلس بمعالجتها برسم 2021	93
الجدول 9:	توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب طبيعة القرارات المتخذة بشأنها (بالعدد)	96
الجدول 10:	توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب أصنافها (بالعدد)	97
الجدول 11:	التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية برسم 2021 (بالعدد)	98
الجدول 12:	توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب أسقف رقم معاملاتها	99
الجدول 13:	توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب أسقف رقم المعاملات الوطني والعالمي	100
الجدول 14:	توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب مصدر رؤوس أموال الأطراف المعنية (بالعدد)	101
الجدول 15:	توزيع الإحالات حسب أصنافها (بالعدد)	102
الجدول 16:	توزيع الإحالات المتوصل بها برسم 2021 حسب الجهة المحيلة (بالعدد)	103
الجدول 17:	التوزيع القطاعي للقرارات الصادرة في مجال الإحالات برسم 2021 (بالعدد)	104
الجدول 18:	توزيع الآراء الصادرة برسم 2021 حسب الجهة المحيلة (بالعدد)	106

لائحة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1:	نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2023	42
الرسم البياني 2:	فجوة الإنتاج في الاقتصادات المتطورة الرئيسية	43
الرسم البياني 3:	تطور مؤشرات أسعار المواد الأولية	44
الرسم البياني 4:	تطور معدل التضخم (تغير أسعار الاستهلاك بالنسبة المئوية)	46
الرسم البياني 5:	تطور عمليات التركيز خلال الفترة الممتدة بين 1985 و2021 حسب حجمها وقيمتها	51
الرسم البياني 6:	التوزيع القطاعي لعمليات التركيز القطاعي برسم 2021 (حسب قيمتها)	52
الرسم البياني 7:	التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي 7 برسم 2021 (حسب حجمها)	52
الرسم البياني 8:	التوزيع الجغرافي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم 2021	53
الرسم البياني 9:	الأسواق الرئيسية المستهدفة بعمليات التركيز الاقتصادي برسم 2021	53
الرسم البياني 10:	أبرز المستحوذين برسم 2021	54
الرسم البياني 11:	تطور الصادرات بقيمة مليار درهم لبعض المنتجات الرئيسية (2020-2021)	63
الرسم البياني 12:	تطور عائدات السفر بملايين الدراهم (2017-2021)	64
الرسم البياني 13:	التطور الشهري لنسبة استخدام الطاقات الإنتاجية في مجال الصناعة (2019-2021)	66
الرسم البياني 14:	التطور الفصلي للاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال الثابت مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة بين 2019 و2021 (بملايين الدراهم)	72
الرسم البياني 15:	التطور الفصلي لمكونات الطلب (الفجوات المسجلة مقارنة بالفصل الرابع من سنة 2019 بالنسبة المئوية)	74
الرسم البياني 16:	تطور معدل التضخم الشهري خلال 2021 (أساس 100: 2017)	75
الرسم البياني 17:	توزيع القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2021 (بالنسبة المئوية)	92
الرسم البياني 18:	توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب طبيعة القرارات المتخذة بشأنها (بالنسبة المئوية)	96
الرسم البياني 19:	توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب أصنافها (بالنسبة المئوية)	97

الرسم البياني 20: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية برسم 2021 (بالنسبة المئوية) 98

الرسم البياني 21: توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب مصدر رؤوس أموال الأطراف المعنية (بالنسبة المئوية) 101

الرسم البياني 22: توزيع الإحالات حسب أصنافها (بالنسبة المئوية) 102

الرسم البياني 23: توزيع الإحالات المتوصل بها برسم 2021 حسب الجهة المحيلة (بالنسبة المئوية) 103

الرسم البياني 24: التوزيع القطاعي للقرارات الصادرة في مجال الإحالات برسم 2021 (بالنسبة المئوية) 104

الرسم البياني 25: التوزيع القطاعي للآراء الصادرة برسم 2021 (بالنسبة المئوية) 106

الرسم البياني 26: الهيكل التنظيمي لمجلس المنافسة 145

الرسم البياني 27: مؤشرات المعرفة والرضى والإدراك والتطلعات 166

الرسم البياني 28: مؤشر تمثلات المنافسة ومؤشرات المعرفة والرضى والإدراك والتطلعات بالنسبة للمقاولات الكبرى والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة 166

ديباجة

تطبيقا لأحكام المادة 23 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، يستعرض التقرير السنوي الحالي وضعية المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي، وحصيلة أنشطة المجلس برسم 2021.

وشكلت سنة 2021 مرحلة استثنائية، خاصة من حيث الأحداث الغنية التي شهدتها، نذكر منها:

- تعيين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتاريخ 22 مارس 2021، للسيد أحمد رحو رئيسا لمجلس المنافسة. ويأتي هذا التعيين بعد رفع للنظر السامي لجلالته تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بإجراء التحريات اللازمة لتوضيح وضعية الارتباك الناجمة عن القرارات المتضاربة لمجلس المنافسة، بشأن مسألة وجود توافقات محتملة في قطاع المحروقات (انظر الإطار في صفحة 91)؛
- تقديم التقرير العام الذي أعدته اللجنة الخاصة للنموذج التنموي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 25 ماي 2021، والذي خصص حيزا هاما لمسالة تقنين الأسواق، لاسيما على مستوى الخيار الاستراتيجي الأول الرامي، من بين أمور أخرى، إلى دعم حرية المقاولة عن طريق ضمان منافسة نزيهة وتعزيز عمل هيئات التقنين؛
- استمرار حالة الطوارئ الصحية بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 والمتحورات المختلفة المتفرعة عنها، اضطرت من خلالها الدول والحكومات في جميع أنحاء العالم إلى إعادة النظر في مخططات وسيناريوهات الخروج من الأزمة بشكل مستمر؛
- الفوارق المهمة بين العرض والطلب بسبب الأزمة، والتي أدت إلى اختناق سلاسل الإنتاج والتوريد على الصعيد العالمي، وهو ما انعكس أيضا على الاقتصاد الوطني.

في هذا السياق، وأخذا بعين الاعتبار المكتسبات المحققة، لاسيما الإنجازات المحققة سنة 2020، يرتكز التقرير السنوي برسم 2021 على المحاور التالية:

- تحليل وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني؛
- حصيلة أنشطة مجلس المنافسة؛
- الشراكات وسياسة التواصل والترافع لمجلس المنافسة.

1

الجزء

وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني

أولا: وضعية المنافسة على الصعيد الدولي

شهدت سنة 2021 تحقيق انتعاش اقتصادي بوتيرة أقل بكثير مما كان متوقعا. ويعزى ذلك إلى حالة الغموض التي سببها تفشي المتحورات الجديدة لفيروس كوفيد-19، والتي اقترنت بالزيادة في أسعار المواد الأولية وكذا انقطاع الإمدادات، مما تسبب في ضغوط تضخمية هامة.

ومكنت تدابير الإقلاع التي أقرتها السلطات العمومية، في هذا السياق، لاسيما السياسات النقدية التوفيقية، من تخفيض كبير لسعر الفائدة، ما أفضى إلى تطور مهم لقيم سوق الأسهم، وبالتالي إلى وفرة في السيولة استخدمت، بشكل خاص، لتمويل عمليات التركيز، حيث بلغت مستويات قياسية.

أ. السياق الماكرو-اقتصادي

تظل حالة الغموض السمة البارزة التي تطبع الانتعاش الاقتصادي بالنظر لتجدد حالات تفشي العدوى والضغوط التضخمية القوية الناجمة عن ارتفاع في الطلب مقابل صعوبات عرفها العرض بسبب الندرة والاختلالات في بعض الأسواق.

1. النمو الاقتصادي

بعد تراجع الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بنسبة 3,1 في المائة سنة 2020، في سياق الأزمة الصحية المرتبطة بتفشي جائحة كوفيد-19، استعاد الاقتصاد نموه في 2021 (الرسم البياني 1). غير أن الانتعاش الملحوظ تحقق بوتيرة أقل حدة مما كان متوقعا (بنسبة فاقت 6,1 في المائة). وفسرت أسباب ذلك، على الخصوص، بالفجوات الكبيرة القائمة بين العرض والطلب، والتي تسببت في اختناق سلاسل الإنتاج والإمدادات.

في الواقع، عرت جائحة كوفيد-19 الاختلالات وعوامل الخطر التي تؤثر على سلاسل الإمدادات العالمية، حيث لا تزال عدة قطاعات صناعية تعاني من الشلل أو تشتغل بشكل أقل من قدراتها الإنتاجية بسبب ندرة المواد الخام، كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لأشباه الموصلات (semi-conducteurs) والخشب.

وتفاقمت هذه الندرة بسبب الضغوطات التي أصابت لوجستيات النقل، إذ أدى تراجع المبادلات التجارية الدولية في 2020 والانتعاش الهائل الذي حققته في 2021 إلى شح في الحاويات وتمديد لآجال المناولة المينائية.

ومن أجل التصدي لهذا الوضع، انطلق العمل بحركة واسعة لإعادة التوطين الصناعي، خاصة في أوروبا، بهدف الحد من الاعتماد على المواد الخام القادمة من دول جنوب شرق آسيا، لاسيما المواد المتدخلة في صناعة أشباه الموصلات.

الرسم البياني 1: نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2023

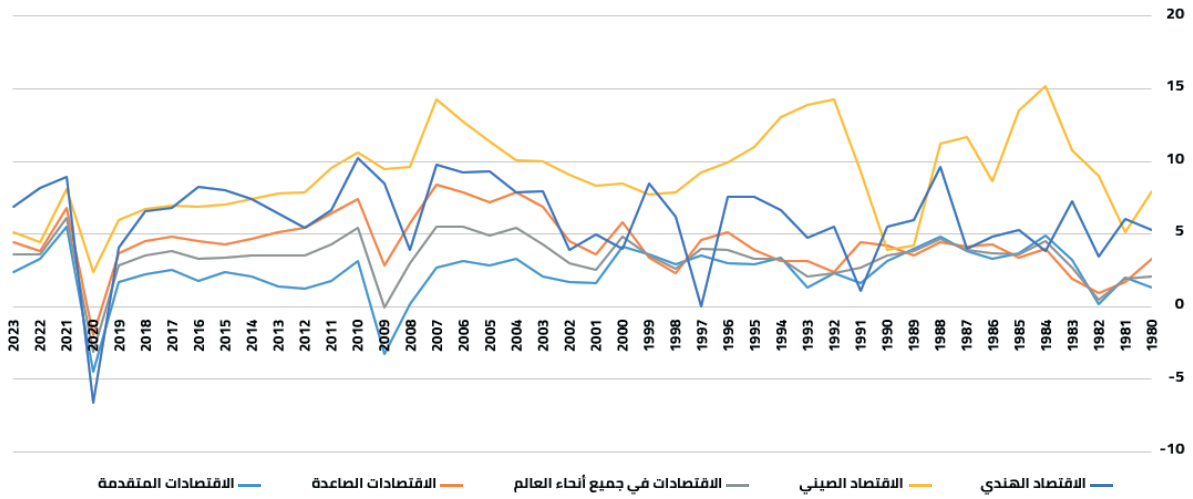

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2021

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى استمرارا التعافي، وإن كان بوتيرة أكثر ضعفا خلال سنتي 2022 و2023، مع تسجيل معدلات نمو تبلغ 3,6 في المائة خلال السنتين المقبلتين.

بيد أن هذه التوقعات تظل رهينة بتحسن الوضع الصحي في معظم البلدان. وستستمر العراقيل التي تحول دون ضمان استدامة النمو الاقتصادي بسبب ندرة الإمدادات، الذي يتوقع أن تستمر كافة الاقتصادات في التأثر بها، إلى جانب استمرار الإشكاليات الملازمة لاقتصادات الدخل المنخفض، من ضمنها الولوج إلى اللقاحات، وضعف تدابير الدعم الحكومية، والاعتماد على قطاعات لازالت تعاني من حالة ضعف، لاسيما قطاع السياحة.

وبدت آفاق النمو خلال 2021 أكثر قتامة بسبب انتعاش أبطأ من المتوقع للاستهلاك الخاص، في سياق اتسم بتفشي متحور جديد من فيروس كوفيد-19 إسمه "أوميكرون"، حيث عمدت عدة بلدان، في إطار التصدي له، إلى فرض قيود جديدة على حركية التنقل انعكست بشدة على الطلب وعلى تدفق المبادلات التجارية الدولية.

غير أن العوامل التي انعكست أكثر على النمو تمثلت في الضغوطات المفروضة على العرض، حيث استقرت فجوة الإنتاج[1] في ناقص 3,5 في المائة سنة 2020 وناقص 1 في المائة سنة 2021 بالنسبة لأهم الاقتصادات المتقدمة (انظر الرسم البياني 2).

ووفقا للتوقعات الواردة في آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، كما جرى تحيينها في أبريل2022، لا يتوقع تلاشي الفوارق السلبية، المشار إليها أعلاه، إلا اعتبارا من سنة 2023.

[1] يعنى هذا المعدل بقياس الفرق بين الأداء الاقتصادي الفعلي، المتمثل في الناتج الداخلي الإجمالي والإنتاج المحتمل، أو الحد الأقصى الذي يمكن للاقتصاد إنتاجه باستخدام كامل لقدراته.

الرسم البياني 2: فجوة الإنتاج في الاقتصادات المتطورة الرئيسية

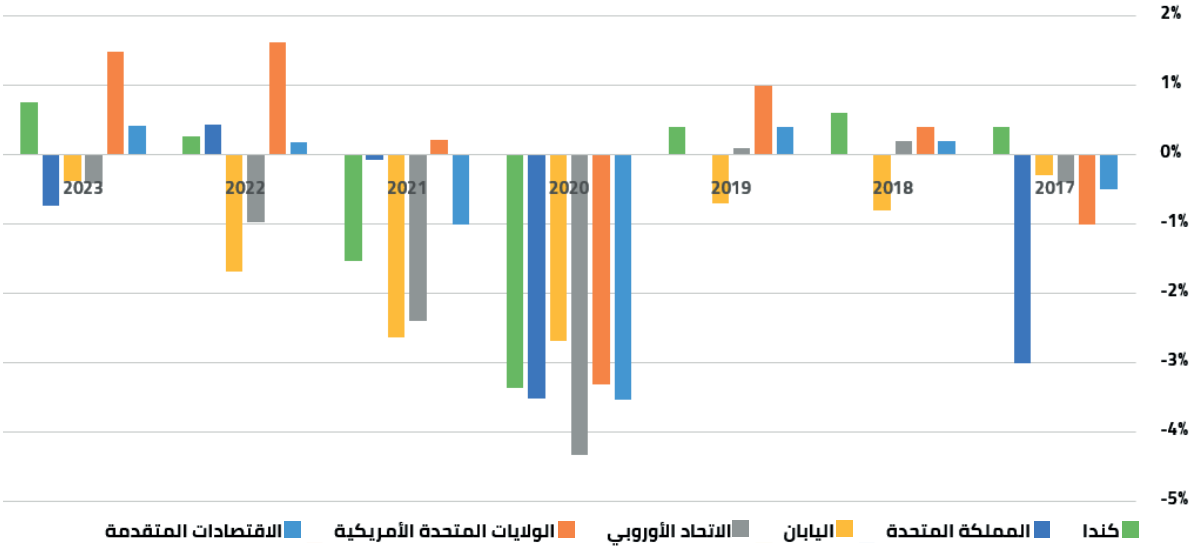

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2021

2. أسعار المواد الأولية والتضخم

تسببت الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، فضلا عن عوامل أخرى متنوعة، خاصة الظروف المناخية، في تصاعد الضغط على أسعار عدة منتجات أساسية ومواد خام تستخدم في الفلاحة.

في الواقع، تمثلت أحد الأحداث الرئيسية التي طبعت السنة المنصرمة في الارتفاع الكبير في أسعار كافة المواد الأولية، باستثناء المعادن النفيسة (مثل الذهب والبلاتين والفضة) التي لاقت اهتماما أقل من طرف للمستثمرين، خلال هذه السنة، بسبب دينامية أسواق الأسهم وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

وشهدت الأسعار العالمية للمنتجات الطاقية والفلاحية والأسمدة والمعادن الأساسية ارتفاعا حادا، قبل أن تشهد المواد الأولية غير المرتبطة بالطاقة استقرارا نسبيا اعتبارا من غشت 2021.

وعليه، شهد المؤشر العام لأسعار المواد الأولية الذي يتم احتسابه من طرف البنك الدولي[2]، زيادة بنسبة 46 في المائة في الفترة ما بين 2020 و2021، بينما ارتفع المؤشر، المحتسب من قبل نفس المؤسسة وغير المتضمن للمنتجات الطاقية[3]، بنسبة 26,7 في المائة.

[2] مؤشر أسعار السلع المحتسب على أساس: 2016=100؛

[3] مؤشر أسعار السلع غير النفطية المحتسب على أساس: 2016=100؛

الرسم البياني 3: تطور مؤشرات أسعار المواد الأولية

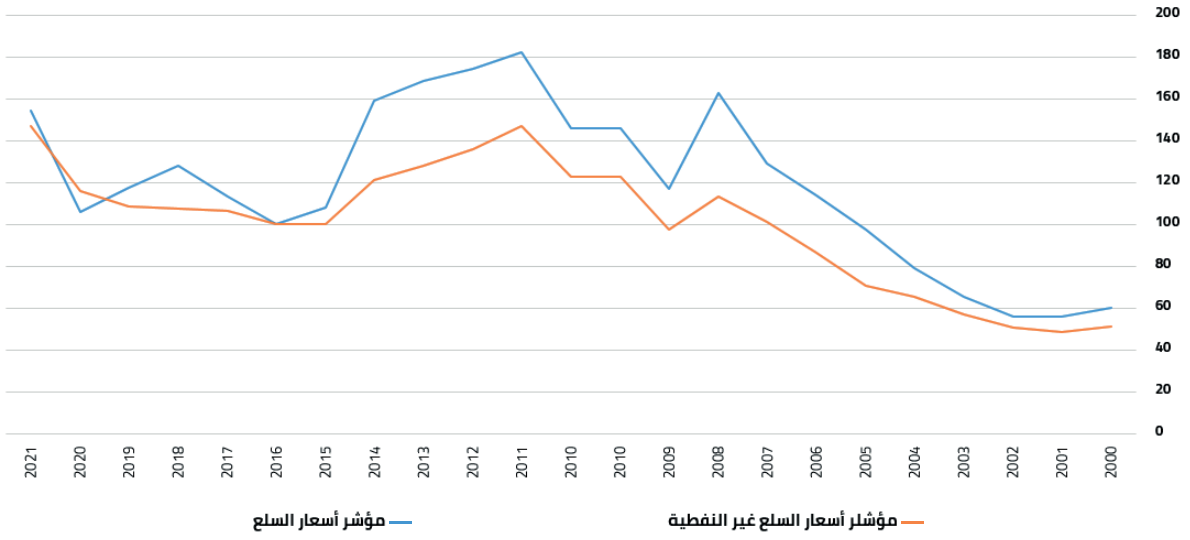

المصدر: البنك الدولي

وعلاقة بالمنتجات الطاقية، شكل التعافي شبه المتزامن للصناعة العالمية، مدفوعا بمخططات الإقلاع الاقتصادي التي تم تنفيذها وما تمخض عنها من تسريع في وتيرة الطلب، السبب الرئيسي وراء الضغوط الملحوظة على الأسعار.

في هذا الصدد، شهد سعر النفط (برميل برنت) زيادة بنسبة 36 في المائة في الفترة الممتدة ما بين بداية ونهاية سنة 2021، وبلغ ذروته في أكتوبر عند 85 دولارا. وفسر ذلك أساسا بالطلب القوي المقرون بالحفاظ على مستويات منخفضة نسبيا من الإنتاج من طرف منظمة الدول المصدرة للنفط، وذلك بالرغم من تسجيل زيادة في مستويات الإنتاج خلال السنة.

في الواقع، بادرت المنظمة السالفة الذكر، في بداية تفشي الجائحة، بنهج سياسة تقييد صارم لإنتاج النفط بسبب تهاوي الطلب، وبشكل أفضى إلى تراجع الأسعار لأدنى مستوياتها. وجرى، منذ ذلك الحين، اتخاذ خطوات تدريجية للزيادة في مستوى الإنتاج من دون أن يفضي ذلك إلى كبح الزيادات الملحوظة في الأسعار.

وتزامنا مع ارتفاع أسعار النفط، بلغ ارتفاع أسعار الفحم والغاز مستويات حادة. وحطمت الأسعار مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل بسبب ضعف مخزون الغاز وتكتل الطلب، لاسيما في أوروبا حيث سجل مرفق نقل الملكية (Title Transfer Facility)[4] زيادة بلغت 423 في المائة. وبالموازاة، ارتفعت أسعار الفحم، الذي يعد منتوجا بديلا أقل تكلفة لكنه أكثر تلويثا بالبيئة. كما ارتفعت أسعار الفحم القادم من أستراليا وجنوب إفريقيا، على التوالي، بنسبة 95 و64 في المائة.

[4] نقطة التبادل الافتراضي للغاز الطبيعي المسال بهولندا، والتي تعتبر الإطار المرجعي في تحديد السعر بأوروبا.

واقترانا بالزيادة في أسعار مواد الطاقة، شهدت المواد الأولية الأخرى أيضا زيادة في أسعارها، إذ ارتفع سعر مادة اليوريا، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بسعر الغاز، بنسبة 236 في المائة، في حين ازداد سعر الفوسفاط بنسبة 107 في المائة.

بالمثل، ارتفعت أسعار المعادن الأساسية بشكل حاد، لاسيما إنتاج مادتي الألومنيوم، التي تستهلك الطاقة بشكل خاص (بنسبة تفوق 34 في المائة)، والقصدير ذي العرض المحدود، والذي يستخدم على نطاق واسع في صناعة الأجهزة الإلكترونية (بنسبة تفوق 80 في المائة).

وأفضت الاختلالات في سلاسل الإمدادات وضعف عدد الحاويات المتوفرة، علاوة على المشاكل المرتبطة بالمناخ والاختلال المتزايد بين العرض والطلب، إلى ضغوط أدت كذلك لارتفاع أسعار عدة منتجات فلاحية.

واستقر مؤشر أسعار المواد الغذائية في 134,4 نقطة في نونبر 2021، وهي أعلى نسبة يسجلها منذ يوليوز 2011. وشهدت نبتة القطن وأنواع من البن مثل أرابيكا (café Arabica) وروبوستا (Robusta)، وكذا القمح اللين ونبتة الذرة والزيت المستخرج من بذور السلجم زيادات في أسعارها بلغت على التوالي 37 و67 و59 و46 و13 و52 في المائة.

وينضاف إلى أسعار المواد الأولية أسعار الشحن البحري التي شهدت بدورها زيادات حادة خلال العام الماضي، مسجلة ذروة بلغت، وفقا لمؤشر البلطيق للمواد الجافة (Baltic Dry)[5]، 5.650 نقطة في أكتوبر، أي بنسبة نمو تعادل 300 في المائة، قبل أن تتخذ منحنى تنازليا لما تبقى من العام.

واقترنت الزيادة في التكاليف بندرة الحاويات الناجمة عن ارتفاع الطلب الأمريكي والأوروبي على السلع القادمة من الصين، علاوة على حجز عدة حاويات قابلة للتسليم في بعض البلدان بسبب القيود الصحية.

كما ترتب عن السياق، الذي شهدت فيه أسعار المواد الأولية زيادات هامة واشتداد الضغط على قدرات الإنتاج، ارتفاعا كبيرا في معدل تضخم الاقتصادات المتقدمة (بنسبة فاقت 3,1 في المائة) والاقتصادات الصاعدة (بنسبة فاقت 5,7 في المائة).

[5] يهدف مؤشر البلطيق للمواد الجافة، المحدث سنة 1998 والمسير من قبل الشركة البريطانية «Baltic Exchange» ومقرها بلندن، إلى تقييم بشكل يومي متوسط تكلفة الشحن البحري للمواد الجافة (كصخور الخام والفحم والحبوب وغيرها). عمليا، يقدم هذا المؤشر تقييما السعر للواجب تسديده لنقل السلع الأساسية الرئيسية أو المنتجات الأساسية عن طريق البحر، أي تكلفة استئجار سفينة حاويات.

الرسم البياني 4: تطور معدل التضخم (تغير أسعار الاستهلاك بالنسبة المئوية)

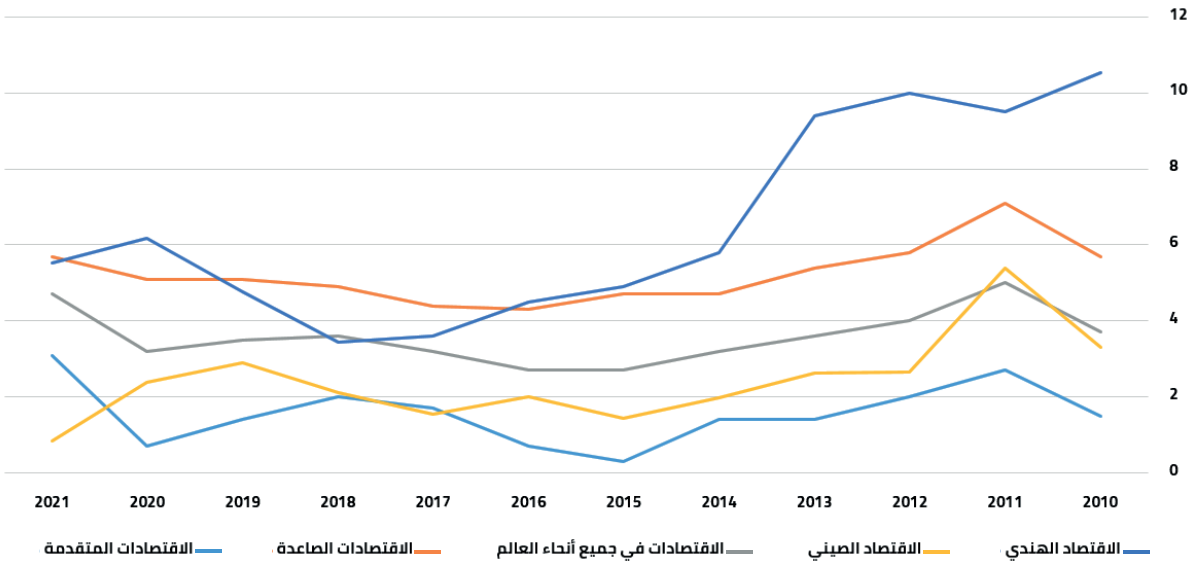

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2021

وتظل المخاطر قائمة، وقد يواصل التضخم ارتفاعه لفترة طويلة في حالة حدوث آثار ثانوية[6]. حيث من الممكن أن يفضي الضغط المفروض على سوق العمل إلى زيادة في الأجور، قد يترتب عنها ارتفاع في أسعار البيع المطبقة من قبل المقاولات.

غير أنه يجب توخي الحيطة والحذر في اتخاذ التدابير الرامية إلى احتواء ارتفاع معدل التضخم، لاسيما وأن السحب العشوائي أو المفاجئ لتدابير دعم الدولة، سواء المتعلقة بالسياسة النقدية أو الميزانيتية، قد يلحق ضررا بالاقتصاد، ويقوض استمرارية المقاولات الموجودة في وضعية هشة، بتقييد الولوج إلى التمويل، والإضرار بالأسواق المالية.

ب. تدخل السلطات العمومية وسياسات المنافسة

استمرارا في العمل بالإجراءات التي اتخذتها في 2020، عملت السلطات العمومية، خلال السنة المنصرمة، على إيجاد التوازن بين، من جهة، ضرورة الحفاظ على سلاسل إمدادات فعالة ودعم القطاعات المتعثرة وإمداد الاقتصاد بالسيولة بهدف إنعاش الطلب وتسهيل تمويل المقاولات، ومن جهة أخرى، ضمان سحب منظم وتدريجي لتدابير الدعم في سياق يتسم بالتضخم.

1. التدابير المتخذة في مجال السياسة النقدية

في سياق الأزمة الصحية التي تعممت في 2020، انكبت معظم البنوك المركزية على دعم سياسات الميزانية التوفيقية بواسطة آليتين رئيسيتين. تمثلت الآلية الأولى في الإبقاء على

[6] توقعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

أسعار الفائدة الرئيسية في مستويات منخفضة أو حتى شبه منعدمة، خاصة في الاقتصادات المتقدمة، بهدف تسهيل شروط الحصول على القروض، فيما تجسدت الآلية الثانية في اتخاذ تدابير غير اعتيادية على غرار اقتناء الأصول من طرف البنوك المركزية.

وبفضل التدابير المتخذة، اتخذت أسعار الفائدة منحنى تنازليا واستعادت أسواق الأسهم المالية نموها.

بيد أن العودة غير المتوقعة للتضخم خلال النصف الثاني من سنة 2021، بسبب الارتفاع الحاد لأسعار المواد الأولية والصدمات المسجلة على مستوى العرض والطلب، أرغم البنوك المركزية على إعادة التركيز على تفويضها المرتبط باستقرار الأسعار، وبالتالي على إعادة السياسات النقدية لطبيعتها.

وظهرت بوادر هذا التوجه مع إقدام البنك المركزي بإنجلترا على الزيادة في سعر الفائدة في دجنبر 2021، ولجوء البنك المركزي الأوربي إلى وقف العمل ببرنامج شراء الأصول الخاص بالأزمة الصحية (Pandemic Emergency Purchase Programme). ويرتقب خلال سنة 2022 أن تجري الاقتصادات المتقدمة والصاعدة تعديلات على نطاق واسع، كنتيجة للتنقيح التصاعدي لتوقعات التضخم.

الجدول 1: مستويات أسعار الفائدة الرئيسية بعد اختتام اجتماعات البنوك المركزية في 2021

البنك المركزي	سعر الفائدة الرئيسي	سعر الفائدة المحتفظ به	المستوى المسجل سابقا
الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	معدل الأموال الفيدرالية	من 0,00 إلى 0,25 في المائة.	من 0,00 إلى 0,25 في المائة
البنك المركزي الأوروبي	معدل إعادة التمويل	من 0,00 إلى 0,005 في المائة	من 0,00 إلى 0,005 في المائة
بنك اليابان	سعر الفائدة على القروض ليوم واحد	من ناقص 0,10 إلى 0.00 في المائة	من ناقص 0,10 إلى 0.00 في المائة
بنك إنجلترا	سعر الفائدة المطبق على اتفاقية إعادة الشراء	0,25 في المائة	0,10 في المائة
بنك الشعب الصيني	سعر الفائدة المرجعي لسنة واحدة	3,85 في المائة	3,85 في المائة

المصدر: جدول أعد استنادا إلى معطيات البنوك المركزية (الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك اليابان، وبنك إنجلترا، وبنك الشعب الصيني)

2. التدابير المتخذة في مجال السياسة الميزانيتية

على الصعيد العالمي، استمر المنح الكثيف لمساعدات الدولة خلال 2021، في سياق مرتبط بالأزمة الصحية، ولكن مع إعداد إستراتيجيات للخروج من الأزمة، لاسيما بالنظر للسياق التضخمي الذي يمكن أن تأججه السياسات التوفيقية، وأخذا بالاعتبار الارتفاع القياسي المسجل في الدين العالمي في 2020، الذي بلغ 226 تريليون دولار، بنسبة تعادل 256 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي، من بينها 99 في المائة من الدين العمومي[7].

وتأثرت وضعية المالية العمومية في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة بشدة بتداعيات الجائحة، والمرتبطة بتراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض الإرادات الضريبية ذات الصلة. في هذا السياق، تضاعف عجز الميزانية بشكل ملحوظ، وبلغ الدين العمومي مستويات غير مسبوقة.

غير أنه يلاحظ تفاوت في مستوى تطور الدين، حيث كانت البلدان المتقدمة والصين مصدرا لـ 90 في المائة من الدين الإضافي المتحمل. وتمكنت هذه البلدان من الاستدانة بمعدلات منخفضة بفضل خفض أسعار الفائدة وتدابير التخفيف الأخرى المتخذة من قبل البنوك المركزية، خلافا لذلك، اضطرت الاقتصادات الصاعدة إلى تحمل شروط تمويل جد مقيدة.

وعلى الرغم من اتساع نطاق العجز في الميزانية وارتفاع الدين العمومي، استمرت البلدان المتقدمة في دعم النشاط والتشغيل سنة 2021 بفضل مساعدات الدولة، مع تغيير الأولويات في سياق التحضير للإقلاع الاقتصادي.

ومن تم، شرعت الدول في التخلي تدريجيا عن تدابير الإنقاذ التي اتخذتها وعممتها في المراحل الأولى من تفشي الجائحة، مقابل تحفيز الاستثمارات العمومية، خاصة في مجالات التحول الأخضر والرقمي والشمولي.

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بتدابير الجيل القادم للاتحاد الأوروبي "Next Generation EU"، وتوفير فرص الشغل "American Jobs" ودعم الأسر "American Families Plan" بالولايات المتحدة الأمريكية. ويرتقب أن يخلف الوقع الإيجابي والأثر المضاعف لهذه البرامج زيادة في الناتج الداخلي الإجمالي العالمي تقدر قيمتها بنحو 4600 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2026.

من جهتها، تواجه الدول الصاعدة وذات الدخل المنخفض صعوبات في تفعيل تدابير الدعم بسبب تشديد شروط الاستفادة من التمويل، واتساع رقعة العجز في الميزانية، وتدهور ميزان أداءاتها.

[7] صندوق النقد الدولي.

3. التدابير المتخذة في مجال سياسة المنافسة

حرصت سلطات المنافسة، خلال سنة 2021، على مواصلة تكييف إطارها التحليلي عبر الإبقاء على مستوى مقبول من المنافسة في الأسواق، في سياق يتجه نحو التركيز المقرون بمستوى عال من التضخم.

واستمرت التدابير المتخذة من طرف سلطات المنافسة في التركيز على المحاور ذات الأولوية المعتمدة في سياق اندلاع الأزمة الصحية في 2020، والمتمثلة في التصدي للاستغلال التعسفي للأسعار، والاستثناء من تطبيق قانون المنافسة في مجال التعاون بين الأطراف المتنافسة في فترات اندلاع الأزمات، لاسيما في القطاعات الأكثر تضررا بالضغوطات المفروضة على سلاسل التموين (صناعة السيارات على الخصوص)، وفرض مراقبة أشد صرامة على التركيزات الاقتصادية بهدف تفادي الاستخدام المفرط لحجة المقاولة المفلسة.

في هذا السياق، لم تشهد سنة 2021 أي تخفيف للإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لتركيزات الإنقاذ، والذي قد يفضي سوء استخدامها إلى إلحاق ضرر بتوازن الأسواق.

من جهة أخرى، برز خلال سنة 2021 محوران أساسيان كأولويات للسياسة الاقتصادية. ويتعلق الأمر بالاقتصاد الرقمي والاستدامة.

فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي، قامت سلطات المنافسة بتعزيز مراقبتها لعمليات التركيز ذات الصلة، لاسيما العمليات التي ضمت مقاولات متخصصة في التكنولوجيا، والتي قد تستفيد، في ظل السياق الراهن، من أوضاع مهيمنة في اقتصاد يتغير بسرعة.

في هذا الصدد، شرعت لجنة التجارة الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية (Federal Trade Commission) والمجلس الإداري للدفاع الاقتصادي بالبرازيل (Conselho Administrativo de Defesa Econômica) في افتحاص عمليات التركيز المنجزة من قبل مقاولات متخصصة في التكنولوجيا.

كما تم فتح مساطر للتحقيق في سلوكيات المقاولات التكنولوجية فيما يتعلق بجمع المعطيات الشخصية أو جميع الممارسات الأخرى التي يمكن اعتبارها بمثابة وسيلة للحصول على منافع في السوق على حساب الأطراف المتنافسة.

وفيما بخص الشق المتعلق بالاستدامة، ظهرت تحولات طفيفة في هذا المجال، إذ أن عدة عمليات تركيز، أنجزت خلال 2021، استندت إلى معايير مرتبطة بالبيئة والقضايا الاجتماعية والحكامة[8].

زيادة على ذلك، يبدو قانون المنافسة الأوروبي في مرحلة تطور، خاصة في ظل مراجعة سياسة المنافسة الأوروبية، حيث تضم المبادئ التوجيهية المعنية بها إمكانية إبرام اتفاقات التعاون لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

ت. دينامية عمليات التركيز

إلى غاية متم 2021، وعلى الرغم من ظهور متحورات جديدة لفيروس كوفيد-19 أثارت مخاوف عالمية، بدا أن الوضع الصحي صار متحكما فيه أكثر، وشرعت بوادر الإقلاع الاقتصادي في الظهور في مناطق مختلفة من العالم.

بيد أن الهشاشة ظلت السمة البارزة التي طبعت نشاط عدة مقاولات، لاسيما في ظل الرسملة غير الكافية المتخفية والتوقف التدريجي للمساعدات الاستثنائية التي أقرتها الدول.

في هذا الصدد، وبفضل السياسات النقدية غير الاعتيادية التي أفضت إلى خفض سعر الفائدة، الذي ساهم بدوره في تمكين الأسواق المالية، لاسيما أسواق الأسهم، من تحقيق انتعاش قوي سنة 2021، شكلت وفرة السيولة منخفضة التكاليف عاملا محفزا وقويا لدعم دينامية التركيزات الاقتصادية.

وعليه، وكما كان متوقعا من قبل، بلغت عمليات التركيز الاقتصادي مستويات تاريخية خلال سنة 2021، بعد أن سجلت انخفاضا حادا في 2020، بسبب توقف الأنشطة الاقتصادية لعدة أشهر، وسيادة حالة الترقب لدى الفاعلين، والمقاربة الاحترازية التي نهجتها السلطات في إطار تعاطيها مع ما سمي بـ "تركيزات الإنقاذ".

وبلغ عدد عمليات التركيز المنجزة عالميا، في سنة 2021، ما مجموعه 62.590 عملية بقيمة ناهزت 5.700 مليار دولار، أي بزيادة قدرت بـ 76 في المائة مقارنة بما تحقق في 2020.

[8] تعد البيئة والقضايا الاجتماعية والحكامة المعايير التي يستند إليها التحليل غير المالي للمقاولات، إذ تمكن من تقييم ممارسة مسؤولية المقاولات إزاء البيئة والأطراف المتدخلة على المستوى الداخلي والخارجي.

الرسم البياني 5: تطور عمليات التركيز خلال الفترة الممتدة بين 1985 و2021 حسب حجمها وقيمتها

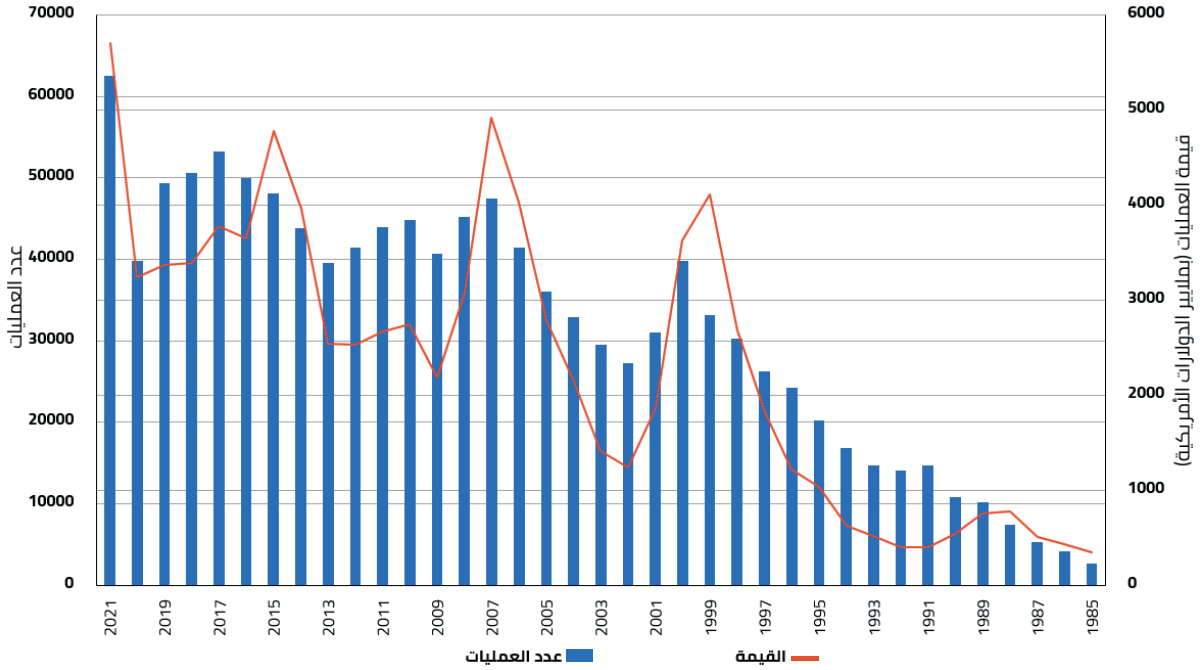

المصدر: منصة تحليل البيانات "GlobalData"

من جهة أخرى، تعززت دينامية التركيزات خلال سنة 2021، بشكل خاص، بفضل "الصفقات الضخمة" التي قدرت قيمتها بأزيد من مليار دولار، إذ انتقلت من 111 صفقة في 2020 إلى 181 صفقة في 2021. وعلى الرغم من محدوديتها، إلا أنها تمارس تأثيرا قويا على القيمة الإجمالية للسوق.

على المستوى القطاعي، استهدفت عمليات التركيز أساسا القطاعات التي استفادت من تقييمات هامة لسوق الأسهم، على غرار قطاع التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصالات. وجرى ذلك في سياق اتسم باستمرار تنامي الطلب على الوسائل التكنولوجية والأصول الرقمية.

في الواقع، تجسدت إحدى الأولويات الاستراتجية التي أبانت عنها الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19 في الانتشار الواسع للتكنولوجيا وتصاعد أهميتها، لاسيما في مجالات المعاملات التجارية والخدمات اللوجستية.

ومن تم، أضحت المقاولات الناشطة في مختلف القطاعات، خاصة قطاعي الصناعة والاستهلاك، تتجه صوب التسريع من وتيرة تحولها الرقمي، باستخدام وسائل متنوعة، بما في ذلك إبرام صفقات الدمج واقتناء الأصول، بغية تأمين وإدامة آفاق نموها.

وخلافا لذلك، تواصل حركية التركيزات في القطاعات التي لا تزال تعاني من تبعات الأزمة، على غرار أنشطة السياحة والترفيه والفضاء الجوي، خفوتها، مع وجود آفاق بتسجيل نمو كبير خلال السنوات المقبلة.

الرسم البياني 6: التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم 2021 (حسب قيمتها)

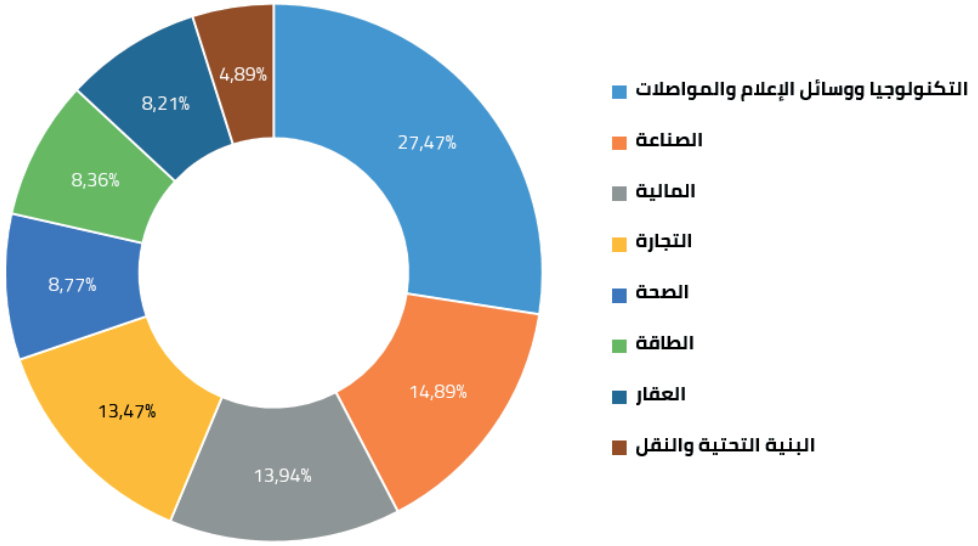

المصدر: منصة معطيات السوق المالية "Refinitiv"

الرسم البياني 7: التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم 2021 (حسب حجمها)

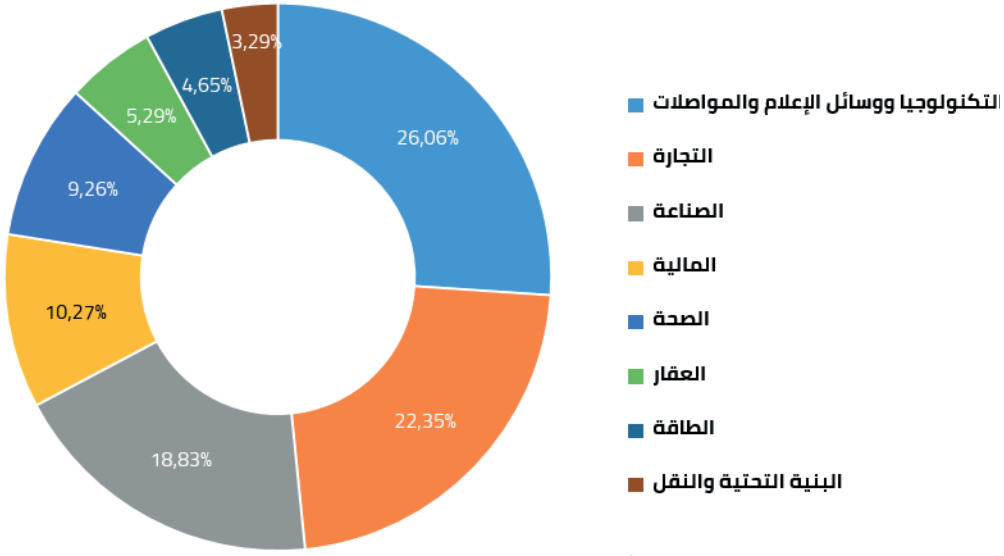

المصدر: منصة معطيات السوق المالية "Refinitiv"

من الناحية الجغرافية، تمركزت عمليات التركيز أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ. وتضاعفت المعاملات بالولايات المتحدة الأمريكية تقريبا بين سنتي 2020 و2021، مسجلة قيمة قدرت بنحو 2.610 مليار دولار، أي ما يعادل نصف الصفقات العالمية المنجزة من حيث القيمة.

من جهتها، سجلت المعاملات بأوروبا نموا بلغ 47 في المائة ليصل إلى 1.260 مليار دولار، في حين ازدادت المعاملات المنجزة في آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 37 في المائة لتبلغ 1.270 مليار دولار.

الرسم البياني 8: التوزيع الجغرافي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم 2021

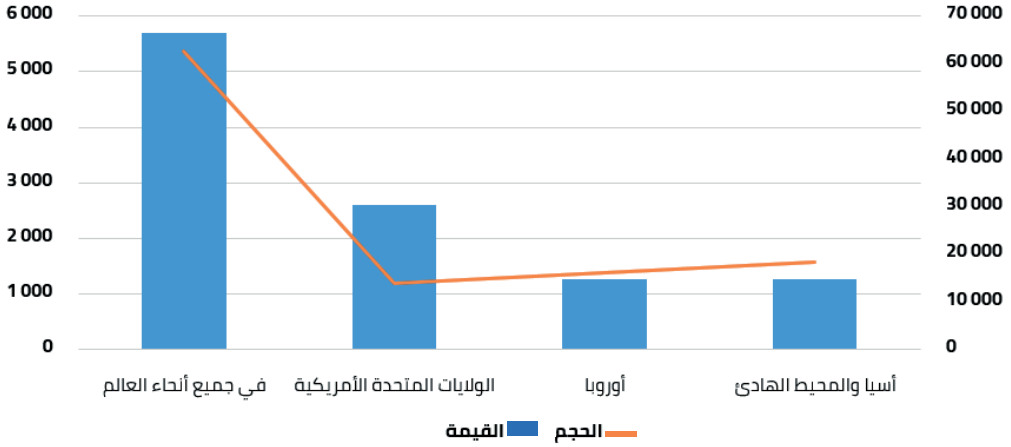

المصدر: منصة معطيات السوق المالية "Refinitiv"

وعلاقة بعمليات التركيز العابرة للحدود، سجل تراجع نسبي على ضوء عودة السياسات الحمائية في ظل سيادة حالة الغموض الناجمة عن الأزمة الصحية.

وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أول سوق مستهدف عالميا وكذا في مجال اقتناء الأصول، مما مكنها من الاستحواذ على 50 في المائة من المعاملات العالمية في كلى المجالين.

وفسرت أسباب هذه الوضعية، على الخصوص، بخفوت جاذبية الصين التي أعلنت خلال سنة 2021 عن مخططها الخماسي في نخسته الربعة عشرة، والذي يحمل إرادة استراتيجية تسعى لتنظيم أشد صرامة لعدة قطاعات تعتبر حيوية لضمان رفاهية سكانها. ويتعلق الأمر أساسا بالتكنولوجيا المالية والمواد الغذائية والرعاية الصحية والعقار.

الرسم البياني 9: الأسواق الرئيسية المستهدفة بعمليات التركيز الاقتصادي برسم 2021

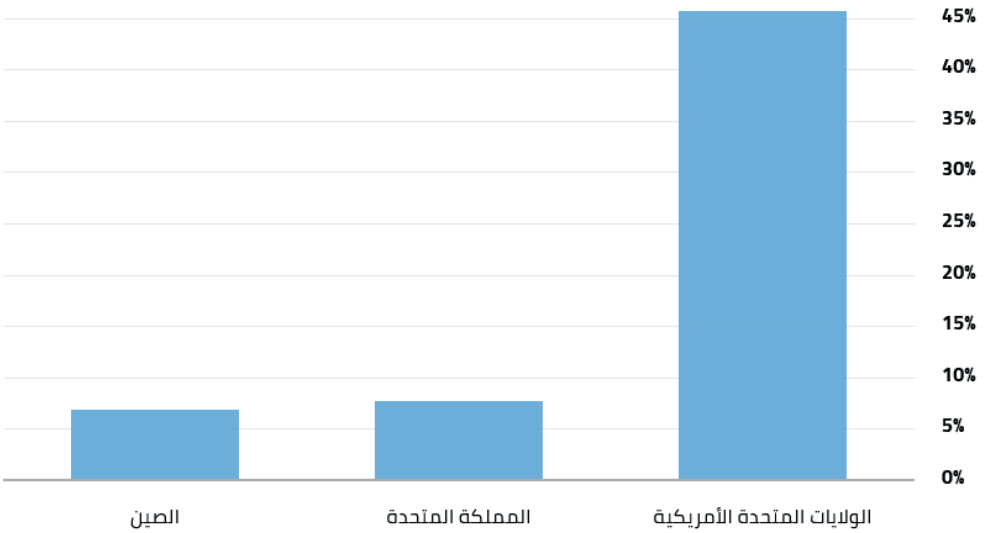

المصدر: منصة الأسواق المالية "Dealogic"

الرسم البياني 10: أبرز المستحوذين برسم 2021

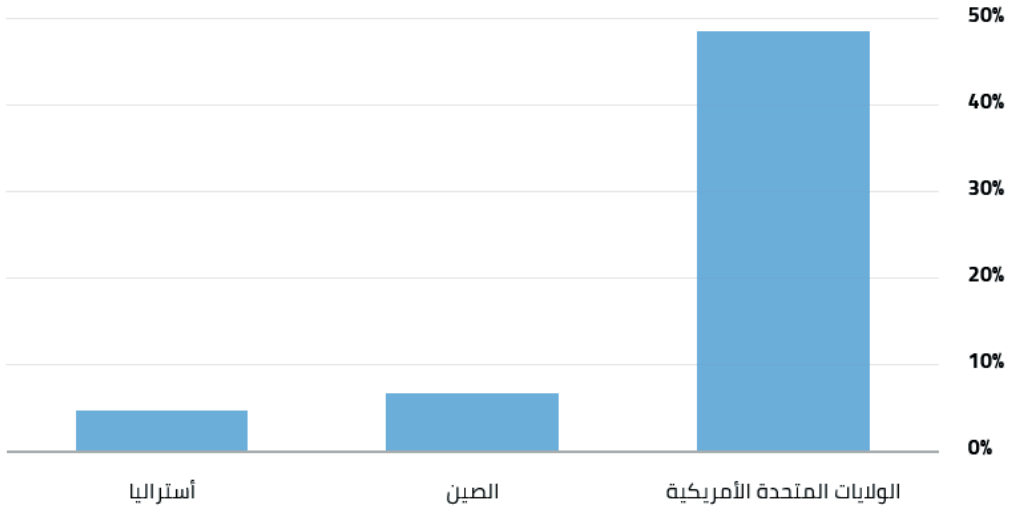

المصدر: منصة الأسواق المالية "Dealogic"

علاوة على ما سبق، تميزت سنة 2021 بتغير سمات المقاولات التي تبادر إلى القيام بعمليات التركيز، إذ كانت جل العمليات، في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تنجز من قبل مقاولات تحركها أهداف اقتصادية مختلفة، من بينها تنويع الأنشطة أو اقتناء الحصص السوقية.

وطغت المقاولات على الجهات المبادرة إلى إنجاز هذه العمليات. بيد أن حصتها النسبية تراجعت بشكل حاد لصالح المستثمرين الماليين، لاسيما صناديق الاستثمار وشركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Acquisition Company).

ويرجع تاريخ نشأة هذه الشركات إلى سنوات التسعينات. وهي عبارة عن شركات مدرجة في البورصة، ويكمن غرضها النهائي في اللجوء إلى الاكتتاب العام بهدف جمع أموال موجهة لاقتناء أصول الشركات غير المدرجة في البورصة.

وازدادت جاذبية هذه الشركات بصورة ملحوظة خلال سنة 2021. وتم ذلك في سياق ملائم للأسواق المالية، حيث بلغ معدل نموها في سنة واحدة 174 في المائة. كما بلغ حجم المعاملات التي أضحت هذه الشركات تبادر لإنجازها حوالي 10 في المائة من القيمة الإجمالية العالمية لعمليات التركيز.

ثانيا: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني

واصلت جائحة كوفيد-19 تفشيها في سنة 2021 مع ظهور طفرات جديدة للفيروس أفضت، على المستوى الصحي، إلى إعادة فرض بعض القيود وتوسيع نطاق حملة التطعيم ضده.

وفي الجانب الاقتصادي، ورغم استمرار مخلفات الصدمات على العرض والطلب، فقد حرصت الحكومة على التخفيف من الانعاكسات الممتدة للأزمة بالتخطيط للخروج منها عبر تسريع الانتعاش الظرفي للقطاعات والأنشطة الإنتاجية وكذا تعزيز مرونة الاقتصاد.

وتجسدت إحدى المكونات الأساسية لهذا التعافي في تمكين مختلف أسواق السلع والخدمات من استعادة حالة سيرها الطبيعية. حيث لم يتوقف ذلك فقط على دينامية العرض والطلب، بل ارتبط أيضا بتوافر شروط المنافسة السليمة بين المقاولات، وهو ما من شأنه أن يعود بالنفع على رفاه المستهلكين وعلى تنافسية المنظومة الإنتاجية.

ولا ريب أن المنافسة قد تم اختبارها بشدة في سياق الأزمة المذكورة أعلاه. كما تظهر ضمن هذه المرحلة الحاسمة من نمو الاقتصاد المغربي كتحدي مهم للنموذج التنموي الجديد.

وتظهر جميع أولويات الإقلاع الاقتصادي متؤثرة بالوضعية المرتبطة بالجائحة، حيث تبقى مرهونة بدرجة التسريع من وتيرة عملية التلقيح، وظهور طفرات جديدة للفيروس، وطبيعة القرارات الحكومية المتخذة بشأن كيفية تدبير المخاطر الصحية.

أ. مكانة المنافسة في النموذج التنموي الجديد

يسعى تقرير النموذج التنموي الجديد الصادر عن اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في أبريل 2021 إلى إرساء مقاربة جديدة لنموذج التنمية في بلادنا، تصبو لوضع علامة بارزة في مسار تنميته.

وباختياره كشعار "تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع"، يشكل هذا الميثاق الوطني المتجدد التزاما معنويا يضع "تصورا مستقبليا وطموحا مشتركين"، كما يرسم "نهجا للتغيير" يجعل هذا التصور وهذا الطموح قابلان للتطبيق.

يعتمد النموذج التنموي الجديد على تطلعات ناتجة عن تقارب عدة قوى تستمد روحها من الدستور باعتباره إطارا مرجعيا موحدا وجامعا. وتضم:

- تحرير الطاقات عبر تقوية القدرات الفردية؛
- استباق التطورات الحاصلة في العالم بهدف انتهاز الفرص بشكل أفضل والتحكم الفعال في المخاطر؛
- نشر وتعميم المبادرات المحلية المبتكرة؛

- تحصين الحريات الفردية والجماعية؛
- تفعيل التحولات الهيكلية الموجهة للمستويات الترابية ومجالات السيادة الاقتصادية والغذائية والطاقية والرقمية؛
- توفير أرضية لترسيخ الانتماء الجماعي الذي يربط الأجيال فيما بينها ويعبئ الطاقات رغم تنوعها.

وسلكت المقاربة التي نهجتها اللجنة الخاصة بهدف إعداد هذا النموذج ثلاث مراحل شملت:

1. إجراء تشخيص عام لتحديد الانشغالات والتطلعات؛

2. الصياغة التشاركية للحلول وتحديد آليات التغيير؛

3. صقل الخطوط العريضة للنموذج الجديد ومراعاة تداعيات الأزمة الصحية.

وينطوي مصطلح "المنافسة"، الذي ورد ذكره 18 مرة في التقرير العام، على دلالات مختلفة وإيحاءات متعددة. وقد أشير إليه أحيانا ارتباطا ببعده الدولي، وهو ما يبرز أهمية تعزيز قانون المنافسة قصد إدماج المغرب في الاقتصاد العالمي عن طريق استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو اقتحام الأسواق الأجنبية.

من وجهة النظر القانونية، اعتبر التقرير العام أن غياب شروط ممارسة المنافسة يشكل عائقا نسقيا وعقبة أمام تحقيق التنمية. كما يعتبرها أحد المبادئ الأساسية للإطار المرجعي الجديد للتنمية.

في هذا السياق، أظهر التقرير ضمنيا مفهوم المنافسة كمحور جوهري في عملية التحول، يمكن من إرساء دعائم "اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق قيمة مضافة ومناصب شغل ذات جودة "(الصفحة 72) ويساهم في تقوية الرأسمال البشري، ودعم قدرة المجالات الترابية على التكيف باعتبارها فضاءات لترسيخ التنمية.

ويستحظر مجلس المنافسة، انطلاقا من خلاصات هذا التقرير العام، مجموعة من الإشارات حول التركيبة التي ينبغي أن تكتسيها سياسة المنافسة، والدور الواجب إسناده للمجلس في إطار هذه الدينامية الجديدة.

1. عصرنة سياسة المنافسة

حدد التقرير العام للنموذج التنموي الجديد الخصائص التاريخية لسياسة المنافسة المعتمدة بالمغرب بالنظر لأهدافها ومراميها، إذ أشار إلى أن " الاقتصاد الوطني ليس مفتوحا ومحررا بالقدر الكافي ويفيد مصالح اقتصادية قائمة ويحمي حالات الريع. " (صفحة 30).

وقد فسرت هذه الملاحظة بترابط ثلاثة عوامل، شملت:

1. صعوبة ولوج فاعلين جدد إلى السوق بسبب وجود حواجز تحول دون المزاولة في بعض القطاعات، والناجمة عن وضعيات للاحتكار الجزئي وممارسات منافية لقواعد المنافسة. كما ذكر التقرير الحواجز ذات الصبغة التنظيمية، من قبيل المقتضيات التنظيمية المعقدة أو وجود اتفاق ضمني بين الفاعلين في القطاعين العام والخاص في مجال منح الرخص أو في الولوج إلى موارد عقارية ومالية؛
2. وجود فضاء اقتصادي يحافظ بشكل منتظم على المصالح الخاصة، وصيانة التواطؤات والتفاهمات والريع غير المستحق؛
3. وجود قطاع غير مهيكل تتسع رقعته تدريجيا ويمارس منافسة غير نزيهة تجاه القطاع المهيكل، مما يتسبب في اختلالات اقتصادية جسيمة في الأسواق ويدمر القيمة المضافة.

ومن تم، تبرز أهمية سياسة المنافسة والتحديات التي تفرضها، ليس فقط اعتبارا لتطبيقها الفعلي، بل أيضا لقدرتها على ضمان التوازن المناسب بين ضبط قوة السوق وتحقيق هدف الفعالية الاقتصادية.

في هذا الإطار، أوصى التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد بتركيبة جديدة لسياسة المنافسة تمتد إلى مختلف رافعات التحول التي تم تضمينها في مرجعية التنمية، وهي:

- التحول الإنتاجي للقطاع الخاص، حيث يقتضي "تحرير الطاقات في مجال المقاولة والمبادرة الخاصة اعتماد قواعد تضمن تكافؤ الفرص على المستوى الاقتصادي" (صفحة 65). في الواقع، لا يمكن بناء قطاع خاص يتمتع بحس مقاولاتي ويتسم بالابتكار، وقادر على المجازفة واستكشاف فرص جديدة، واقتحام قطاعات وأسواق جديدة، ومواجهة المنافسة على الصعيد الدولي، من دون توفير شروط ممارسة منافسة نزيهة.
- سياسة المساهمة المالية للدولة، حيث يستلزم تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتموقعها كمحرك للتنمية الاقتصادية "القيام بعملية إعادة هندسة تنظيمية بهدف فصل الأنشطة المتعلقة بالاحتكارات الطبيعية عن الأنشطة التي يمكن فتحها للمنافسة ولاستثمارات القطاع الخاص باعتباره فاعلا إلى جانب الدولة" (صفحة 74).
- الطلبيات العمومية، حيث أن صون مبادئ المنافسة سيمكن القطاع العام من أن يصبح دافعة لتحول إنتاجي يوفر "فرصا لتنويع الإنتاج لصالح المقاولات الوطنية والرفع من مستواها" (صفحة 81). واقترح التقرير، في هذا الصدد، إحداث "إطار لتحفيز ومواكبة القطاع العام على الامتثال لمبدأ الأفضلية الوطنية، وعلى دمج أهداف التحول الهيكلي، وعامل الأثر الاجتماعي والبيئي كمعايير أساسية لإسناد الصفقات، وعلى تحصيص أفضل للصفقات بالشكل الذي يشجع المقاولات الصغرى والمتوسطة على

تقديم عروضها" (الصفحة 81 مكررة). وينطبق نفس الأمر على شفافية الصفقات العمومية التي يتعين تعزيزها لضمان المساواة في المعاملة إزاء المتنافسين.

- الحكامة الاقتصادية التي يتطلب تحسينها ضمان مزيد من الشفافية في منح الإعفاءات الضريبية والإعانات العمومية، وفي إسناد الصفقات العمومية، وذلك في إطار مبادئ المنافسة الحرة والمشروعة وتقليص حالات تنازع المصالح.

- ضبط القطاعات الاستراتيجية، والتي وجب تعزيزها في قطاعات المالية والاتصالات والطاقة، وتوسيع نطاقها لتشمل قطاعات أخرى على غرار الماء والنقل والعقار، بل وحتى التعليم، وعموما "كل قطاع آخر يكتسي فيه فسح المجال للمبادرة الحرة وتعدد المتدخلين مسألتين ضروريتين لإرساء إطار تنافسيي ملائم لخلق مزيد من القيمة" (صفحة 65). وعليه، سلط التقرير العام الضوء على جملة من المتطلبات التي تمليها بعض القطاعات في مجال ضبط الأسواق، من ضمنها:

– قطاع الطاقة الذي يتطلب إصلاحا عميقا يرتكز، من بين أمور أخرى، على الفصل بين مهام مختلف المتدخلين في القطاع، وهم المنتجون والمكلفون بالنقل والموزعون، وعلى التحرير المسؤول للقطاع عن طريق الفتح الفعلي لميدان إنتاج الطاقات الخضراء في وجه المنافسة؛

– القطاع البنكي الذي يواجه تحدي ضمان أكبر قدر من شروط ممارسة المنافسة بهدف تشجيع ولوج فاعلين جدد سواء للأنشطة المالية التقليدية أو للأنشطة الأكثر ابتكارا، لاسيما المرتبطة بميدان التكنولوجيا المالية، وهو ما سيفضي إلى تكاثر الأطراف الفاعلة وتنويع آليات تمويل الاقتصاد في السياسات النقدية والبنكية؛

– القطاع الصيدلي الذي يستلزم ضمان مزيد من الشفافية والصرامة في مجال تقنين المساطر ذات الصلة بالإذن بالعرض في السوق بهدف توفير شروط ممارسة منافسة نزيهة بين الفاعلين، وتشجيع صناعة محلية تنافسية موجهة للأدوية الجنيسة؛

– قطاع الاتصالات الذي يقتضي الرفع من مستوى المنافسة في سوق الصبيب العالي للأنترنيت الثابت والمحمول، من خلال فسح المجال لولوج فاعلين جدد في مجال البنيات التحتية أو تقديم خدمة الولوج إلى الأنترنيت، وتحت المراقبة الفعلية للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات؛

ومن حيث الجوهر، أضحى مهما أن يضمن ضبط القطاعات المذكورة ولوجا سلسا إليها بالنسبة للمساهمين المحتملين وكذا توفير خدمة ذات جودة لصالح المقاولات، كيفما كان محل إقامتها أو حجمها. في هذا السياق، أبرز التقرير مجموعة من الإشكاليات البنيوية ذات الصلة، من بينها تحسين ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للقروض البنكية، وولوج المقاولات إلى التكنولوجيا الرقمية في المناطق الأقل نموا.

2. مجلس المنافسة في النموذج التنموي الجديد

شددت المقاربة المعتمدة في التقرير العام للنموذج التنموي الجديد على ضرورة تعزيز أدوار سلطات الضبط المستقلة، باعتبارها ضرورة ملحة لضمان سير شفاف للسوق يقوم على مبدأ المنافسة الحرة والمشروعة.

ويندرج هذا المتطلب في إطار من الثقة والمسؤولية، تتمتع فيه مؤسسات الحكامة الاقتصادية بالاستقلالية والفعلية. في هذا السياق، اعتبر التقرير العام مجلس المنافسة من ضمن المؤسسات المشاركة والساهرة على ترسيخ دولة الحق والقانون والحكامة الجيدة، والمنتظر منها القيام بالمهام الموكولة إليها، طبقا لأحكام الدستور.

في هذا الشأن، لم يغفل التقرير التذكير بأن البيئة التي تطورت فيها هذه المؤسسة الدستورية لم يتم إسنادها بالوسائل الكافية لمحاربة الممارسات ذات الصلة بالاتفاقات والاستغلال التعسفي لوضع مهمين، مما انعكس سلبا على شفافية الأسواق وألحق ضررا بالدينامية المقاولاتية. وأوصى، بالتالي، بإزالة الحواجز التي حالت في السابق دون أداء مهامها، وعلى رأسها آجال معالجة الملفات المحالة عليها.

ووعيا منه بثقل هذه الإكراهات، جرد التقرير مجموعة من الرافعات من شأنها تمكين مجلس المنافسة من المساهمة بشكل فعال في ضمان حسن سير الأسواق، والحد من حواجز الدخول، وزجر الاتفاقات غير المشروعة.

في الواقع، بممارسته لكافة المهام المنوطة به سيكون مجلس المنافسة قادرا على التصدي للممارسات الضارة بالاقتصاد الوطني والتي تستمر في التفشي، ويتم ذلك، استنادا للتقرير، من خلال:

- اكتساب الكفاءات وتقويتها؛
- ترسيخ استقلالية المؤسسة عبر تمكينها من الممارسة الفعلية لصلاحية البحث والتحقيق وكذا الزجر؛
- تقوية الإطار القانوني عبر إمداده بالوسائل والخبرة اللازمة، وتفضيل معايير النزاهة والاستقلالية في تعيين أعضاء المجلس؛
- إرساء إطار قانوني واضح وواعي بالمعايير الدولية في المجالات ذات الصلة بالولوج إلى المعلومة ومحاربة حالات تضارب المصالح.

ب. دينامية العرض والطلب في سياق الإنعاش ما بعد كوفيد-19

بعد انقضاء عام 2020، الذي اتسم بوقوع صدمات هامة ومتزامنة على مستوى العرض والطلب في جل أسواق السلع والخدمات، جعلت العرض والطلب الاجماليين على المدى القصير يبلغان مستويات أدنى من تلك المحددة من قبل الناتج الداخلي الإجمالي الممكن،

دخل الاقتصاد المغربي في سنة 2021 مرحلة الانتعاش على أمل تحقيق قفزة تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة وضعياتها قبل اندلاع الأزمة الصحية.

في هذا الصدد، وجب التذكير أن جهود تحقيق الاستقرار التي قادتها الحكومة في 2020 قد مكنت من التحكم في معدل التضخم، وإن كان ذلك نتيجة طبيعية لخفوت النشاط الاقتصادي.

وقد كان ذلك ممكنا بفضل التدابير التي اتخذت لضمان وفرة السلع والخدمات الأساسية. سواء تلك المتعلقة بالميزانية، خاصة إعادة جدولة الضرائب ومنح الإعانات للمقاولات والأسر، وتلك ذات صبغة نقدية، عن طريق تخفيض سعر الفائدة الرئيسي وسعر الفائدة المتداول بين البنوك والمفروض من قبل البنك المركزي.

1. الدينامية الشاملة للأسواق

في سنة 2021، سجل الاقتصاد الوطني مستوى لمعدل نمو القيمة المضافة بالحجم بلغ 7,9 في المائة كتغير سنوي، وذلك حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط[9]، ويعزى ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسة زائد 17,8 في المائة، والأنشطة غير الفلاحية بنسبة زائد 6,6 في المائة.

واستهل النشاط الاقتصادي عام 2021 وهو في وضع يتسم بآفاق واعدة، مستفيدا من فتح الحدود، والرفع شبه الكامل للقيود المفروضة على تنقل الأشخاص، وإطلاق حملة التلقيح ضد فيروس كوفيد-19. ثم سجل بعد ذلك تطورا بطيئا خلال الفصلين الأخيرين من السنة.

وترجع أسباب هذا المسار إلى عاملين:

1. "تأثير الاستدراك أو التعويض" (effet de ratrappage) الذي حدث بعد الانكماش الملحوظ للنشاط الاقتصادي في 2020، وهو ما يفسر الانتعاش الهام الذي سجلته القيمة المضافة في الفصل الأول من 2021. غير أن هذا التفاعل الميكانيكي لإعادة تكيف العرض والطلب بدأ ينحسر ابتداء من الفصل الثاني من السنة، مما أدى إلى كبح الدينامية الشاملة للأسواق؛
2. التدابير التي اعتمدتها الحكومة نهاية سنة 2020 في إطار قانون المالية لسنة 2021، والتي استهدفت معالجة تداعيات الركود، عن طريق تعزيز مرونة العرض وتحفيز الطلب. وقد ساهمت التدابير المتخذة في حماية عدة قطاعات اقتصادية من مخاطر الركود.

وعلاقة بالتحليل المنفصل للقطاعات الإنتاجية، تشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى غياب انتعاش اقتصادي شمولي، وهو ما يعكس تغيرات متفاوتة حسب القطاعات أو الفروع (أنظر الجدول 2).

[9] تم تحيين هذا المعطى استنادا إلى النتائج المؤقتة للحسابات الوطنية لسنة 2021 التي تم نشرها من طرف المندوبية السامية للتخطيط بتاريخ 03 يونيو 2022.

الجدول 2: خريطة تمثيل حراري للقيمة المضافة من حيث الحجم حسب القطاعات بملايين الدرهم (2019-2021)

		2019				2020				2021			
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
الأنشطة الرئيسية	**الفلاحة والغابات والخدمات المرتبطة بهما**	29 797,2	30 711,5	29 590,8	28 895,7	28 295,5	28 604,7	27 046,0	26 786,3	33 160,0	32 943,0	31 596,7	31 610,1
	الصيد وتربية الأحياء البحرية	2 720,3	1 938,5	2 131,5	1 626,2	2 861,8	1 952,0	2 296,0	1 631,7	2 658,0	3 613,2	1 927,1	3 166,6
الأنشطة الثانوية	**الصناعات الاستخراجية**	4 042,0	3 585,9	3 803,1	3 961,6	4 025,8	3 869,2	3 967,0	4 314,2	4 232,2	3 823,0	4 183,3	4 224,0
	الصناعات التحويلية	34 420,5	34 164,9	33 173,8	36 169,8	34 639,0	26 653,9	32 315,0	35 600,6	34 967,9	33 275,6	34 030,3	37 207,5
	الصناعات الغذائية وصناعة التبغ	9 837,5	10 190,4	9 676,5	10 241,8	10 432,8	10 037,5	9 444,3	10 508,1	10 740,2	10 494,0	10 127,9	11 342,9
	صناعات النسيج والجلد	3 906,5	3 736,9	3 514,6	3 617,5	3 996,4	1 991,8	3 444,3	3 269,1	4 027,4	3 184,8	3 955,7	3 673,3
	الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية	4 938,2	4 637,9	4 931,4	4 858,4	5 387,6	4 786,4	5 572,5	5 324,8	5 667,7	4 891,6	5 377,5	5 191,7
	الصناعات الميكانيكية والمعدنية	10 068,9	10 224,7	9 964,6	11 528,2	8 860,6	4 744,3	8 564,7	10 260,1	8 856,8	7 987,8	9 124,6	11 452,1
	صناعات تحويلية أخرى (بما فيها التكرير والنفط)	5 514,4	5 352,0	4 957,6	6 228,6	5 497,8	4 281,6	4 932,8	6 303,4	5 675,8	6 717,4	5 444,7	5 547,5
	الكهرباء والماء	6 117,6	5 966,7	5 843,0	5 806,0	5 909,6	5 232,8	5 884,0	5 765,4	5 997,8	6 103,9	6 159,5	6 216,8
	البناء والأشغال العمومية	11 984,9	11 940,0	12 172,1	12 098,7	12 104,7	9 898,2	10 651,0	11 288,1	12 772,6	12 843,8	13 273,2	12 688,6
أنشطة القطاع الثالثي	**التجارة**	20 653,7	20 379,9	20 159,2	20 638,4	20 571,1	14 979,3	17 801,0	18 946,0	20 670,9	19 768,2	20 164,8	21 409,4
	الفندقة والمطعمة	5 177,2	5 351,3	5 561,1	5 627,2	4 814,8	535,1	1 935,0	2 414,1	2 377,5	917,9	3 240,9	3 431,5
	النقل	9 394,2	9 611,9	9 932,2	9 856,6	9 150,0	4 262,5	6 672,0	8 021,9	7 766,7	5 456,8	7 093,0	8 006,1
	البريد والمواصلات	12 565,4	12 527,9	12 527,8	12 605,2	12 703,6	12 320,0	12 152,0	12 617,8	12 311,1	12 191,7	12 137,5	12 485,8
	خدمات أخرى												
	الأنشطة المالية والتأمينية	12 811,0	12 878,7	13 004,0	13 109,0	13 045,0	13 307,8	13 224,0	13 482,5	12 535,2	12 872,5	12 769,6	12 375,8
	العقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات	30 322,4	30 473,1	30 784,7	31 081,1	30 474,0	26 085,0	28 230,0	28 874,4	32 712,1	32 838,4	31 621,3	31 646,1
	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي	18 423,8	18 407,6	18 640,5	18 747,4	18 984,8	19 316,2	19 722,0	18 766,2	18 681,2	19 290,9	19 808,3	18 961,6
	الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي	20 469,0	20 921,0	20 932,5	21 223,6	21 656,2	21 988,0	21 791,0	20 968,9	21 916,1	22 186,0	22 709,9	22 050,1
	المجموع	218 744,2	218 836,0	218 127,3	221 751,2	218 772,1	188 192,3	203 329,6	209 543,0	222 759,5	218 124,8	220 715,3	225 480,2

المصدر: منصة الأسواق المالية

مفتاح الجدول: لكل قطاع انتاجي

القيمة الأدنى — المئين الوسيط — القيمة الأعلى

تعززت القيمة المضافة بالحجم المتعلقة بالأنشطة الأولية (مع الأخذ بعين الاعتبار قطاع الصيد البحري) بأزيد من 17,7 في المائة خلال سنة 2021، مدعومة بإحدى أفضل المواسم الفلاحية التي عرفها المغرب خلال العقد الأخير.

ومن المهم الإشارة، في هذا الصدد، إلى الزيادة التي سجلها الإنتاج النباتي، سواء تعلق الأمر بمحاصيل الحبوب أو بالخضروات الموسمية أو حتى بالأشجار المثمرة. حيث استفادت من التساقطات المطرية الهامة التي شهدتها البلاد، ومن تنامي الطلب القادم من الصناعات المحلية المتخصصة في الصناعات الغذائية.

وازدادت نسبة إنتاج الثورة الحيوانية أيضا بفضل الرفع من مستوى إنتاج الدواجن، والتكثيف من عمليات جمع الحليب، التي صارت متاحة بفضل استئناف الإنتاج المحلي لأعلاف الأبقار الحلوب، مثل الشعير ولب البنجر الجاف. ومن جهته، استقر معدل إنتاج اللحوم الحمراء.

إضافة إلى ذلك، استعاد قطاع الصيد البحري ديناميته بشكل نسبي مقارنة بالفترة التي سبقت اندلاع الأزمة الصحية، على الرغم من ضعف تطور حجم عمليات التفريغ المرتبطة بالصيد الساحلي والتقليدي لبعض الأنواع من الأسماك، كالأسماك البحرية، من جهة، وتراجع الطلب الخارجي على معلبات الأسماك والأسماك الطازجة، من جهة ثانية.

من جهتها، سجلت الأنشطة الثانوية، في مجملها، دينامية إيجابية، في سيرورة الانتعاش الملحوظ المسجل في الفصل الثالث من سنة 2020 بعد إعادة فتح وحدات الإنتاج.

في هذا الصدد، سجلت القيمة المضافة للصناعات التحويلية مستويات أعلى مما تحقق خلال سنتي 2020 و2019 بنسبة بلغت 7,9 في المائة و1,1 في المائة على التوالي. وبهذا التطور مثلت هذه الصناعات ما يناهز 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم أن مخطط التسريع الصناعي 2021-2023 يهدف إلى الوصول إلى 23 في المائة من هذا الناتج.

ضمن هذه الدينامية:

- أبانت الصناعات الغذائية إشارات مهمة للتعافي من الأزمة، إذ بلغت القيمة المضافة المسجلة في عام 2021 نسبة أعلى من 6,9 في المائة من تلك المسجلة سنة 2019. وتحقق ذلك بفضل انتعاش الطلب الخارجي على الفواكه والخضراوات المعلبة، رغم الارتفاع الحاد في أسعار الزيوت النباتية والصلب ومعدن القصدير على الصعيد الدولي، والتي انعكست بشكل ملموس على تكاليف الإنتاج؛
- سجلت الصناعات الميكانيكية والمعدنية والإلكتروميكانيكية، سنة 2021، انتعاشة هامة من حيث القيمة المضافة بالحجم (بنسبة فاقت 15,4 في المائة حسب التغير سنوي)، مستفيدة من ارتفاع الطلب الخارجي على الأجهزة الإلكترونية والأسلاك والكابلات

الكهربائية، وكذا أجزاء وقطع غيار السيارات السياحية. غير أن هذه الدينامية لم تكن كافية لاستعادة المستوى المسجل في 2019، والذي يظل أعلى بنسبة 10,4 في المائة؛

- أظهرت الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية بوادر أكبر للتعافي بالنظر إلى الأزمة الحالية، حيث بلغت القيمة المضافة بالحجم المحققة سنة 2021 نسبة أعلى بـ 9,1 في المائة من تلك التي سجلت سنة 2019. في هذا الصدد، تبرز معطيات التجارة االخارجية مرونة كبيرة يظفر بها فرع الصناعة الكيماوية، إذ سجل زيادة ملحوظة في قيمة صادراته، لاسيما الأسمدة العضوية والكيميائية وحمض الفوسفوريك، بمتوسط نمو ربع سنوي بلغ 20,1 في المائة و17,1 في المائة على التوالي (أنظر الرسم البياني 11).

الرسم البياني 11: تطور الصادرات بقيمة مليار درهم لبعض المنتجات الرئيسية (2020-2021)

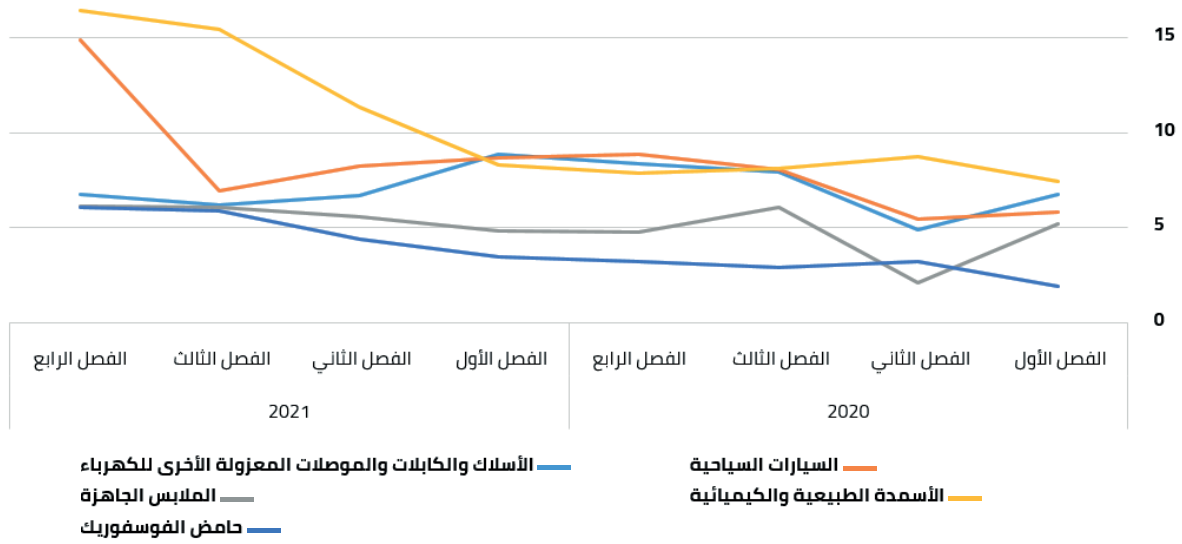

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات مكتب الصرف

من جهة أخرى، سجلت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية معدل نمو إيجابي، بزيادة بلغت 17,4 في المائة مقارنة بما سجل في 2020 و7 في المائة مقارنة بما تحقق في 2019، وذلك على الرغم من تباطؤ نمو مبيعات الإسمنت، بسبب تصاعد أسعار كوك النفط عالميا والذي يعد مكونا أساسيا في عملية سحق وتسخين الحجر الجيري، من جهة، وارتفاع قروض السكن والقروض الممنوحة للإنعاش العقاري بشكل معتدل نسبيا، من جهة ثانية.

وسجلت أنشطة القطاع الثالثي دينامية أقل إيجابية، بزيادة في القيمة المضافة بالحجم نسبتها 5 في المائة مقارنة بسنة 2020، لكن بتراجع نسبته 2 في المائة مقارنة بسنة 2019.

وفي هذا الشأن، استمر قطاع السياحة في تحمل تداعيات الأزمة الصحية، حيث سجلت عائدات السفر[10] مستويات جد منخفضة مقارنة بما كان عليه الحال قبل اندلاع الأزمة (انظر الرسم البياني بعده)، وذلك رغم تخفيف القيود الصحية خلال الفترة الصيفية والذي نتج عنه تحسن نسبي في عدد السياح الوافدين على المملكة وفي ليالي المبيت.

وانعكست هذه الوضعية سلبا على القيمة المضافة بالحجم المتعلقة بقطاع الفنادق والمطاعم، التي تواصل منحناها التنازلي المسجل منذ فرض الحجر في مارس 2020، وذلك بتسجيلها معدل نمو بلغ في 2021 ناقص 2,8 في المائة، مقارنة بالمستوى المحقق في العام قبله، وناقص 54,1 في المائة مقارنة بما سجل في 2019.

الرسم البياني 12: تطور عائدات السفر بملايين الدراهم (2017-2021)

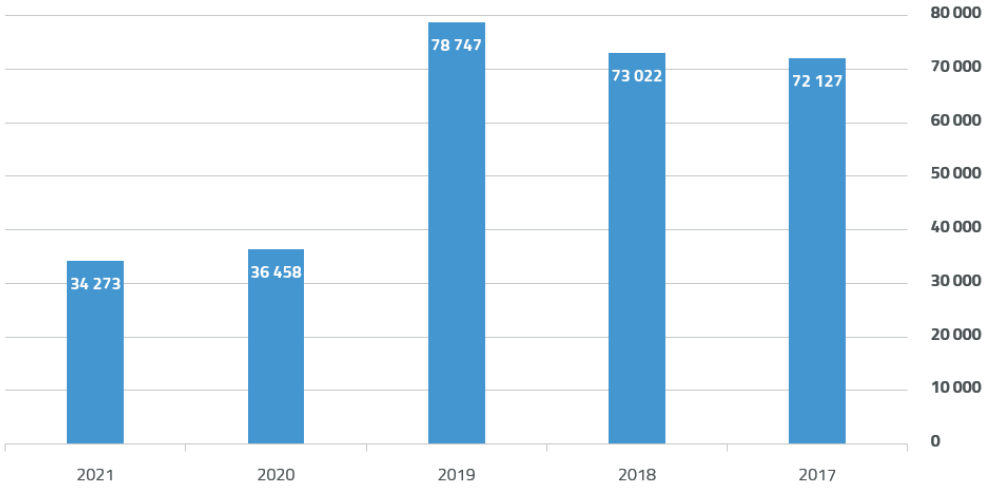

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات مكتب الصرف

تعكس هشاشة الأنشطة الثالثة ضرورة تعزيز حماية القطاعات المعرضة للأزمات بشكل دوري، عن طريق إرساء آليات للتخفيف من تداعياتها، على غرار صناديق الضمان.

ولا يقتصر دور هذه الصناديق على مواكبة القطاعات التي تئن تحت وطأة الصدمات فحسب، بل تروم أيضا تمويل انتعاشها عن طريق توفير خيارات للتمويل أو حلول لنقل المخاطر إلى أطراف ثالثة (مثل شركات التأمين أو إعادة التأمين أو بنوك أو مستثمرين آخرين).

من جهة أخرى، يعتبر قطاع النقل من بين القطاعات التي لم تتعافى تماما من تداعيات الأزمة الصحية. فبالرغم من تحسنها خلال سنة 2021 بـ 0,8 في المائة حسب التغير السنوي، ظلت القيمة المضافة بالحجم لهذا القطاع مستقرة في حدود ناقص 27 في المائة مقارنة بالمستوى المحقق في 2019.

[10] يتعلق الأمر بالنفقات التي يسددها المسافرون الدوليون في بلدان الاستضافة، بما فيها أداء مصاريف النقل الدولي لشركات النقل الوطنية.

وترجع أسباب صعوبة تعافي هذا القطاع إلى الهبوط التنازلي لأنشطة الموانئ داخل المرافئ التي تسيرها الوكالة الوطنية للموانئ، والناجم عن صعوبات الإمدادات في مختلف الأسواق الدولية، ثم إلى جمود نشاط النقل السككي للبضائع، لاسيما بالنسبة لمادة الفوسفاط، مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2020، علاوة على عدم استقرار نشاط النقل الجوي الناتج عن تقلبات حركة النقل الدولي للمسافرين، والذي لم يتم تجاوزه عبر تحسن خدمات الشحن الجوي.

على ضوء هذا التطور الشامل والدينامية المتباينة التي شهدتها الأسواق، لا يمكن الإقرار بأن شروط الانتعاش الاقتصادي قد جرى استيفاؤها بالكامل. فوفقا لتوقعات المنظمات الدولية وعدة وكالات التصنيف الائتماني، يستبعد استعادة النمو الذي كان سائدا قبل اندلاع الأزمة الصحية قبل حلول عام 2023، بسبب استمرار القيود المفروضة، خاصة، على الحدود.

2. محددات العرض

في سنة 2021، استمرت تداعيات الأزمة الصحية في الإرخاء بظلالها على عرض السلع والخدمات في الأسواق المختلفة، نتيجة لإنتاج إجمالي أدنى من مستواه المحتمل.

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الإنتاج سنة 2020 كان قد تقلص بنسبة 5,6 في المائة مقارنة بما تحقق سنة 2019، متأثرا بانعكاسات الأزمة الصحية. وبلغ هذا الانخفاض ذروته في قطاعي الفندقة والمطعمة والنقل، مسجلا معدلات بلغت ناقص 55,5 في المائة وناقص 32,9 في المائة على التوالي.

وتراجع الاستهلاك الوسيط بنسبة 6,9 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل في 2019. وتذيل قطاعا الفنادق والمطاعم والنقل، مرة أخرى، الترتيب بتسجيلهما أدنى المستويات، بلغت ناقص 55,9 في المائة وناقص 37,6 في المائة على التوالي.

وتعزى هذه التطورات إلى القيود المفروضة على العرض من جهة، خاصة الحواجز التي كانت سائدة في وحدات الإنتاج والحجر الصحي الذي خضع له العمال والتوقف الجزئي لأنشطة التجارة الدولية. ومن جهة ثانية إلى اضطراب الطلب المتوقع، والذي يمكن إسناده بالأساس لانخفاض المداخيل وكذا للمحددات المقيدة للاستثمار.

ولم تتمكن البلاد، خلال 2021، من استعادة مستوى الإنتاج الذي كان سائدا قبل اندلاع الأزمة الصحية، على الرغم من تدابير السياسة الاقتصادية الظرفية المتخذة لإنعاش العرض، والتي استهدفت أساسا تخفيف القيود المفروضة على المقاولات، وتمويل متطلبات الأموال المتداولة الخاصة بها.

وانطبق نفس الأمر على الاستهلاك الوسيط، الذي شهد انخفاضا مضاعفا خلال 2021 متأثرا بضعف سلاسل الإمدادات على الصعيدين الوطني والدولي.

ويخفي الانكماش المستمر لمستويات الإنتاج والاستهلاك الوسيط تباينات بين مختلف فروع الاقتصاد ذات الصلة بإمكانيات استغلال العمليات الإنتاجية.

1.2 الشكوك المحيطة بمحددات العرض

اتخذت العوامل التي تؤثر على دينامية العرض ثلاث أوجه، شملت في نفس الوقت تعبئة القدرات الإنتاجية، والتحكم في تكاليف الوحدة الإنتاجية من طرف المقاولات، وأيضا نطاق"التدمير الخلاق" للمقاولات.

1.1.2 استئناف جزئي للأنشطة الإنتاجية

لم تتمكن عدة أنشطة إنتاجية من العودة إلى سيرورة العمل العادية التي كانت عليها على الرغم من إقدام الحكومة على تخفيف القيود المفروضة. في الواقع، وبسبب سيادة حالة الغموض بشأن تطورات الجائحة، اشتغلت عدة قطاعات بوتيرة متقطعة، متأثرة بعجزها عن تعبئة طاقاتها البشرية بالشكل الكامل أو بصعوبة استعادة تنظيم فعال للعمليات الإنتاجية.

وإذا كانت الأنشطة الثانوية قد استعادت دينامية اشتغال مشابهة نسبيا لتلك التي سادت قبل تفشي الجائحة، وذلك بعد تسجيلها لركود قصير وواسع النطاق خلال فترة الحجر الصحي، فإن أنشطة القطاع الثالثي ظلت في حالة هبوط، لاسيما القطاعات التي تعرف احتكاكا جسديا متواترا مثل قطاعات الفنادق والمطاعم ونقل المسافرين، والأنشطة الترفيهية والرياضية، والتي عانت من حركية مقيدة فرضتها التدابير الاحترازية المرتبطة بالجائحة.

ووفقا لمعطيات الاستقصاء الشهري حول الظرفية الصناعية المنجز من قبل بنك المغرب، استعادت نسبة استخدام القدرات الإنتاجية، خلال سنة 2021، المعدلات المسجلة قبل اندلاع الأزمة، بعد تسجيلها لركود ملموس في 2020. غير أنها دخلت في حالة عدم استقرار بسبب الرفع غير المكتمل للقيود (انظر الرسم البياني بعده).

الرسم البياني 13: التطور الشهري لنسبة استخدام الطاقات الإنتاجية في مجال الصناعة

(2019-2021)

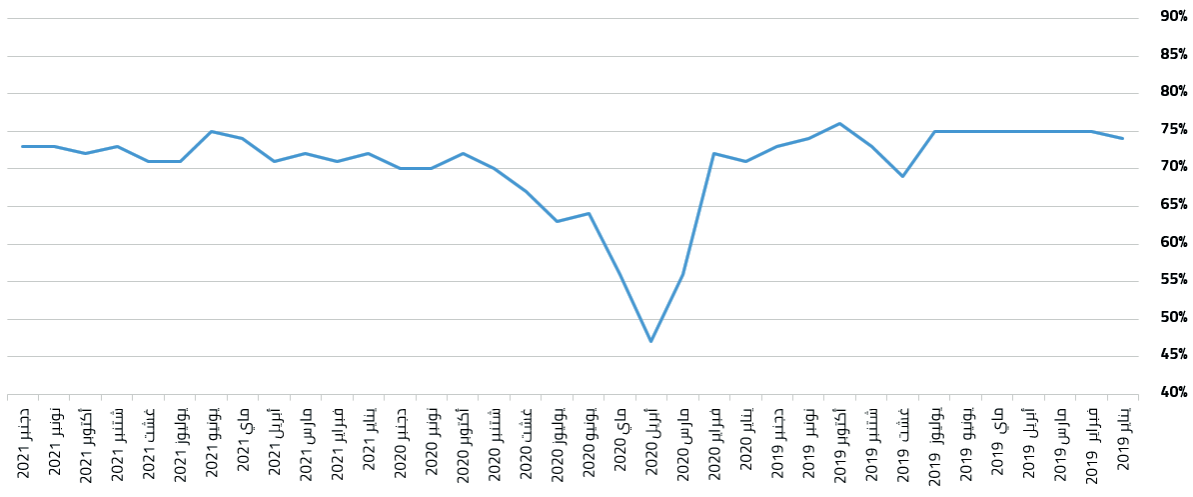

المصدر: أعد استنادا إلى الاستقصاء الشهري حول الظرفية الصناعية لبنك المغرب

لا ريب أن إعادة بناء القدرات الإنتاجية في سياق الأزمة لا زال يشكل التحدي البارز والمتواصل الذي تواجهه عدة مقاولات مغربية، وهو ما يستدعي الاستخدام الكامل لخطوط الإنتاج ليس فقط من أجل إمداد الأسواق المحلية، بل أيضا بهدف تحقيق فوائض تمكن من تنمية أنشطة التصدير.

2.1.2 ارتفاع تكاليف الإنتاج

خلفت صدمات العرض والطلب خلال سنة 2021 انعكاسات شديدة على تكاليف الإنتاج للوحدة، تسببت في وصولها إلى مستويات مرتفعة بشكل غير معتاد، وقد فرض هذا الارتفاع عبئا على التكاليف الجارية للمقاولات وعلى قدرتها على إعادة الاستثمار مما يتيح لها المنافسة بشكل أفضل في الأسواق، بما فيها الأسواق الخارجية. علاوة على ذلك، دفع تقلص هوامش الربح بعدة مقاولات إلى التفكير في رفع الأسعار بهدف امتصاص الخسارة في المداخيل.

وبدا ارتفاع تكاليف التحويل مرتبطا بمرتكزين اثنين. من جهة، الزيادة الحادة في تكاليف المواد الخام، سواء بالنسبة للمواد الأولية أو المنتجات نصف المصنعة، والناجمة عن العودة الحذرة التي اتسمت بها الإمدادات في مختلف الأسواق الدولية وكذا مراقبة مستوى الإنتاج من طرف بعض البلدان المنتجة. ومن جهة أخرى، الارتفاع المفرط في تكاليف النقل من أجل إيصال المواد الخام والسلع سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

3.1.2 انتعاش في صافي خلق المقاولات

وفقا لمعطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، انتقل عدد المقاولات الجديدة المحدثة بالنسبة لـ"الأشخاص المعنويين" من 55.066 مقاولة سنة 2020 إلى 72.262 مقاولة سنة 2021، بزيادة بلغت 31,2 في المائة، في حين بلغت هذه النسبة 42 في المائة مقارنة بعدد المقاولات المحدثة في 2019.

فيما يتعلق بالمقاولات المفلسة بالنسبة لـ"الأشخاص المعنويين"، بما فيها المقاولات التي جرى التشطيب عليها أو تلك التي دخلت مرحلة الحل، تكشف معطيات المكتب المذكور أعلاه برسم سنة 2021 أن عددها بلغ 15.026 مقاولة، في حين بلغ هذا العدد 9.193 مقاولة في 2020 و13.959 مقاولة في 2019، بزيادة بلغت 63,4 في المائة و7,64 في المائة على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المقاولات التي تعرضت للإفلاس كان أقل في 2020 بفضل التدابير الحكومية المتخذة والرامية إلى مساعدة المقاولات المتأثرة بتداعيات الأزمة، والتي تم التخلي عن بعضها في 2021. وشملت هذه التدابير، على الخصوص، القروض المضمونة الموجهة لتمويل النفقات الجارية للمقاولات وغير القابلة للتأجيل وكذا التعويضات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وانعكس استمرار الأزمة الصحية، في 2021، على مرونة المقاولات، حيث انضافت صعوبات الانتعاش إلى الالتزامات المرتبطة بتسديد الديون العالقة، وأداء التكاليف الاجتماعية والجبائية عند استحقاقها. كما تفاقمت حدة الأزمة المالية للمقاولات بسبب أجال الأداء طويلة الأمد.

وهكذا، أعلنت عدة مقاولات إفلاسها بعد أن وجدت نفسها في وضعية عجز عن سداد الديون العالقة بذمتها. غير أنها، بدلا من اللجوء إلى مساطر الإنقاذ، اختارت معظمها سلوك مسطرة التصفية القضائية.

وعلى الرغم من هذا السياق المعقد والمفضي لصعوبة الاستمرار في السوق، فقد ارتفع صافي تدفق المقاولات في سنة 2021 بنسبة 24,8 في المائة مقارنة بـ 2020، ونسبة 55 في المائة مقارنة بـ 2019. وبالتالي، يتبين على العموم أن الأزمة الصحية لم تحبط المبادرة المقاولاتية، لاسيما بالنسبة لفئة المقاولات الصغيرة.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن عدد المقاولين الذاتيين قد ازداد بصورة ملحوظة، بفضل المساعدت الحكومية الممنوحة في الشهور الأولى من تفشي الجائحة، وكذا الوضع القانوني والجبائي الذي يتمتع به "المقاول الذاتي". فوفقا لمعطيات الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، بلغ عدد العمال المستقلين، برسم سنة 2021، ما مجموعه 365.198 شخصا، أي بزيادة ناهزت 27,7 في المائة مقارنة بـ 2020، و180,9 في المائة مقارنة بـ 2019.

2.2 آليات دعم العرض

أبرزت الصعوبات التي واجهتها المنظومة الإنتاجية أهمية تدابير دعم العرض التي عممتها السلطات العمومية، سواء تعلق الأمر بالمساعدات الموجهة لتدبير الأزمة الصحية أو الآليات المبرمجة في مخطط التسريع الصناعي أو تلك الرامية إلى استقطاب الاستثمارات.

1.2.2 مساعدات الدولة الممنوحة للمقاولات

منذ بداية الأزمة الصحية، استهدفت تدابير الدعم التي عممتها لجنة اليقظة الاقتصادية والآليات المبرمجة في إطار قانون المالية المعدل لسنة 2020 امتصاص الصدمات التي انعكست، بشكل متزامن، على القدرات الإنتاجية وعلى طلب السلع والخدمات. وهكذا، سعت هذه التدابير لتعزيز مرونة الاقتصاد خلال فترة الحجر الصحي، ثم لضمان استعادة عافيته بعد رفع القيود الصحية.

وباستيفائها عموما مبدئي الحياد التنافسي والطابع المؤقت، ظهرت هذه المساعدات منسجمة مع قواعد أكثر مرونة للمنافسة، قصد منح السلطات العمومية هامشا أكبر من الحرية للتدخل والتصرف في سياق الأزمة الصحية.

وساعد التوازن المحقق بين تدابير الدعم المتعلق بالعرض والطلب على حد سواء على التحكم في المستوى العام للأسعار في أسواق السلع والخدمات خلال فترة الاستقرار التي شهدتها البلاد.

وانصبت المساعدات التي منحتها الدولة برسم 2021 على أهداف الإقلاع وإعادة التأهيل من خلال تفعيل "الميثاق من أجل الإقلاع الاقتصادي والتشغيل" الموقع في شهر يوليوز من سنة 2020 بين الدولة والمقاولات والقطاع البنكي.

ويوفر هذا الاتفاق مزايا مالية مباشرة على شكل مساعدات مالية منبثقة عن صندوق محدث لهذا الغرض (صندوق الاستثمار الاستراتيجي)، ويوجه لتمويل مشاريع استثمار تعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو تعزيز رؤوس أموال المقاولات بهدف تنميتها، كما يوفر مزايا غير مباشرة تتمثل في منح قروض مضمونة من طرف الدولة أو تفعيل مبدأ الأفضلية الوطنية في الطلبيات العمومية.

وتبلورت بعض من هذه المساعدات من خلال اتفاقيات وعقود مبرمة مع الفيدراليات القطاعية، تضمنت تارة تدابير ذات طابع أفقي وتارة أخرى تدابير استهدفت القطاعات المتضررة بشكل ملموس من تداعيات الأزمة، وعلى رأسها أنشطة القطاع الثالثي كقطاع السياحة وقطاع تنظيم التظاهرات وقطاع تموين الحفلات وقطاع فضاءات الترفيه والألعاب.

وبقدر ما يشكل اللجوء إلى المساعدات العمومية ضرورة ملحة خلال فترة الانتعاش التي تلي الأزمة الصحية، بقدر ما تتطلب مرونة نظام منح هذه المساعدات الحفاظ على مناخ ملائم لممارسة المنافسة. من هذا المنطلق، تبرز أهمية توضيح سياسة الدولة في مجال دعم المقاولات، لاسيما من خلال التفريق بين سياقات تفعيل المساعدات، سواء تعلق الأمر بالاستجابة للأزمات الاقتصادية أو معالجة اختلالات الأسواق.

في السياق الحالي، وعلاوة على ضمان "الحياد التنافسي" في منح المساعدات والتأكد من"طابعها المؤقت"، يتعين إيلاء الاهتمام للخطوات التي تسبق التخلي عنها عند الخروج من الأزمة. في الواقع، ينطوي السحب المتسرع لها على خطر التسبب في إفلاس المقاولات ومضاعفة نسبة التركيز في بعض الأسواق، بينما يفضي سحبها المتأخر إلى خطر تكريس تبعية بعض المقاولات وإضعاف قدراتها التنافسية، وثنيها عن الابتكار والتجديد.

2.2.2 إستراتيجية استبدال الواردات

كشفت الأزمة الصحية الحالية عن اعتماد المغرب القوي على الخارج في توفير مختلف أنواع السلع والخدمات. ويشكل هذا الإكراه البنيوي عبئا على الميزان التجاري لبلادنا، مما ينعكس على احتياطاته من العملة الأجنبية ويفرض، بالتالي، ضغطا على توزان ميزان الأداءات، وعلى الدينامية الشاملة للتنمية.

وسعيا منها إلى الحد من هذه التبعية وتوطيد السيادة الاقتصادية للمغرب، عملت الحكومة على إحداث بنك للمشاريع الصناعية في شتنبر 2020، تهدف إلى استبدال الواردات. وحدد كأول هدف استراتيجي له برسم 2021 بلوغ مستوى إنتاجي قيمتة 34 مليار درهم، وهو ما يعادل 6,4 في المائة من القيمة الإجمالية للواردات المسجلة سنة 2021.

ويستند تفعيل هذه الاستراتيجية الصناعية إلى مجموعة من الأدوات، تؤطرها اتفاقيات الاستثمار الموقعة بين الحكومة والقطاعات المختلفة، والرامية إلى تشجيع الشراكة الصناعية المحلية.

وتتمحور هذه الاتفاقات، على الخصوص، حول تحمل الدولة لجزء من برنامج الاستثمار المرتقب، وكذا من تكلفة المساعدة التقنية في ميادين إستراتيجية التطوير أو إعادة الهيكلة والأداء التنفيذي وتطوير السوق. كما تنص هذه الاتفاقيات أيضا على مواكبة توحيد معايير المنتجات وتصديقها، وكذا تسهيل الولوج إلى السوق المحلية.

من جانب آخر، أدرج قانون المالية لسنة 2021 أدوات أخرى، همت أساسا تطبيق المعايير المغربية في الصفقات العمومية والزيادة في رسوم الاستيراد على بعض المنتجات.

بصفة عامة، يمكن القبول باستراتيجية استبدال الواردات تحت ستار المصلحة العامة، كونها تقدم حلا لحماية المقاولات الوطنية من المنافسة الخارجية.

من هذا المنظور، تتجسد فكرة خلق صناعات ناشئة كرافعة أساسية لدعم الابتكار ولتقوية قدرات التعلم داخل المقاولات الوطنية.

علاوة على ما سبق، تتيح هذه الاستراتجية إمكانية معالجة عدة اختلالات داخل الأسواق، كالبطالة والتباين في القدرات التنافسية بين المقاولات الوطنية والأجنبية أو التوزيع غير العادل للنمو بين القطاعات والفروع الإنتاجية.

بيد أن الاستفادة الكاملة من هذه المزايا تستلزم التحديد الدقيق للقطاعات والفروع الجديرة بالحماية من الناحية الاقتصادية، بغية تفادي تحويل تدابير الدعم إلى فرص لتشجيع الريع.

3.2.2 جاذبية الاستثمار

تظهر عملية إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية، والتي تفرض نفسها حاليا من خلال الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، كمحدد رئيسي لحركية جديدة للاستثمارات الأجنبية.

وفي هذا الصدد، تبرز فكرة إعادة التوطين، في نطاق التكتلات الجهوية، كأحد السيناريوهات الأكثر جدية لتأسيس هذه الهيكلة الجديدة، حيث تتوخى هذه الأخيرة إعادة تنظيم الإنتاج عبر ملاءمة سلاسل القيمة مع الأسواق الجغرافية الإقليمية، مما يفضي إلى استقطاب الاستثمارت غير المحلية أو إلى حركية للاستثمارات المهتمة بحجم بعض الأسواق.

وتملي عملية إعادة التوطين الجهوي، وما توفره من فرص للمغرب لاسيما في قطاعات السيارات والنسيج والأجزاء الإلكترونية، مجموعة من الشروط الخاصة لجذب الاستثمارات، لا تنحصر فقط على توفير الإمكانيات البشرية والطاقية والمادية، بل يتسع نطاقها ليشمل مناخ الأعمال وجهود السلطات العمومية الرامية إلى تحسينه.

من هذا المنطلق، أدرك المغرب أهمية بلورة ميثاق جديد للاستثمار، يساهم، على الخصوص، في تثمين الاستثمار الخاص المنتج باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

في الواقع، تعد مردودية الاستثمارت بالمغرب ضعيفة مقارنة بالدول الصاعدة، حيث بلغ معامل رأس المال المتراكم إلى الإنتاج[11] (Incremental Capital-Output Ratio) 7,9 نقطة، في حين يبلغ هذا المعامل لدى تركيا وكوريا الجنوبية 5,2 و2,9 نقطة على التوالي. وتأتي هيمنة الاستثمارات العمومية في حجم الاستثمار الإجمالي في طليعة العوامل المفسرة لضعف إنتاجية الاستثمار، والتي تعززت أكثر خلال سنة 2021، كما يتضح في الجدول الوارد أدناه:

الجدول 3: تطور حصة الاستثمارات العمومية في الاستثمار الإجمالي (2019-2021)

	إجمالي تكوين رأس المال الثابت بملايير الدراهم *	الاستثمار العمومي بملايير الدراهم **	النسبة
2019	348	195	56 في المائة
2020	298	[12]182	61 في المائة
2021	344	230	67 في المائة

المصدر: * معطيات المندوبية السامية للتخطيط/ مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار – مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022**

زيادة على ذلك، لا يزال الولوج إلى الوعاء العقاري يشكل إحدى المعيقات الرئيسية التي تحول دون تشجيع الاستثمار وتعزيز تنافسية المقاولة الوطنية، بسبب تقلص الاحتياطي العقاري وندرة الوعاء العقاري الصناعي الملائم. ومن تم، يشكل إرساء آليات فعالة لتثمين الوعاء العقاري الصناعي خطوة من شأنها المساهمة في تخفيف أسعار الأراضي الصناعية والقضاء على المضاربة العقارية.

كما يتعين توفير بعض المكونات الهامة لتعزيز تنافسية المغرب كبلد محتضن للاستثمارات الأجنبية، لاسيما قدرته على خلق "كفاءات متخصصة"، والتكيف مع متطلبات الطلب الخارجي، وإذكاء حدة التنافس في إطار أنظمة الإنتاج المحلية.

[11] يجسد معامل رأس المال المتراكم إلى الإنتاج العلاقة بين نسبة الاستثمار ونمو الناتج الداخلي الإجمالي، إذ كلما ازدادت نسبة هذا المؤشر، كلما تراجعت أكثر مردودية رأس المال.

[12] المبلغ المرصود في قانون المالية المعدل لسنة 2020.

3. محددات الطلب

شكل طول أمد الجائحة وحالة الغموض التي تكتنف تطورها المستقبلي أو درجة خطورة الموجات الوبائية التي يمكن أن تظهر عوامل أساسية حالت دون تمكين المكونات الأساسية للطلب الداخلي من الحفاظ على بوادر التعافي التي رصدت خلال الفصل الأخير من سنة 2020.

في الواقع، انخرطت مختلف عناصر الطلب الداخلي في مسار استدراكي بدأ مع فترة الخروج من الحجر الصحي، لكن لم يتم استكماله وتعثر مع بلوغ الفصل الثاني من سنة 2021، وهو ما ظهر جليا بالنسبة للاستهلاك النهائي، الذي يمثل العنصر المهيمن في الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي (انظر الرسم البياني بعده).

الرسم البياني 14: التطور الفصلي للاستهلاك النهائي للأسر ولاستثمارات المقاولات في الفترة ما بين 2019 و 2021 (بملايين الدراهم)

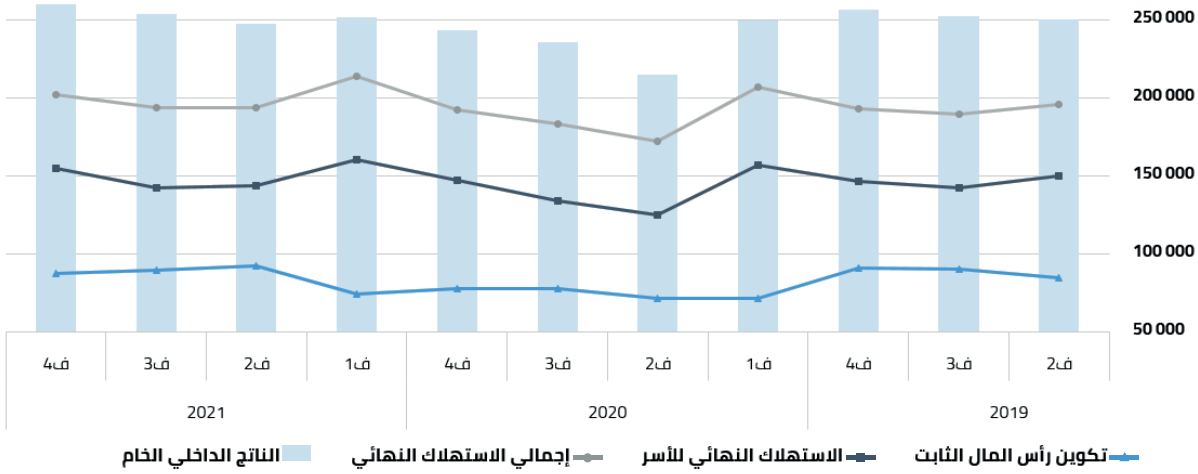

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

ومن تم، تأثرت المنحنيات التي اتخذتها أهم مكونات الطلب الداخلي، وعلى وجه التحديد الاستهلاك النهائي والاستثمار، بعدة عوامل.

في هذا السياق، استقر الاستهلاك النهائي الإجمالي، في متم 2021، في مستوى يعادل ناقص 5,3 في المائة مقارنة بالربع الأول من السنة، متأثرا على الخصوص بتقلص مستوى استهلاك الأسر بنسبة 3,7 في المائة. ويعزى هذا التطور إلى الارتفاع الشامل للأسعار والاستقرار المتعثر لمداخيل الأسر اللذان كان لهما الأثر على القدرة الشرائية.

ولم يساهم المحصول الفلاحي الجيد وكذا ارتفاع تحويلات الجالية المغربية المقيمة بالخارج، التي بلغت 93.255 مليون درهم عند متم 2021 وفق لمعطيات بنك المغرب، أي بزيادة ناهزت 36,8 في المائة على أساس سنوي، في التخفيف من تداعيات انخفاض الاستهلاك.

بيد أن عدة عوامل ساهمت في تفادي تدهور الإنفاق الخاص، ومكنته من استرجاع عافيته عند متم السنة، لاسيما استئناف إحداث الوظائف مدفوعة الأجر وزيادة القروض البنكية الممنوحة للأسر.

وازدادت هذه القروض، خلال سنة 2021، بنسبة 4,8 في المائة مقارنة بـ 2020 وبنسبة 7 في المائة مقارنة بـ 2019، مستفيدة من الزيادة في المبالغ الجارية المتعلقة بقروض السكن بنسبة 5 في المائة مقارنة بـ 2020 وبنسبة 8,6 في المائة مقارنة بـ 2019، وذلك نتيجة للتحفيزات التي منحتها الدولة لاقتناء العقار. من جانبها، لم ترتفع المبالغ الجارية المتعلقة بقروض الاستهلاك في سنة 2021 إلا بنسبة 2,8 في المائة مقارنة بـ 2020، بل وانخفضت بنسبة 1,4 في المائة مقارنة بـ 2019.

في جميع الأحوال، يظل دعم القدرة الشرائية أحد الانشغالات الرئيسية للحكومة والذي تصدر المشهد من جديد بسبب الأزمة الصحية، لاسيما فيما يتعلق بكيفيات دعم وإنصاف الفئات الاجتماعية التي تعيش وضعية صعبة.

وتندرج مسألة تحديد مستوى الأسعار، والتي تتماشى في مبادئها مع نظام المقاصة، ضمن هذا التوجه. ويثير مدى جدواها جدلا مستمرا على غرار النقاشات حول حذف صندوق المقاصة.

في هذا السياق، يرى مجلس المنافسة أن استهداف مستحقي المساعدات العمومية وصرفها للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة ينطوي على فعالية أكبر مقارنة بالأسعار المدعمة، باعتبارها وسيلة لضمان استقرار الأسعار.

وتحقيقا لهذه الغاية، يشكل الورش الملكي المتعلق بإرساء السجل الاجتماعي الموحد إطارا ملائما لتفعيل السياسة العمومية السالفة الذكر، من خلال التوفر على الأدوات التقنية المناسبة والكفيلة بتحسين توجيه المساعدات.

في الواقع، يمكن السجل الاجتماعي الموحد من ضمان التقائية البرامج ضمن منظومة مندمجة للسياسات العمومية عن طريق انتقاء وتحديد المستفيدين بواسطة معطيات يوفرها السجل الوطني للسكان.

وبالتالي، يرجح ألا تفضي هذه الآلية إلى الزيادة في مردودية البرامج المزمع تنفيذها في إطار الحماية الاجتماعية فحسب، بل ستمكن أيضا من تخفيف الضغوط على القدرة الشرائية للأسر عبر التوزيع العادل للمساعدات المباشرة للدولة.

من جانب آخر، وفيما يتصل بالاستثمار، أبانت معطيات المندوبية السامية للتخطيط عن تطور غير مستقر خلال سنة 2021. فعلى الرغم من تحسنه عند متم السنة والمقدر بنسبة 6,7 في المائة حسب التغير السنوي، اتسم تكوين رأس المال الثابت بالتذبذب، مسجلا انخفاضا بنسبة ناقص 4,2 في المائة خلال الفصل الأول من السنة، قبل أن ينتعش بنسبة 24,5 في المائة

خلال الفصل الثاني، ويتباطؤ بنسبة 3,3 و2 في المائة خلال الفصلين الثالث والرابع على التوالي.

وتعزى هذه الوضعية لارتفاع واردات مواد التجهيز بـ 12,7 في المائة حسب التغير السنوي، وبـ 23,9 في المائة فيما يخص واردات المنتجات نصف المصنعة، وفقا لمعطيات مكتب الصرف. كما يمكن تفسيرها بالزيادة في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية بـ 20,5 في المائة على أساس سنوي، أي 3.432 مليون درهم إضافية مقارنة بـ 2020 وفقا للمصدر ذاته. غير أن هذا الارتفاع لم يكن مؤثرا بالشكل الكافي بسبب انخفاض قروض التجهيز، بلغت نسبته إلى غاية متم 2021 ناقص 6,9 في المائة حسب التغيير السنوي وفقا لمعطيات بنك المغرب.

ومن تم، يتبين أن قدرة الاستثمار على الصمود في ظل امتداد الجائحة تظل متقلبة وأن استعادة عافيته الكاملة تظل مرهونة بطول أمد الأزمة الصحية وحالة عدم اليقين التي ترافق توقعات المقاولات، وذلك بالرغم من استئناف برامج الاستثمار المخطط لها، خاصة من لدن المقاولات الكبرى.

بشكل عام، تظهر الصدمة الجديدة للطلب الداخلي، والتي أتت بعد تلك التي تم تسجيلها إبان فترة الحجر الصحي، أقل حدة غير أن تداعياتها يرجح أن تستمر إلى ما بعد سنة 2021.

ويتضح من الرسم البياني، الوارد أدناه، أن مجمل مكونات الطلب الداخلي تؤشر على فوارق سلبية في سنة 2021، مقارنة بالمستويات المسجلة عند متم سنة 2019، باستثناء بداية وأواخر سنة 2021 اللتان تمكن خلالهما الاستهلاك النهائي من تجاوز مستواه المسجل في الفترة التي سبقت اندلاع الأزمة.

الرسم البياني 15: التطور الفصلي لمكونات الطلب (الفوارق مقارنة بالفصل الرابع من 2019)

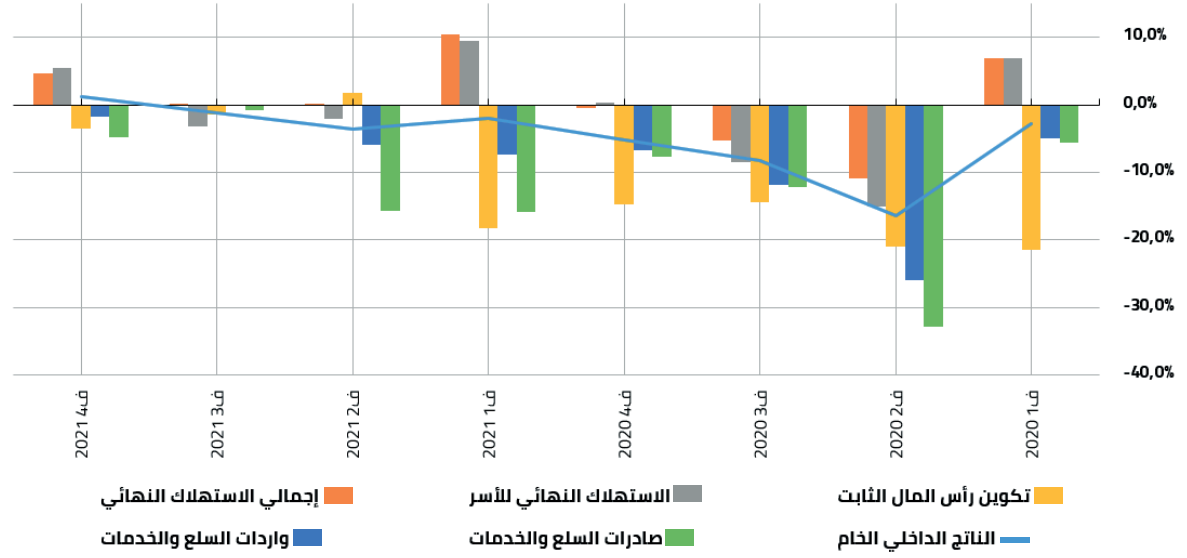

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وبالرغم من أن الفجوات السالفة الذكر تتجه إلى الخفوت تدريجيا، إلا أن التعافي الظرفي للطلب لم يستوف بعد الشروط التي تمكنه من التوطد بسبب حالات الغموض التي تلف مستويات الأسعار والمداخيل فحسب، بل أيضا سلوكات وتوجهات العرض.

ت. تضخم الأسعار

على الرغم من الانخفاض واضح الأثر لأسعار المواد الغذائية خلال الفصل الأول من 2021 وشهر غشت من نفس السنة، إلا أن إيقاع نمو أسعار الاستهلاك شهد وتيرة متسارعة وملحوظة ابتداء من شتنبر ليبلغ عند متم دجنبر نسبة زائد 3,2 في المائة حسب التغير السنوي.

ويشكل التضخم المهم المسجل في الأشهر الأخيرة لسنة 2021 نتيجة لارتفاع مزدوج للرقم الاستدلالي لأسعار المواد الغذائية، الذي استقر في نسبة فاقت 3 في المائة منذ أكتوبر، وبدرجة أقل للرقم الاستدلالي لأسعار المواد غير الغذائية، الذي استقر بشكل متواصل في نسبة بلغت أزيد 2 في المائة عقب انتهاء الفترة الصيفية (أنظر الرسم البياني 16).

وتباينت الزيادات في الأسعار بدرجات متفاوتة حسب طبيعة السلع والخدمات (أنظر الجدول 4).

الرسم البياني 16: تطور معدل التضخم الشهري خلال 2021 (أساس 100: 2017)

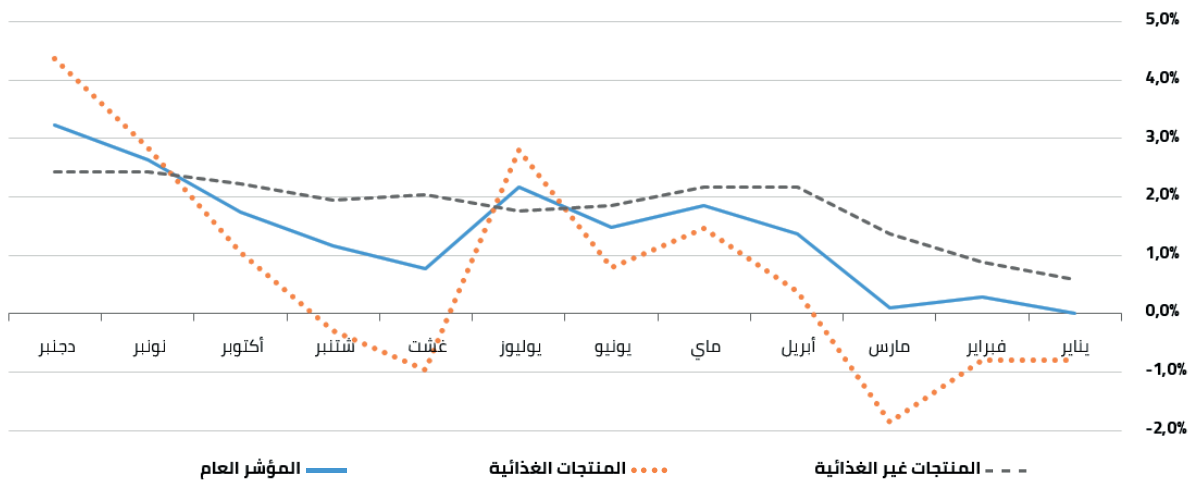

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

في الواقع، اتسمت أسعار المواد الغذائية خلال سنة 2021 بتقلبات هامة، إذ بدت الزيادات المفاجئة المرصودة طيلة السنة وكأنها ارتدادات للمنحنى الانكماشي الذي مس عند نهاية سنة 2020 واستمر على مدار الأشهر الأولى من 2021 عدة أنواع من المنتجات، خاصة الفواكه والخضر الطازجة ولحوم الدواجن.

الجدول 4: خريطة تمثيل حراري (heatmap) لمعدل التضخم الشهري حسب نوع المنتجات (أساس 100: 2017)

	يناير 2021	فبراير 2021	مارس 2021	أبريل 2021	ماي 2021	يونيو 2021	يوليوز 2021	غشت 2021	شتنبر 2021	أكتوبر 2021	نونبر 2021	دجنبر 2021
المؤشر العام	0,0%	0,3%	0,1%	1,4%	1,9%	1,5%	2,2%	0,8%	1,2%	1,7%	2,6%	3,2%
المنتجات الغذائية	-0,8%	-0,8%	-1,8%	0,4%	1,5%	0,8%	2,8%	-1,0%	-0,3%	1,1%	2,8%	4,4%
المنتجات غير الغذائية	0,6%	0,9%	1,4%	2,2%	2,2%	1,9%	1,8%	2,0%	1,9%	2,2%	2,4%	2,4%
المنتجات الغذائية والمشروبات غير الكحولية	-1,0%	-1,0%	-2,1%	0,1%	1,3%	0,6%	2,7%	-1,1%	-0,3%	1,0%	2,9%	4,5%
المشروبات الحكولية والتبغ	4,4%	4,4%	4,3%	4,3%	4,3%	4,4%	4,4%	2,4%	2,4%	2,4%	2,7%	2,4%
الملابس والأحذية	0,4%	0,7%	1,0%	1,6%	1,9%	2,1%	2,1%	2,4%	2,5%	3,0%	3,1%	3,0%
السكن والماء والغاز والكهرباء ومحروقات أخرى	0,6%	0,5%	0,7%	0,7%	0,8%	0,8%	0,8%	0,9%	0,9%	0,9%	0,9%	1,0%
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	0,5%	0,5%	0,5%	0,7%	0,8%	0,9%	1,1%	1,2%	1,4%	1,5%	2,0%	2,4%
الصحة	0,6%	-0,1%	0,0%	0,1%	0,1%	0,2%	0,1%	0,1%	0,2%	0,2%	0,1%	0,0%
النقل	0,6%	2,5%	5,0%	9,5%	9,5%	7,1%	5,2%	6,1%	5,8%	6,2%	7,1%	6,2%
المواصلات	0,0%	-0,1%	-0,1%	-0,1%	-0,2%	-0,3%	-0,3%	-0,4%	-0,4%	-0,4%	-0,3%	-0,2%
الترفيه والثقافة	-0,4%	-0,1%	0,1%	0,2%	0,7%	0,7%	0,8%	1,0%	1,1%	1,5%	1,6%	2,4%
التعليم	1,7%	1,7%	1,7%	1,7%	1,7%	1,8%	1,8%	1,8%	1,3%	1,4%	1,3%	1,3%
المطاعم والفنادق	0,6%	0,8%	0,9%	0,9%	1,1%	1,1%	1,3%	1,3%	1,2%	1,0%	1,0%	1,0%
مواد وخدمات أخرى	0,6%	0,6%	0,9%	1,3%	1,4%	1,6%	2,8%	2,6%	2,9%	4,2%	4,2%	4,3%

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مفتاح الجدول: لكل مجموعة من مجموعات المنتجات

وبالتالي، همت أهم الزيادات في الأسعار، المسجلة إلى غاية متم 2021، الزيوت النباتية بنسبة زائد 10 في المائة، والدواجن بنسبة زائد 6,6 في المائة، والبيض بنسبة زائد 4,8 في المائة، والحبوب غير المصنعة بنسبة زائد 1,2 في المائة، انضافت إلى نسبة زائد 9,7 في المائة المسجلة في أواخر 2020.

وارتفعت أيضا أسعار اللحوم الحمراء بعد خفض وتيرة الذبائح عقب التراجع الكبير في الأسعار المسجل في 2020. كما شهدت أسعار بعض البقوليات، لاسيما نبتة العدس، زيادات مؤقتة خلال السنة، غير أن سرعان ما تراجعت بعد ذلك.

وعلاقة بالمنتجات غير الغذائية، ارتبط التضخم بارتفاع أسعار المواد الطاقية وأيضا المواد المصنعة، لاسيما منتجات الملابس والأحذية التي بلغ متوسط ارتفاع أسعارها 4,3 في المائة خلال الشهور السبعة الأولى من السنة.

وتأثرت عدة خدمات كذلك بالتضخم، لاسيما خدمات النقل التي ازدادت أسعارها بنسبة 9,5 في المائة خلال شهري مارس وأبريل، نتيجة لزيادة هامة في أسعار النقل الطرقي للمسافرين قدرت نسبتها ب 7,2 في المائة عند متم 2021، قبل أن تتأرجح هذه الأسعار لاحقا ما بين 5,2 و7,1 في المائة. ورصدت التأثيرات ذاتها بالنسبة لخدمات المطاعم والمقاهي التي ارتفعت أسعارها خلال الفترة الصيفية، مما أدى إلى تصاعد معدل التضخم المرتبط بها بنسبة زائد 1,2 في المائة في نهاية السنة.

من جهة أخرى، يتبين من معطيات بنك المغرب أن قرابة 84 في المائة من وتيرة تسارع "معدل التضخم الكامن" تجد مصدرها في ارتفاع أسعار المنتجات القابلة للتبادل التجاري، والتي تنبثق زيادتها أساسا من المواد الغذائية. وبالنسبة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري، يرجع سبب ارتفاعها إلى الزيادات المتتالية في أسعار بعض الخدمات الموجهة للأفراد.

وتسببت الضغوط التضخمية في إثقال كاهل المستهلكين بشكل ملموس، بمن فيهم الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، والذين واجهوا صعوبات في تموين حاجياتهم، وحتى الأفراد الذين كونوا ادخارا مع بداية الأزمة الصحية لكن سرعان ما انصهر تدريجيا.

وتضع هذه الضغوط، في الوقت الراهن، كافة قطاعات الاقتصاد الوطني على المحك، طالما أنها تتسبب في امتداد لتدني الطلب.

وبالتالي، يثير استمرارها تساؤلات بشأن طابعها الظرفي، تفضي إلى الإقرار بارتباطها الوثيق بالتداعيات الاقتصادية للأزمة الصحية، أو بطابعها البنيوي، مما يحيل إلى الجمود الدائم الذي قد يطبع النشاط الاقتصادي، والذي يرتبط، على الخصوص، ببنية الأسواق وتدخل الدولة.

ويتطلب فهم واستيعاب طبيعة هذا التضخم، الذي يظهر جليا أنه يشكل حالة استثنائية بالنظر لحجمه، العودة إلى جذوره، إذ يعود تاريخها إلى الفترة المتزامنة مع الشروع في رفع القيود المرتبطة بالأزمة الصحية في يوليوز 2020. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الحكومة حرصت، خلال فترة الحجر الصحي، على إيلاء عناية خاصة لمراقبة الأسواق قصد تفادي أية زيادة غير متحكم فيها في الأسعار، لاسيما أسعار المنتجات الأساسية، من خلال السهر على ضمان وفرتها استنادا إلى المخزون المتوفر على الصعيدين الوطني والدولي.

وبالتالي، أثار استئناف النشاط الاقتصادي في سنة 2020 عدة آليات أججت بشكل تدريجي الضغوط التضخمية الملحوظة، وضاعفت من مخاطر اشتداد الفوران الاقتصادي.

وتتخلص هذه الآليات على الشكل التالي:

1. عرض غير كافي مقيد بطلب انتعش بوتيرة ثابتة نسبيا، لاسيما بالنسبة للسلع والخدمات غير الأساسية

لم يتمكن العرض، بعد نهاية فترة الحجر الصحي، من استعادة الوضع الذي يمكنه من بلوغ مستوى الطلب، لكون ذلك تطلب تجديد مخزون السلع والاستجابة في حينها لحاجيات المستهلكين من الخدمات.

وأفضى هذا الوضع المرتبط بالاستدراك وإعادة تأهيل القدرات الإنتاجية إلى تراجع الأسعار طيلة الفصل الثاني من 2020 وإلى غاية أوائل 2021. غير أن العرض ظل دون مستواه الممكن، مما ترتب عنه زيادات بطيئة ومنتظمة في أسعار عدة سلع وخدمات طيلة الفصل الثاني من 2021، متسببة بالتالي في تسجيل مستويات متدنية للاستهلاك النهائي.

وشكل انتعاش العرض خلال الفترة الصيفية عاملا ساعد على تخفيف الضغط التضخمي نسبيا. غير أن صعوبات الإنتاج كانت أكبر، وأفضت بالتالي إلى تسجيل زيادات واسعة النطاق في الأسعار، ارتفعت حدتها خلال الفصل الرابع من 2021.

فضلا عن ذلك، لم يشكل الرفع الكامل للقيود بالنسبة لقطاع الفنادق والمطاعم، خلال صيف 2021، قوة دافعة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، بسبب غياب الرؤية بشأن ظروف الإنتاج.

وبغض النظر عن الضغوط التضخمية، يثير هذا الوضع مخاوف بشأن اشتداد الفوران الاقتصادي، حيث، ووفقا لتقديرات بنك المغرب، تراجعت فجوة الإنتاج[13] من ناقص 5 في المائة في الفصل الثاني من 2020 إلى ناقص 0,4 في المائة في الفصل الرابع من 2021، مما يشير إلى إمكانية معادلة الأداء الاقتصادي الفعلي لمستوى الإنتاج الممكن، وأن قدرة الاقتصاد على استيعاب الزيادة في الطلب ماضية في التراجع تدريجيا.

[13] يتعلق الأمر بالفرق بين الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي والناتج الداخلي الإجمالي الممكن.

2. دينامية عرض تعترضها صعوبات في الإنتاج

علاوة على الصعوبات البنيوية التي واجهتها بعض المقاولات والقطاعات قبل اندلاع الأزمة الصحية، تأثر عرض السلع والخدمات بضغوطات تضخمية ذات طبيعة ظرفية، وترتبط جميع مصادرها بعوامل خارجية:

- **ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الخام ومواد التجهيز:** ارتفعت أسعار جميع المواد الأولية الضرورية للاقتصاد المغربي بصورة ملموسة في مختلف الأسواق الدولية، من ضمنها منتجات الطاقة (كالنفط ومنتجاته والغاز والفحم والمحروقات)، والمنتجات الفلاحية (كالحبوب وبذور الكولزا ونبتة الذرة والزيت النباتي الخام وزيت النخيل وغيرها)، والمعادن (كالحديد والصلب والنحاس وغيرها). إضافة إلى ذلك، ازدادت أسعار أنصاف المنتجات بشكل حاد بسبب الندرة الناجمة عن التوقف المؤقت لأنشطة المنتجين عالميا. كما ارتفعت أسعار مواد التجهيز بشدة في عز الأزمة الصحية.

- **ارتفاع تكاليف النقل البحري بالحاويات:** تسببت الزيادة الحادة في التدفقات التجارية في ضغط غير مسبوق على سلاسل الإمدادات، وأفضت إلى تسجيل مستويات قياسية في أسعار شحن الحاويات في جميع الطرق التجارية تقريبا. وتفاقمت هذه الزيادة بسبب الإكراهات الظرفية، على غرار ندرة الحاويات الفارغة، والقيود المفروضة على دخول الموانئ أو مغادرتها، علاوة على اكتظاظها وندرة اليد العاملة في المحطات البحرية. كما ازدادت حدتها بسبب إكراهات بنيوية التي تجسدت، على الخصوص، في جودة البنية التحتية للموانئ على الصعيد العالمي، ومناخ تيسير التجارة وربط النقل البحري.

  ونسبت أسباب الارتفاع في أسعار الشحن البحري بالحاويات إلى تكلفة شراء المواد، مما انعكس على أسعار السلع والخدمات التي يجري تسويقها في الأسواق الوطنية. كما تسبب ارتفاع هذه المصاريف في ندرة بعض المنتجات، بما في ذلك السلع الوسيطة المتدخلة في التصنيع، الشيء الذي أثر على حجم الإنتاج. في الوقت ذاته، ساهمت هذه الزيادة في تقلص المزايا النسبية للمواد المصدرة.

- **صعوبات في الإمدادات واجهتها المقاولات بسبب اضطرابات هامة شهدتها سلاسل الإمدادات العالمية:** فسرت أسباب هذه العوائق بالصعوبات التي واجهها أصحاب الشحنات لتأمين النقل السريع للحاويات، وكذا التوترات الجيوسياسية السائدة. وبتسببها في ظهور تكاليف إضافية، أفضت جميع هذه الإكراهات إلى تصاعد أسعار سلع الاستهلاك في الأسواق الوطنية بطريقة منتظمة.

3. مخطط إقلاع اقتصادي ممول من خلال تخفيض سعر الفائدة الرئيسي وسعر الفائدة بين البنوك بنسبة 1,5 في المائة، بالإضافة إلى ضخ سيولة كبيرة تفوق احتياجات السيولة المعبر عنها من قبل البنوك

وفقا لمعطيات بنك المغرب، بلغت حاجة البنوك من السيولة 69,9 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي، فيما رفع البنك المركزي حجم تدخله إلى 83,4 مليار درهم في المتوسط، خصص 24,7 مليار درهم منها لتمويل عمليات القروض المضمونة، الممنوحة في إطار برامج دعم تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا. وقد بلغ متوسط التدخل الأسبوعي لبنك المغرب أقصاه خلال الفصل الثالث من السنة بوصوله إلى 97 مليار درهم ،خصصت لتلبية احتياجات السيولة التي قدر متوسطها 83,2 مليار درهم أسبوعيا.

وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع في الكتلة النقدية كان أقل مما تحقق في 2020، إلا أنه يكفي لتفسير الضغوط التضخمية القائمة ولو بصفة جزئية، إذ تمثل الغرض منه في تحفيز الطلب في وقت لم يعرف فيه مستوى الإنتاج الفعلي زيادة ملموسة داخل الاقتصاد الوطني.

علاوة على ذلك، تبين أن التمويلات المضمونة قد رصدت أساسا لمتطلبات الرأس المال المتداول، بدلا من توجيهها للاستثمار. مما يغدي خطر الزيادة في نمو الأموال المتداولة.

ومع ذلك، يبدو التوجه التوسعي للسياسة النقدية أقل تأثيرا على التضخم، لكون مكونات الاستهلاك الداخلي لم تستعد عافيتها بالكامل من تبعات الأزمة الصحية.

وعلى العموم، ثمة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بارتفاع الأسعار في الأشهر الأخيرة من سنة 2021 تصب في احتمالية استمرارها خلال سنة 2022، من ضمنها، على الخصوص، الانتعاش غير المستقر للطلب وعدم قدرة العرض على الاستجابة بطريقة فعالة.

ومع فتور النمو الاقتصادي، يظل سيناريو الركود التضخمي « stagflation » غير مستبعد، لاسيما إذا استمر التضخم بوتيرة متسارعة وازداد معدل البطالة.

ومن تم، ستستلزم عملية إعادة ضبط توازن الأسعار، على المدى المتوسط، حدوث صدمة إيجابية في العرض يكون مصدرها دينامية سليمة للأسواق الدولية. وسيتطلب ذلك زيادة حتمية في مستوى الإنتاج العالمي والقضاء على عوامل الاضطراب التي تؤثر على سلاسل الإمدادات.

وحتى تتعزز دينامية الأسواق على الصعيد الوطني، وجب توطيد شروط ممارسة منافسة حرة باعتبارها قوة دافعة لامتصاص التضخم.

في الواقع، يشكل ارتفاع الأسعار في الأسواق مؤشرا رئيسيا على وقوع مشاكل تنافسية كامنة، قد يترتب عنها خطر تراجع مستوى الطلب والإضرار برفاهية المستهلكين. وستساهم هذه الاضطرابات في الضغط على العرض المقدم في الأسواق، خاصة من قبل المقاولات التي أضعفتها تداعيات الأزمة الصحية أو المقاولات التي تعرضت لصعوبات بنيوبية قبل اندلاع الأزمة.

من جانب آخر، تنطوي الضغوط التضخمية المستمرة على خطر تحويل الأسواق إلى مجالات خصبة لوقوع أخطار تنافسية مختلفة، تتجلى، على سبيل المثال، في إبرام اتفاقات حول الأسعار أو فرض حواجز دخول تعرقل استجابة العرض، أو التمتع بقوة سوقية غير متوقعة غذتها الأزمة الصحية، أو استغلال الأوضاع المهيمنة استغلالا تعسفيا بهدف إقصاء أو إزاحة متنافسين عبر استغلال وضعيتهم الهشة قصد إرساء استراتجيات تسعير عدواني.

على ضوء العناصر المشار إليها أعلاه، لا يوجد سبب يبرر ربط الزيادات العامة في الأسعار في مختلف أسواق السلع والخدمات بممارسات التسعير المفرط، حتى في الحالات التي تأكد فيها، بدرجة كبيرة، فرض أسعار مرتفعة بصورة تعسفية.

وتعكس التغيرات الملحوظة، على الأرجح، زيادات ناجمة بشكل طبيعي عن عوامل ظرفية خارجية ومرتبطة على الخصوص بتداعيات الجائحة. وبما أن تكاليف الإنتاج قد تأثرت بشكل عام، فإنه يصعب الإقرار مسبقا بنمو غير طبيعي للهوامش المترتبة عن الفرق بين التكلفة والسعر على مستوى المقاولات.

وفي المقابل، تكتسي مراقبة استراتجيات تكيف المقاولات مع صدمات العرض والطلب أهمية متواصلة قصد الحيلولة دون تحويل سلوكها إلى ممارسات استغلالية تستهدف المستهلكين، تشمل مثلا المغالاة في رفع الأسعار عن طريق المضاربة أو التحكم في سلسلة الإمدادات أونهج ممارسات تفاوضية غير متوازنة تروم إخضاع أو محاولة إخضاع المستهلكين لهذه السلوكيات.

زيادة على ذلك، يشكل إرساء آليات لمراقبة أسعار السلع والخدمات الأساسية في فترات الأزمة، على شكل "درع تعريفي" يهدف إلى الحد من ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات لفترة معينة عبر خفض الضرائب أو تحديد سقف للزيادة في الأسعار أو منح إعانات مباشرة للأسر، حلا احترازيا في حالة عدم رجوع الأسواق إلى سابق عهدها الطبيعي على المدى القصير.

غير أن وضع استراتيجية من هذا النوع قد يفضي، على المدى الطويل، إلى منع الأسواق من استعادة توازنها المعهود قبل اندلاع الأزمة، عن طريق تقليص الحوافز المشجعة على الزيادة في الإنتاج أو تأخير دخول مقاولات جديدة للأسواق أو إعادة توجيه الإنتاج.

ث. الإقلاع الاقتصادي وضبط المنافسة

في الوقت الذي وضعت فيه الأزمة الصحية مرونة الاقتصاد المغربي وقدرته على امتصاص تدعيات صدمة الركود على المحك، كان يتعين كسب تحديات ضبط المنافسة بهدف مواكبة الخروج من الأزمة، خاصة خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي.

وتحقيقا لهذه الغاية، تسائل عدة مواضيع ظروف تحقيق هذا الضبط، على غرار وفرة السلع والخدمات في الأسواق وديناميات التركيزات.

1. المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية والمنتجات الصحية

وتماشيا مع التعليمات الملكية السامية، اعتمدت الحكومة في نونبر 2021، جملة من التدابير توخت إحداث منظومة ذات الصلة بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية والمنتجات الصحية.

واستهدفت هذه المقاربة، التي تندرج في سياق تقوية المنظومة القائمة المتعلق بمراقبة الأسواق في فترات الأزمة وحتى في الفترات التي تليها، الاستمرار في تموين الأسواق بشكل منتظم، مع التحلي بنوع من اليقظة إزاء التطورات المتقلبة للأسواق الدولية.

وشكل استمرار المخاطر الناجمة عن تفشي الجائحة وتوالي فترات الجفاف وتذبذب السياق الجيوسياسي الدولي عوامل اضطرت من خلالها السلطات العمومية إلى التفكير في الوسائل الكفيلة بضمان مخزون كاف من المواد لسد حاجيات الاستهلاك على المستوى الوطني، وتوفيرها بأسعار منطقية.

وقد حملت المقاصد الجوهرية لهذا الورش الجديد ثلاثة أهداف استرتيجية، تتمثل في:

1. المحافظة على المستوى الأمثل للعرض وهو ما يستلزم تمويلا جيدا للأسواق، خاصة بالنسبة للمنتجات الأساسية، وضمان تنوع كاف للمنتجات المعروضة، وتلبية واسعة للاحتياجات؛
2. الحد من تفاوت أسعار المنتجات الخاضعة لقانون العرض والطلب بالرغم من تذبذبات الأسعار العالمية واستمرار عوامل الاختناق المؤثرة على سلاسل الإمدادات؛
3. الحفاظ على المستويات المعتادة لأسعار المنتجات المقننة والمدعمة، لاسيما أسعار بعض السلع كغاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.

وإذا كان إحداث وتدبير مخزون عمومي واستراتيجي للمواد الأساسية، الذي تختلف آلياته عن مثيلاتها المتعلقة بالمخزون الاحتياطي، يشكل وسيلة لضمان سلامة الإمدادات لسكان المغرب، فإنها تعد في نفس الوقت أداة فعالة لضبط أسواق المخزونات المادية.

في الواقع، يشكل إعطاء رؤية واضحة لمستوى عرض السلع والخدمات على المديين المتوسط والطويل خطورة من شأنها جعل المواءمة التلقائية للعرض والطلب تتم على النحو الأمثل، مما سيمنع أية زيادة فاحشة في الأسعار قد تكرسها بشكل ممنهج ندرة المواد.

وتعمل الدولة على الحد من قوة الفاعلين الخواص في التحكم في المخزون المتوفر عن طريق مساهمتها في الرفع من قدرات التخزين، وذلك بتفادي أي ندرة طويلة الأمد للسلع في مختلف الأسواق الوطنية، وبالتالي وضع حد للممارسات المقيدة لحرية المنافسة، لاسيما المرتبطة بالادخار السري لأغراض المضاربة.

ويتعين تطوير ورش التموين الاستراتيجي للأسواق، الذي يقتضي إجراء تحليل معمق لسلاسل القيمة العالمية بهدف التمييز بين ما هو حيوي وما يندرج ضمن السيادة الاقتصادية للمغرب، بشكل يمكن الفاعلين الخواص من التصدي للمخاطر عبر إمدادهم بأدوات لتغطيتها، مثل توفير التأمين العمومي الذي يغطي أنواع مختلفة من الأحداث المهددة لعمليات تموين الأسواق، سواء كانت ذات صبغة سياسية أو اقتصادية أو مرتبطة بأسعار الصرف أو حتى ظروف قاهرة.

2. توجهات التركيزات الاقتصادية

بدا أن الأزمة الصحية لم تبطئ دينامية التركيزات الاقتصادية في المغرب، والتي واصلت ارتفاعها بفضل الحركية النشيطة لعوامل الإنتاج على الصعيد العالمي وإعادة تنظيم سلاسل الإنتاج في إطار العولمة.

في الواقع، انتقل عدد قرارات الترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي، التي أصدرها مجلس المنافسة، من 43 قرارا في 2019 إلى 120 قرارا في 2021، بزيادة قدرت بـ 179 في المائة.

وتعد المزايا التي توفرها وفورات الحجم والتكتل عوامل تحفز، بصورة متزايدة، استراتيجيات نمو المقاولات التي تزاول أو ترغب في تطوير مستواها في مختلف الأسواق الوطنية، على الرغم من الإكراهات التي فرضتها الأزمة الصحية على دينامية العرض والطلب.

فضلا عن ذلك، أبان تحليل سمات مشاريع التركيز الاقتصادي المبلغة لمجلس المنافسة، والتي انتقل عددها من 53 عملية في 2019 إلى 121 عملية في 2021، عن بعض التغيرات في توجاهاتها مقارنة بالفترة التي سبقت اندلاع الأزمة.

أولا، سجل تراجع طفيف في حصة التركيزات المتعلقة بتولي المراقبة، إذ انتقلت من 83 في المائة سنة 2019 إلى 78 في المائة سنة 2021، وذلك بفضل زيادة أكبر في العمليات المبلغة والرامية إلى اقتناء الأصول، حيث ازدادات حصتها من 2 في المائة في 2019 إلى 10 في المائة سنة 2021.

بالموازاة، تجدر الإشارة إلى أن عدد المشاريع المتعلقة بتولي المراقبة المشتركة انتقل من 9 عمليات في 2020 إلى 29 عملية في 2021، بشكل ساهم في الرفع من حصتها ضمن العدد الإجمالي لمشاريع التركيز، منتقلة من 15,3 في المائة سنة 2020 إلى 24 في المائة سنة 2021، ومؤشرة على توجه تدريجي لإبرام أشكال أكثر تعقيدا من الشراكة، كرستها الأزمة الصحية.

الجدول 5: توزيع تقاطعي للتركيزات الاقتصادية استنادا لرقم المعاملات بالمغرب والعالمي بين (2019 و2021)

النسبة	2019		2020		2021	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	السقف
رقم معاملات بالمغرب أقل من 250 مليون درهم ورقم معاملات عالمي أقل من 750 مليون درهم	0	0 في المائة	2	3,4 في المائة	0	0 في المائة
رقم معاملات بالمغرب أقل من 250 مليون درهم ورقم معاملات عالمي أكثر من 750 مليون درهم	26	49,1 في المائة	27	45,8 في المائة	44	36,4 في المائة
رقم معاملات بالمغرب أكثر من 250 مليون درهم ورقم معاملات عالمي أقل من 750 مليون درهم	7	13,2 في المائة	4	6,8 في المائة	13	10,7 في المائة
رقم معاملات بالمغرب أكثر من 250 مليون درهم ورقم معاملات عالمي أكثر من 750 مليون درهم	20	37,7 في المائة	26	44,1 في المائة	64	52,9 في المائة
المجموع	53	100 في المائة	59	10,7 في المائة	121	100 في المائة

المصدر: مجلس المنافسة

ويستشف من تحليل أسقف رقم المعاملات المتعلق بالعمليات المبلغة سيادة مشاريع التركيز التي يتجاوز رقم معاملاتها العالمي 750 مليون درهم، إذ انتقل عددها من 46 مشروعا في 2019 إلى 108 مشروعا في 2021 (أنظر الجدول 5). من بين هذه العمليات، سجلت زيادة هامة في عدد المشاريع التي يتجاوز سقف رقم معاملاتها الوطني 250 مليون درهم، حيث ارتفعت حصتها ضمن العدد الإجمالي لمشاريع التركيز من 38 في المائة سنة 2019 إلى 53 في المائة سنة 2021.

علاوة على ذلك، يلاحظ هيمنة العمليات العابرة للحدود على العمليات ذات الطابع الوطني كما هو مبين في الجدول 6 أعلاه. وبالتالي، لم يتغير هذا التوجه بفعل تأثير الأزمة الصحية. غير أنه أفضى إلى تقليص حصة العمليات التي ضمت طرفا مغربيا وأطرافا أجنبية.

ويتضح من جميع هذه السمات أن المقاولات البادرة إلى إطلاق هذه المشاريع تبدو أكثر اهتماما بالسوق الداخلية الوطنية والإمكانيات التي تتوفر عليها من حيث مستوى الاستهلاك وعاداته. علاوة على ذلك، يظهر أن تعزيز تموقع هذه المقاولات قد يحفزها على استكشاف الفرص التي يوفرها المغرب باعتباره بوابة نحو إفريقيا.

الجدول 6: توزيع التركيزات الاقتصادية حسب مصدر رأسمال بين 2019 و2021

	2019		2020		2021	
مصدر رأسمال	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	السقف
عمليات جميع أطرافها مغربية	11	20,8 في المائة	8	13,6 في المائة	22	18,2 في المائة
عمليات ضمت طرفا مغربيا واحدا	13	24,5 في المائة	14	23,7 في المائة	25	20,7 في المائة
عمليات ضمت أطرافا أجنبية فقط (دون مشاركة مغربية)	29	54,7 في المائة	37	62,7 في المائة	74	61,2 في المائة
المجموع	53	100 في المائة	59	100 في المائة	121	100 في المائة

المصدر: مجلس المنافسة

ومن تم، قد يتسبب تغيير اتجاهات التركزيات الاقتصادية وتطورها في تأثيرات مستقبلية على بنيات الأسواق، وقد تمارس أيضا تأثيرا محتملا على ظروفها.

* * *

في سياق دولي مطبوع بانتعاش اقتصادي عالمي تحقق بوتيرة أقل مما كان متوقعا، تعرضت الدينامية الدورية لأسواق السلع والخدمات لاضطرابات نتيجة لضغوط تضخمية هامة، غذتها حالة من الغموض بشأن مستقبل الجائحة وتصاعد المخاطر الجيوسياسية، التي أفضت إلى الزيادة في أسعار المواد الأولية وانقطاع كبير في سلاسل التموين.

وارتكزت تدخلات السلطات العمومية في جميع أنحاء العالم على تفعيل تدابير ذات صبغة نقدية وميزانيتية لتحفيز الاقتصاد وإنعاشه.

وأفضى النوع الأول من التدابير المذكورة إلى تخفيض أسعار الفائدة، مما أفضى لتقييمات سوقية هامة، بشكل أتاح توفير سيولة استخدمت على نطاق واسع لتمويل عمليات التركيز، بينما ساهم النوع الثاني في توفير تمويلات كبيرة خصصت لإنعاش الطلب وتحصين المقاولات والقطاعات التي واجهت صعوبات. غير أنه أفضى إلى تكريس السياق المتسم بالتضخم وتسبب في ارتفاع قياسي للدين العمومي.

من جهتها، استمرت سلطات المنافسة في تكييف إطار اشتغالها، وبذلت جهودا للحفاظ على مستوى مقبول لممارسة المنافسة في السوق، في سياق اتسم بتوجه نحو التركيز.

وتأثر الاقتصاد الوطني بالتطورات المرصودة عالميا، حيث تباطأت مستويات النمو في الفصلين الأخيرين من السنة بالرغم من البدايات الواعدة التي تعززت بفتح الحدود، والرفع شبه الكلي للقيود، وتوسيع نطاق حملة التطعيم ضد فيروس كوفيد-19.

وفيما يتعلق بالفوراق القطاعية، انتعشت دينامية الأنشطة الثانوية بوتيرة أكبر، لاسيما صناعات الأغذية والتبغ والصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية. وبالموازاة، استمرت أنشطة القطاع الثالثي في التضرر من تداعيات الأزمة الصحية، لاسيما قطاع الفنادق والمطاعم.

وبدت آفاق التعافي الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد المغربي أطول مما كان متوقعا بسبب الشكوك المحيطة بمحددات العرض من جهة، التي شملت، على الخصوص، الاستئناف الجزئي للأنشطة الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج، وبمحددات الطلب من جهة ثانية، والمتمثلة، على وجه التحديد، في تذبذب الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار.

زيادة على ذلك، يرجح أن يفضي استمرار الكساد في مضاعفة احتمالات حدوث مخاطر تنافسية في الأسواق، عن طريق تكريس الأوضاع المهيمنة، والزيادة في تركيزات الإنقاذ، وتشجيع اللجوء أكثر إلى ممارسات المضاربة، مما يفرض ضمان مزيد من اليقظة في مجال مراقبة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.

في هذا السياق، ساهم دعم العرض والطلب في التخفيف من التداعيات الممتدة للأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني، والتحكم في المستوى العام للأسعار. وسيظل يشكل خطوة حاسمة لتحديد كيفيات الخروج من الأزمة.

فيما يخص العرض، تراوحت آليات الدعم بين المساعدات الممنوحة من طرف الدولة لفائدة المقاولات، في إطار تفعيل "الميثاق من أجل الإقلاع الاقتصادي والتشغيل"، والآليات المبرمجة في مخطط التسريع الصناعي، لاسيما التدابير الرامية إلى الحد من تبعية المغرب للخارج في إطار استراتيجية استبدال الواردات، فضلا عن الآليات المزمع تنفيذها من أجل استقطاب الاستثمار، إذ يتوقع إعطاؤه دفعة جديدة بفضل ميثاق الاستثمار الجديد.

أما بالنسبة للطلب، وعلاوة على الجهود المبذولة لضمان استقرار المداخيل، يشكل تعزيز القدرة الشرائية أحد الرهانات التي يتعين كسبه في هذا الباب. ومن تم، يشكل إرساء دعائم السجل الاجتماعي الموحد مسقبلا أداة ملائمة لصرف المساعدات المباشرة لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، وآلية أكثر فعالية من دعم الأسعار.

وعلى الرغم من تدابير دعم العرض والطلب، تسارعت وتيرة نمو أسعار الاستهلاك بصورة ملحوظة اعتبارا من شتنبر.

وعليه، شكل استئناف النشاط الاقتصادي عاملا محفزا لإرساء آليات كرست، بصورة تدريجية، الضغوط التضخمية المرصدودة، وضاعفت من مخاطر الفوران الاقتصادي. ويتعلق الأمر بالعناصر التالية:

- عرض غير كافي مقيد بطلب انتعش بوتيرة ثابتة نسبيا، لاسيما إزاء السلع والخدمات غير الأساسية؛
- دينامية عرض تعترضها صعوبات في الإنتاج بسبب الزيادة في الأسعار العالمية للمواد الخام ومواد التجهيز، وارتفاع تكاليف الشحن البحري، وصعوبات في التموين واجهتها مقاولات؛
- مخطط إقلاع اقتصادي ممول من خلال تخفيض سعر الفائدة الرئيسي وسعر الفائدة بين البنوك بنسبة 1,5 في المائة، بالإضافة إلى ضخ سيولة كبيرة تفوق احتياجات السيولة المعبر عنها من قبل البنوك.

الجزء 2

حصيلة أنشطة مجلس المنافسة

أولا: تقنين الأسواق

أ. نبذة عامة

شهدت سنة 2021 صدور بلاغ للديوان الملكي بتاريخ 22 مارس 2021، أشار إلى أن **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** استقبل، في هذا التاريخ، بالقصر الملكي بفاس، السيد أحمد رحو، وعينه رئيسا لمجلس المنافسة.

ويأتي هذا التعيين بعد توصل **جلالة الملك** بتقرير اللجنة الخاصة المكلفة بالبت في مجريات قرار مجلس المنافسة بشأن احتمال وجود توافقات بين شركات المحروقات.

بلاغ الديوان الملكي

"استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يومه الإثنين 22 مارس 2021، بالقصر الملكي بفاس، السيد أحمد رحو، وعينه رئيسا لمجلس المنافسة.

ويأتي هذا التعيين بعد رفع تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من قبل جلالة الملك بإجراء التحريات اللازمة، لتوضيح وضعية الارتباك الناجمة عن القرارات المتضاربة لمجلس المنافسة، بشأن مسألة وجود توافقات محتملة في قطاع المحروقات، الواردة في المذكرات المتباينة، التي تم رفعها إلى العلم السامي لجلالته في 23 و28 يوليوز 2020.

وطبقا للمهمة الموكولة إليها من قبل جلالة الملك، حرصت اللجنة على التأكد من احترام القوانين والمساطر المتعلقة بعمل مجلس المنافسة، وبسير الإحالة التنازعية. وقد خلصت إلى أن مسار معالجة هذه القضية شابته العديد من المخالفات المسطرية، ووقفت على تدهور ملحوظ في مناخ المداولات بالمجلس.

وأخذا بعين الاعتبار للمعطيات المرفوعة للعلم السامي لجلالة الملك، نصره الله، أمر جلالته بإحالة توصيات اللجنة إلى رئيس الحكومة، وذلك بهدف إضفاء الدقة اللازمة على الإطار القانوني الحالي، وتعزيز حياد وقدرات هذه المؤسسة الدستورية، وترسيخ مكانتها كهيئة مستقلة، تساهم في تكريس الحكامة الجيدة، ودولة القانون في المجال الاقتصادي، وحماية المستهلك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة الخاصة لم يكن من اختصاصها دراسة جوهر هذه القضية الخلافية المعروضة على مجلس المنافسة، ولا أن تحل مكان المجلس في معالجتها.

وتندرج هذه المقاربة المعتمدة في إطار الحرص الملكي القوي على استقلالية مؤسسات الرقابة والحكامة الجيدة، وعلى حسن سيرها".

بلغ مجموع القرارات والآراء، التي أصدرها مجلس المنافسة برسم 2021، ما مجموعه 143 قرارا ورأيا.

وتغطي هذه الحصيلة مختلف مجالات اختصاص المجلس، كما هو منصوص عليها في الفصل 166 من الدستور، ووفقا لمقتضيات القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والقانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، ونصوصهما التطبيقية.

وتشمل هذه الاختصاصات مراقبة التركيزات الاقتصادية، والفصل في الإحالات التنازعية، وكذا دراسة طلبات الرأي التي تندرج في صميم المهام الاستشارية للمجلس.

واستنادا إلى ذلك، تتوزع القرارات والآراء السالفة الذكر والبالغ عددها 143 على الشكل التالي:

الجدول 7: القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2021

نوع الملفات	عدد القرارات الصادرة
القرارات ذات الصلة بالتركيزات الاقتصادية	121
القرارات ذات الصلة بالإحالات التنازعية	16
طلبات الرأي	6
المجموع	**143**

وتصدرت مراقبة التركيزات الاقتصادية قرارات مجلس المنافسة، إذ بلغ عددها 121 قرارا برسم 2021 بنسبة تعادل 84,6 بالمائة من مجموع القرارات والآراء الصادرة، مقابل 15,4 في المائة إزاء الأنشطة التنازعية والاستشارية، والبالغ عددها 16 قرارا و6 آراء.

الرسم البياني 17: توزيع القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2021 (بالنسبة المئوية)

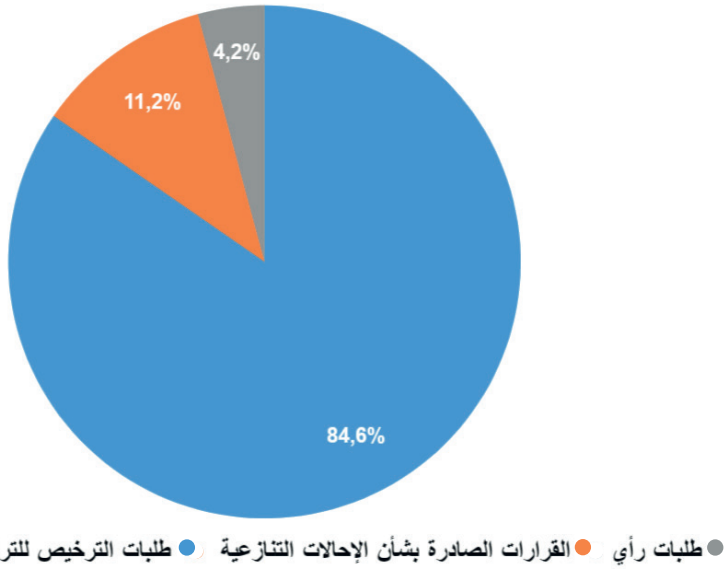

يتبين من التحليل أن 20,9 في المئة من القرارات تهم الملفات المسجلة بمصالح المجلس في 2020، والبالغ عددها 30 قرارا، من ضمنها 20 ملفا يتعلق بطلبات الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي، و7 إحالات و3 طلبات رأي.

وعلاقة بتحليل وتيرة تصفية الملفات بصفة عامة، تكشف معطيات الوضعية إلى متم 31 دجنبر 2021، أن 32 ملفا لا يزال قيد التحقيق وهو ما يوافق نسبة تصفية تبلغ 82,02 في المائة.

الجدول 8: لمحة موجزة حول تدفق الملفات التي عالجها مجلس المنافسة برسم 2021

السنة	حجم الرصيد الأولي	عدد القضايا الجديدة	عدد القضايا التي تم البت فيها	حجم الرصيد النهائي	نسبة تصفية الملفات
2021	44	134	[1]146	32	82,02 في المائة

وقد احتلت أنشطة التركيز الاقتصادي أعلى نسب الملفات التي تمت تصفيتها، كما هو مبين في الجدول أدناه، إذ بلغت نسبة تصفيتها 92,48 في المائة، مسجلة بذلك تطورا يفوق ما تحقق في 2020 بفارق 18 نقطة. ويعزى ذلك، على الخصوص، إلى تفعيل مسطرة تسريع معالجة مشاريع التركيز التي لا تطرح إشكاليات تنافسية إزاء الأسواق المعنية (المسطرة المبسطة).

ويتضمن رصيد طلبات الترخيص بإنجاز عمليات التركيز الاقتصادي، التي لا تزال قيد الدراسة والبالغ عددها 10، أساسا عملية تقرر إجراء دراسة معمقة بشأنها، وكذا الطلبات المتوصل بها في شهري نونبر ودجنبر 2021. وسيصدر المجلس قراراته بشأنها خلال سنة 2022، نظرا لآجال مسطرة التحقيق والتي لا يمكن تقليصها.

الجدول 8 مكرر: تدفق طلبات الترخيص بإنجاز عمليات التركيز الاقتصادي التي قام المجلس بمعالجتها برسم 2021

2021	حجم الرصيد الأولي	عدد القضايا الجديدة	عدد القضايا التي تم البت فيها	حجم الرصيد النهائي	عدد القرارات الصادرة	نسبة تصفية الملفات
طلبات الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي	21	112	[2]123	10	121	92,48 في المائة

[1] يفسر الفرق بين عدد الملفات التي تمت معالجتها والقرارات الصادرة، بقرارات المقرر العام القاضية بضم عدد من الملفات الخاضعة للتحقيق. ويتعلق الأمر بطلبين لإبداء الرأي جرى تسجيلهما في 2020 وصدر قرار بشأنهما في 2021، وبـ 4 طلبات الترخيص لتركيزات اقتصادية، صدر بشأنها قرارين خلال نفس السنة.

[2] تفسير الفرق مكرر.

وحري بالذكر أنه من بين الملفات التي لا تزال قيد التحقيق، توجد مبادرتين للإدلاء برأي باشرهما مجلس المنافسة باقتراح من المقرر العام، وعملا بأحكام المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة:

- تتعلق الأولى بوضعية المنافسة في سوق التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري بالحافلات، المعتمدة من طرف المجلس خلال انعقاد جلسته العامة بتاريخ 29 يوليوز 2021، والتي أصدر بشأنها القرار رقم 89/ق/2021 في التاريخ ذاته؛
- ترتبط الثانية بمدى احترام مقتضيات المادة 14 من القانون رقم 104.12 المتعلقة بإلزامية تبليغ عمليات التركيز الاقتصادي، والمشكلة لموضوع القرار رقم 134/ق/2021 الصادر في 06 دجنبر 2021.

وإعمالا للمقتضيات المنصوص عليها في المادة 16 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة والمواد من 18 إلى 20 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 104.12، باشرت مصالح التحقيق عدة مساطر للتحقيق شملت، على الخصوص، عقد جلسات استماع وطلب الإمداد بمعلومات عِلاوة على اختبار السوق.

كما عقدت المصالح ذاتها، في سياق التحقيق بوجه خاص في طلبات الترخيص بإنجاز عمليات التركيز الاقتصادي، أزيد من 200 جلسة استماع.

وفي هذا السياق، وعلاوة على ممثلي الأطراف المبلغة والمعنية بهذه الطلبات المستمع إليهم، جرى الاستماع إلى ممثلي الوزارات الوصية على القطاعات التي تنتمي إليها الأسواق المعنية والهيئات المكلفة بتقنينها، وإلى مختلف المتدخلين الخواص المنتسبين للقطاعات والمجالات المعنية، بهدف إغناء وتعزيز افتحاص العمليات المبلغة وتقييم آثارها المحتملة على التموقع التنافسي للأطراف وعلى البنية التنافسية للأسواق المعنية المحددة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه، ومنذ الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية، عقدت مديرية التحقيقات جل جلسات الاستماع بواسطة تقنية المناظرة المرئية.

ب. الترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي

مقارنة بما تحقق خلال سنة 2020، سجلت سنة 2021 قفزة نوعية وكمية هامة في مجال مراقبة التركيزات الاقتصادية، بلغ حجمها أكثر من ضعف القرارات التي أصدرها المجلس في 2020 (121 قرارا في 2021 مقارنة بـ 59 قرارا صدر في 2020).

وبلغ حجم الالتزامات المالية لمشاريع التركيز الاقتصادي المرخص لها برسم 2021، والبالغ عددها 121 مشروعا، 1.213,371 مليار درهم[3]، تمثل أكثر من ضعف الالتزامات ذات الصلة بالمشاريع المرخص لها في 2020.

كما بلغ مجموع التزامات التركيزات الاقتصادية التي ضمت رؤوس أموال مغربية، 13,198 مليار درهم يعادل نسبة تفوق 1 في المائة من إجمالي حجم الالتزامات المالية.

وفيما يخص أهداف مشاريع التركيز الاقتصادي المرخص لها برسم السنة المنصرمة، فقد توخت، على الخصوص، تنويع الأسواق وتقوية تموضع الشركات المعنية، لدى نصف المشاريع المرخص لها، زيادة على توطيد القدرات التنافسية المستهدف من قبل نسبة تبلغ أقل من 30 في المائة من التراخيص.

واعتبرت 9 في المائة من المشاريع المرخصة بمثابة فرصة لخلق التناغم والانسجام والتكامل. فيما صنف الرصيد المتبقي من العمليات في إطار استراتيجية المقاولات الرامية إلى تنويع الاستثمار أو إعادة تركيز نشاطها على المجالات الاستراتيجية، بنسب بلغت، على التوالي، أكثر من 6 و4 في المائة.

1. طبيعة القرارات المتخذة في مجال التركيزات الاقتصادية

يستشف من طبيعة القرارات التي أصدرها مجلس المنافسة برسم 2021 أن مجموع مشاريع التركيز الاقتصادي المرخص لها، والبالغ عددها 121 مشروعا، تتوزع على الشكل التالي:

- 119 مشروعا رخص له في المرحلة الأولى من المراقبة داخل أجل لا يتعدى 60 يوما؛
- مشروع واحد رخص له مع تقديم تعهدات؛
- مشروع واحد اعتبر المجلس أنه لا يخضع لإلزامية التبليغ لكونه لا يشكل تركيزا وفقا لمنطوق المادة 11 من القانون رقم 104.12، وعدم استيفاء المنشأة المشتركة، التي كانت شركتا "Volkswagen AG" و"Tracetronic" تعتزمان إحداثها، لجميع المعايير المتمثلة في مزاولة كافة مهام كيان اقتصادي مستقل.

وتجدر الإشارة، من جهة أخرى، إلى أن المجلس قضى بإجراء دراسة معمقة بشأن عملية تركيز أثارت إشكاليات تنافسية، عملا بأحكام المادة 17 من القانون رقم 104.12. ويتعلق الأمر بتولي شركة "Newrest Maroc Services S.A" المراقبة الحصرية على شركة "Sodexo Maroc S.A".

[3] يشمل هذا الرقم المبالغ الواردة في العقود فقط، دون مراعاة أية تعويضات مالية أخرى متفق عليها بين الأطراف.

الجدول 9: توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب طبيعة القرارات المتخذة بشأنها (بالعدد)

طبيعة القرارات المتخذة	عددها
قرارات الترخيص بإنجاز العمليات	119
قرارات الترخيص بإنجاز العمليات مع تقديم تعهدات	1
قرارات عدم إخضاع العمليات لإلزامية التبليغ	1
المجموع	**121**

الرسم البياني 18: توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب طبيعة القرارات المتخذة بشأنها (بالنسبة المئوية)

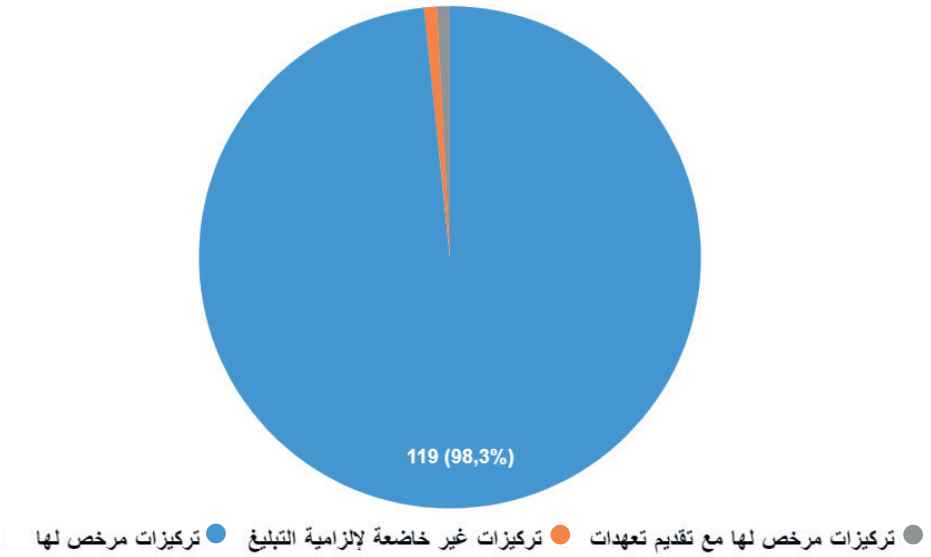

2. تصنيف التركيزات الاقتصادية المدروسة

أبان توزيع القرارات التي أصدرها مجلس المنافسة في مجال التركيزات الاقتصادية، حسب أصنافها، عن سيادة المشاريع الرامية إلى تولي المراقبة الحصرية والمشتركة، إذ بلغت نسبة الملفات المدروسة في هذا الإطار أزيد من 77 في المائة بعدد إجمالي وصل إلى 94 مشروعا مبلغا عنه، من ضمنها أزيد من ثلثي المشاريع استهدفت تولي المراقبة الحصرية (65 مشروعا مبلغا عنه).

ووصل عدد المشاريع المبلغ عنها، والرامية إلى إحداث منشأة مشتركة، 15 مشروعا بنسبة ناهزت أكثر من 12,4 في المائة من مجموع التركيزات الاقتصادية المرخص لها.

الجدول 10: توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب أصنافها (بالعدد)

تصنيف التركيزات الاقتصادية	عدد القرارات الصادرة
تولي المراقبة الحصرية	65
تولي المراقبة المشتركة	29
إحداث منشاة مشتركة	15
اقتناء الأصول	12
المجموع	**121**

الرسم البياني 19: توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب أصنافها (بالنسبة المئوية)

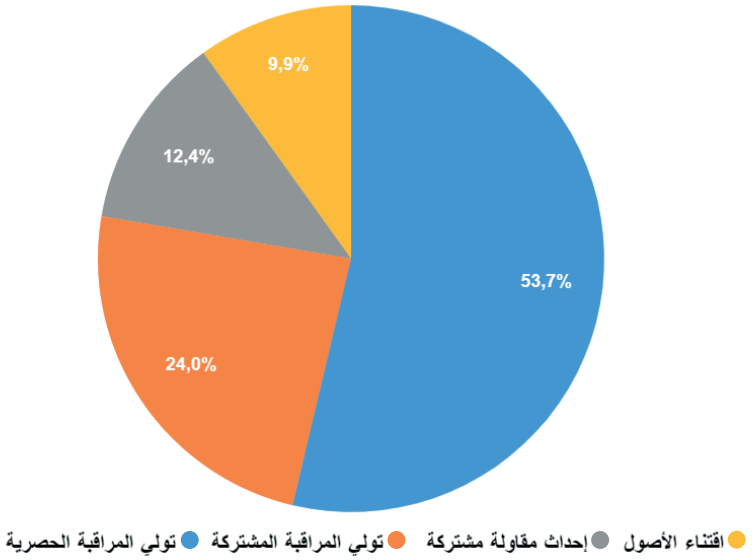

3. التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية

تصدرت الصناعات التحويلية جل مشاريع التركيز الاقتصادي التي رخص لها مجلس المنافسة برسم 2021، إذ استحوذت لوحدها على أكثر من ربع التراخيص الممنوحة. وبلغت نسبة المشاريع التي همت قطاعي الصحة البشرية والعمل الاجتماعي من جهة، والفلاحة والحراجة والصيد البحري من جهة ثانية، 9,9 و6,1 في المائة على التوالي.

الجدول 11: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية برسم 2021 (بالعدد)

التوزيع القطاعي	عدد القرارات الصادرة
الصناعات التحويلية	35
أنشطة خدماتية أخرى	28
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	13
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	8
الأنشطة المالية والتأمينية	7
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	7
الإعلام والتواصل	6
الإيواء والمطعمة	6
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	5
البناء	4
النقل والتخزين	4
إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء والتطهير وتدبير النفايات ومحاربة التلوث	2
التعليم	2
الصناعات الاستخراجية	2
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	2
قطاعات أخرى	2

الرسم البياني 20: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية برسم 2021 (بالنسبة المئوية)

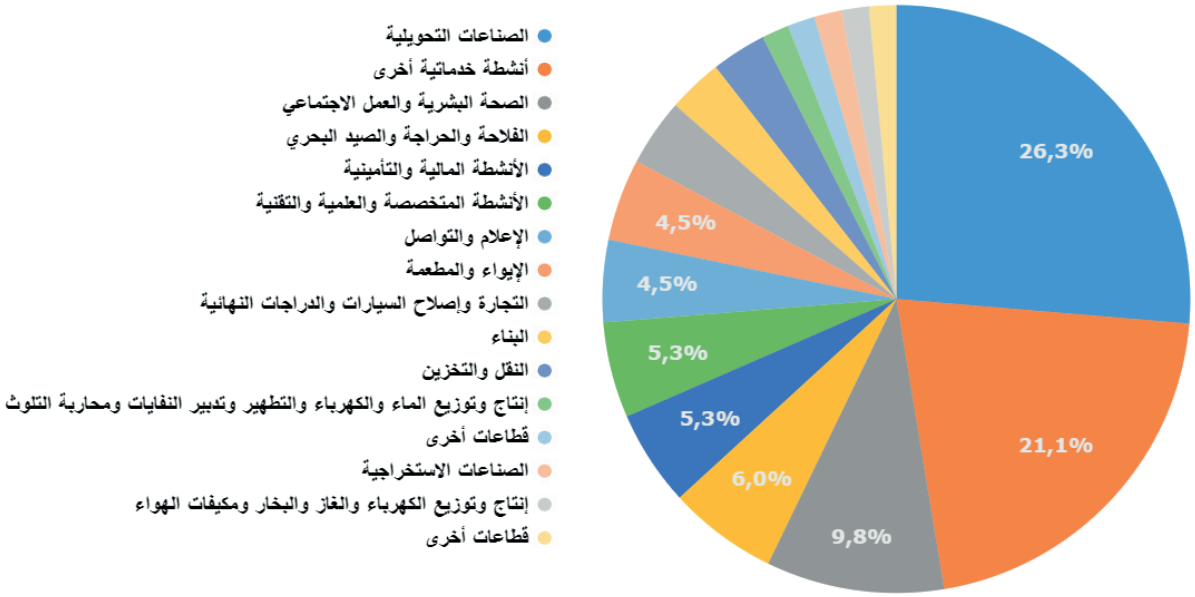

تبرز هذه المعطيات التوزيع الإجمالي لطلبات الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي التي جرى التحقيق فيها، حسب ارتباطها بالأسواق المعنية والمتصلة بقطاعات الأنشطة الاقتصادية، كما حددها التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية "NMA 2010". ويعزى التفاوت بين العدد الإجمالي لإسناد القضايا إلى القطاعات الآنفة الذكر (133) ومجموع القرارات الصادرة، البالغ عددها 121 قرارا، إلى ارتباط بعض العمليات بأكثر من سوق واحد من المنتوجات أو الخدمات بفعل انتمائها المزدوج أو المتعدد لقطاعات مختلفة.

4. توزيع التركيزات الاقتصادية حسب حجم أنشطة الأطراف المعنية

تفعيلا لمقتضيات القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ومرسومه التطبيقي رقم 2.14.652، يتخذ تبليغ مجلس المنافسة بمشاريع التركيز الاقتصادي طابعا إلزاميا في حالة استيفاء أحد الشروط الثلاثة التالية:

- إذا كان رقم المعاملات الإجمالي العالمي، دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت المعنية يفوق أو يعادل مبلغ 750 مليون درهم؛
- إذا كان رقم المعاملات الإجمالي العالمي، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب من طرف اثنين على الأقل من المنشآت المعنية، يفوق أو يعادل مبلغ 250 مليون درهم؛
- إذا كانت الحصص السوقية تفوق نسبة 40 في المائة من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع، أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة طيلة السنة الفارطة.

يتضح، على ضوء هذه المقتضيات، أن قرابة 64 في المائة من مشاريع التركيز الاقتصادي، المرخص لها برسم 2021، استوفت شرط تجاوز سقف رقم المعاملات المنجز على الصعيد الوطني، بينما بلغت نسبة المشاريع التي تجاوزت سقف رقم المعاملات المنجز على الصعيد العالمي أزيد من 89 في المائة.

الجدول 12: توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب أسقف رقم معاملاتها

سقف رقم المعاملات الوطني	عدد العمليات	عدد العمليات بالنسبة المئوية
رقم المعاملات أقل من 250 مليون درهم	44	36,4 في المائة
رقم المعاملات أكثر من 250 مليون درهم	77	63,6 في المائة
المجموع	121	100 في المائة

سقف رقم المعاملات العالمي	عدد العمليات	عدد العمليات بالنسبة المئوية
رقم المعاملات أقل من 750 مليون درهم	13	10,7 في المائة
رقم المعاملات أكثر من 750 مليون درهم	108	89,3 في المائة
المجموع	121	100 في المائة

يتبين من تقاطع أسقف أرقام المعاملات للتبليغ بمشاريع التركيز، المطبقة في السوق المغربية والعالمية على حد سواء، أن 64 من أصل 77 عملية جرى التبليغ عنها ويتجاوز رقم معاملاتها المنجز في السوق المغربية سقف 250 مليون درهم، تدخلت فيها أطراف يتجاوز رقم معاملاتها المنجز على الصعيد العالمي مبلغ 750 مليون درهم.

وبلغت حصة العمليات، التي أشعرت بها أطراف يقل رقم معاملاتها المنجز على الصعيد الوطني عن مبلغ 250 مليون درهم، 44 من أصل 108 عملية يتجاوز رقم معاملات أطرافها، المنجز عالميا، مبلغ 750 مليون درهم.

الجدول 13: توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب أسقف رقم المعاملات الوطني والعالمي

		سقف رقم المعاملات العالمي				المجموع التراكمي في 2021	
		سقف أقل من 750 مليون درهم		سقف أكثر من 750 مليون درهم		المجموع العام	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
سقف رقم المعاملات الوطني	سقف أقل من 250 مليون درهم	-	-	44	36,4 في المائة	44	36,4 في المائة
	سقف أكثر من 250 مليون درهم	13	10,7 في المائة	64	52,9 في المائة	77	63,6 في المائة
المجموع		13	10,7 في المائة	108	89,3 في المائة	121	100 في المائة

5. توزيع التركيزات الاقتصادية حسب مصدر رؤوس أموال الأطراف المعنية

يكشف توزيع مشاريع التركيز الاقتصادي، المرخص لها برسم سنة 2021 والمقسمة حسب البلدان الأصلية لرؤوس أموال الأطراف المعنية، هيمنة العمليات التي تضم أطرفا أجنبية دون مشاركة أية شركة مغربية (74 مشروعا مرخصا له بنسبة تبلغ أزيد من 60 في المائة من إجمالي المشاريع). وجرت تعبئة غلاف مالي يقدر بأزيد من 1.200,172 مليار درهم لتمويل هذه المشاريع، بنسبة بلغت حوالي 99 في المائة من الحجم الإجمالي للالتزامات المرتبطة بكافة العمليات المرخص لها.

وبلغ مجموع القرارات الصادرة بشأن مشاريع التركيز التي خصت معا شركات خاضعة للقانون المغربي وشركات أجنبية 25 قرارا، بنسبة ناهزت حوالي 21 في المائة من العدد الإجمالي للمشاريع المرخص لها.

الجدول 14: توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب مصدر رؤوس أموال الأطراف المعنية (بالعدد)

توزيع العمليات	عدد القرارات الصادرة
عمليات ضمت أطرافا مغربية	22
عمليات ضمت طرفا مغربيا وأطرافا أجنبية	25
عمليات ضمت أطرافا أجنبية (بدون مشاركة مغربية)	74
المجموع	**121**

الرسم البياني 21: توزيع التركيزات الاقتصادية برسم 2021 حسب مصدر رؤوس أموال الأطراف المعنية (بالنسبة المئوية)

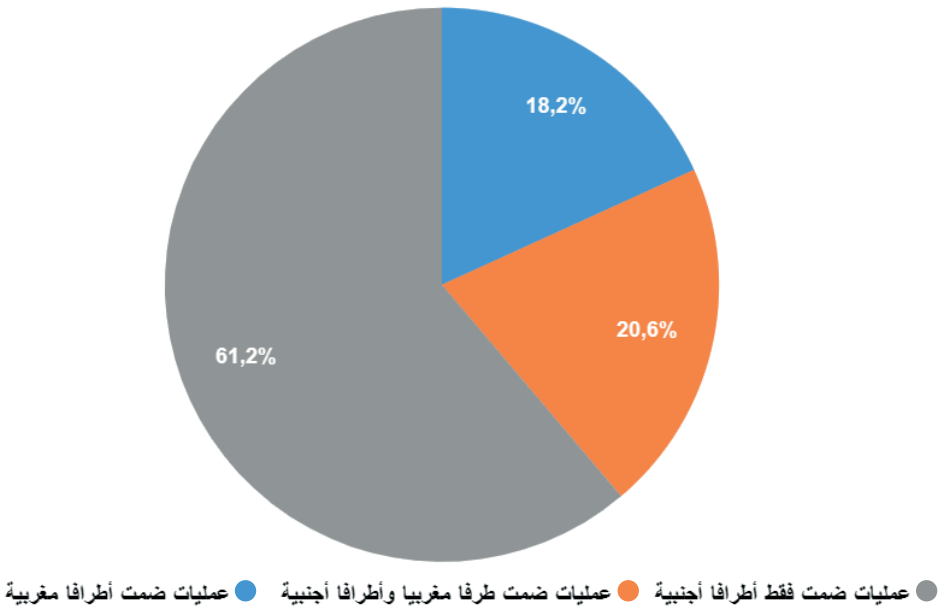

ت. الإحالات

بلغ مجموع القرارات التي أصدرها مجلس المنافسة، في إطار ممارسته لصلاحياته التقريرية، 16 قرارا مرتبطا بالملفات ذات الصلة بالإحالات التنازعية.

1. طبيعة القرارات المتخذة

باستثناء حالتين شهدت تنازل الجهات المحيلة، قضى المجلس، بشأن طبيعة القرارات التي أصدرها برسم 2021، بعدم قبول جميع الإحالات الواردة عليه إما بسبب انتفاء الأهلية أو مصلحة التصرف لدى الجهة المحيلة أو لعدم اندراج موضوع الإحالة ضمن مجالات اختصاص المجلس.

2. تصنيف الإحالات المتوصل بها

ارتبطت معظم الإحالات، التي قام المجلس بمعالجتها برسم 2021، بالنزاعات التي تشتكي أطرافها من تصرفات الإدارة، بنسبة بلغت حوالي 70 في المائة من مجموع القرارات ذات الصلة بالإحالات المذكورة.

الجدول 15: توزيع الإحالات حسب أصنافها (بالعدد)

صنف الإحالات	عدد القرارات الصادرة
إحالات تنازعية للمنافسة تجاه الإدارة	11
منافسة غير مشروعة	2
إحالات أخرى	3
المجموع	**16**

الرسم البياني 22: توزيع الإحالات حسب أصنافها (بالنسبة المئوية)

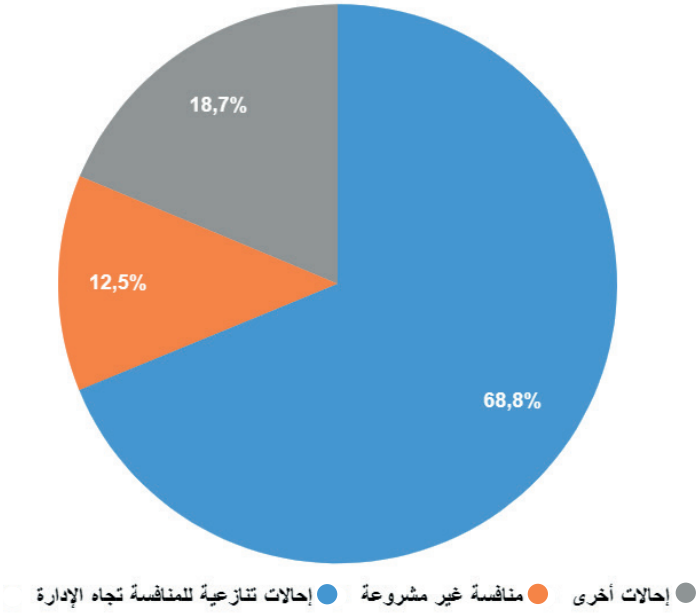

وقد بلغ عدد الإحالات التي أثارت إشكاليات ذات الصلة بالطلبيات العمومية 9 من أصل 11 إحالة تنازعية تجاه الإدارة، التي توصل بها المجلس.

3. وصف الجهات المحيلة

تصدرت المقاولات والمنظمات المهنية الجهات التي تقدمت بالإحالات التي قام المجلس بمعالجتها برسم 2021، بنسب بلغت على التوالي 62,5 و31,2 في المائة.

الجدول 16: توزيع الإحالات المتوصل بها برسم 2021 حسب الجهة المحيلة (بالعدد)

الجهة المحيلة	عدد الملفات المدروسة
مقاولات/مجموعة مقاولات	10
منظمات مهنية	5
منظمات نقابية	1
المجموع	**16**

الرسم البياني 23: توزيع الإحالات المتوصل بها برسم 2021 حسب الجهة المحيلة (بالنسبة المئوية)

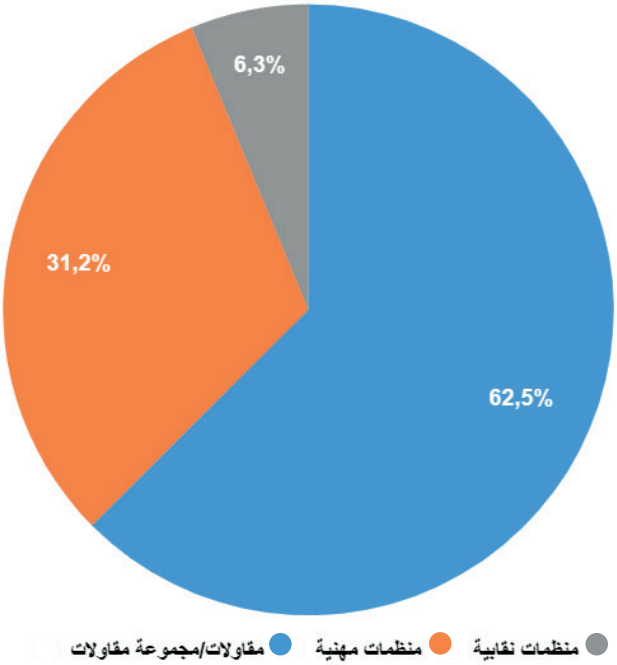

4. التوزيع القطاعي للإحالات

خصت الإحالات، التي حسم فيها مجلس المنافسة برسم 2021، أساسا قطاعات الأنشطة الخدماتية الأخرى[4] والنقل والتخزين، بنسبة بلغت 40 في المائة من مجموع القرارات المتخذة.

[4] على غرار تدبير التراث الثقافي ومعالجة النفايات.

الجدول 17: التوزيع القطاعي للقرارات الصادرة في مجال الإحالات برسم 2021 (بالعدد)

قطاعات الأنشطة	عدد الملفات المدروسة
أنشطة خدماتية أخرى	7
النقل والتخزين	3
الإدارة العمومية	3
الصناعات التحويلية	1
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	1
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	1
الأنشطة المالية والتأمينية	1
الإعلام والتواصل	1
البناء	1
الإيواء والمطعمة	1

الرسم البياني 24: التوزيع القطاعي للقرارات الصادرة في مجال الإحالات برسم 2021 (بالنسبة المئوية)

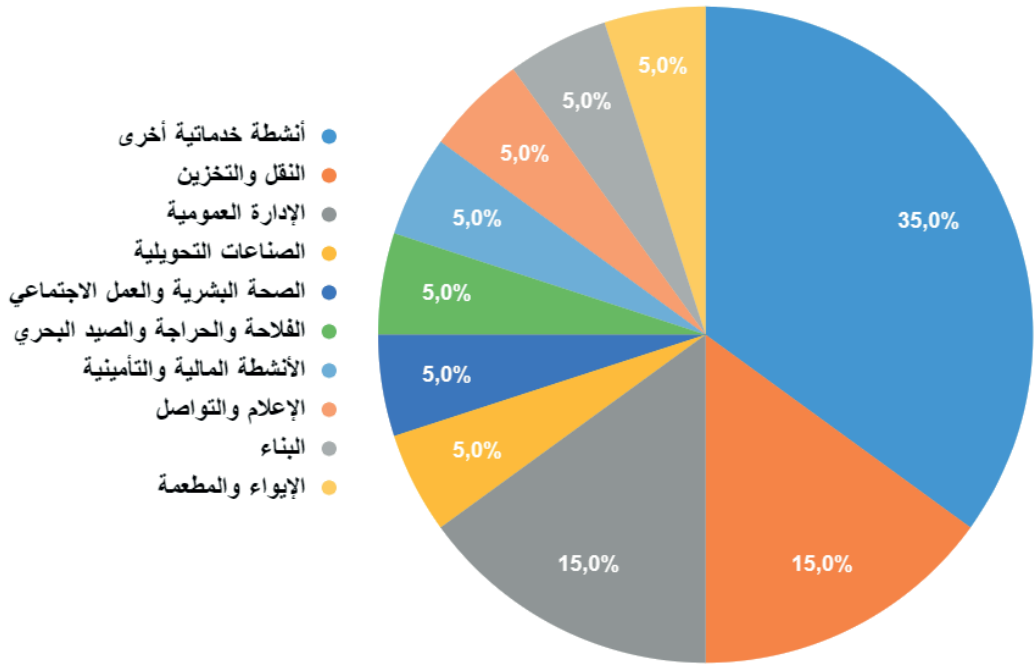

تبرز هذه المعطيات التوزيع الإجمالي للقضايا التي جرى التحقيق فيها حسب ارتباطها بالأسواق المعنية والمتصلة بقطاعات الأنشطة الاقتصادية، كما حددها التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية "NMA 2010". ويعزى التفاوت بين العدد الإجمالي لإسناد القضايا إلى القطاعات الآنفة الذكر (20) ومجموع القرارات الصادرة، البالغ عددها 16 قرارا، إلى ارتباط بعض الإحالات بأكثر من سوق واحد للمنتوجات أو للخدمات بفعل انتمائها المزدوج أو المتعدد لقطاعات مختلفة.

ث. طلبات الرأي

أصدر مجلس المنافسة، خلال سنة 2021، أربعة آراء تمحورت حول المواضيع التالية:

1. وضعية المنافسة في قطاع التعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب؛
2. تنظيم أسعار فحوصات فيروس كوفيد-19؛
3. دراسة مدى احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة؛
4. مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه، وبتغيير القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء.

علاوة على ذلك، قضى المجلس بعدم قبول طلبين توصل بهما لإبداء الرأي لانتفاء مصلحة وأهلية التصرف لدى أصحابهما. ويتعلق الأمر بـ:

1. طلب الرأي المحال على المجلس من طرف جمعية وسطاء ومستثمري التأمين في المغرب بشأن طلب اتخاذ تدابير تحفظية في قطاع الوساطة في التأمين، وبمسألة بيع وتوزيع منتجات التأمين على الحياة من طرف البنوك؛
2. طلب الرأي المتعلق بوجود ممارسات محتملة ومنافية لقواعد المنافسة في مهنة العدول.

1. صنف الآراء الصادرة

انصب رأيان من الآراء الأربعة الصادرة على دراسة المسائل المبدئية ذات الصلة بالمنافسة[5]، وارتبط الرأي الثالث بطلب استشارة بشأن نص تشريعي[6]، بينما ارتكز الرأي الأخير على طلب استشارة بشأن تحديد الأسعار[7].

2. وصف الجهات المحيلة لطلبات الرأي

تصدرت الحكومة والبرلمان، بنسب متكافئة، طلبات إبداء الرأي التي توصل بها مجلس المنافسة.

[5] هم الرأي الأول «قواعد المنافسة في مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي»، فيما استهدف الثاني «دراسة مدى احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة».

[6] يتعلق الأمر بمشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي.

[7] الرأي المتعلق بفحوصات الكشف عن فيروس كوفيد-19.

الجدول 18: توزيع الآراء الصادرة برسم 2021 حسب الجهة المحيلة (بالعدد)

توزيع طلبات الرأي	عدد الملفات المدروسة
البرلمان	2
الحكومة	2
المجموع	4

3. التوزيع القطاعي للآراء الصادرة

همت الآراء، التي أصدرها مجلس المنافسة برسم 2021، قطاعات التعليم، والصحة البشرية والعمل الاجتماعي، والفلاحة والحراجة والصيد البحري، وكذا إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار ومكيفات الهواء.

الرسم البياني 25: التوزيع القطاعي للآراء الصادرة برسم 2021 (بالنسبة المئوية)

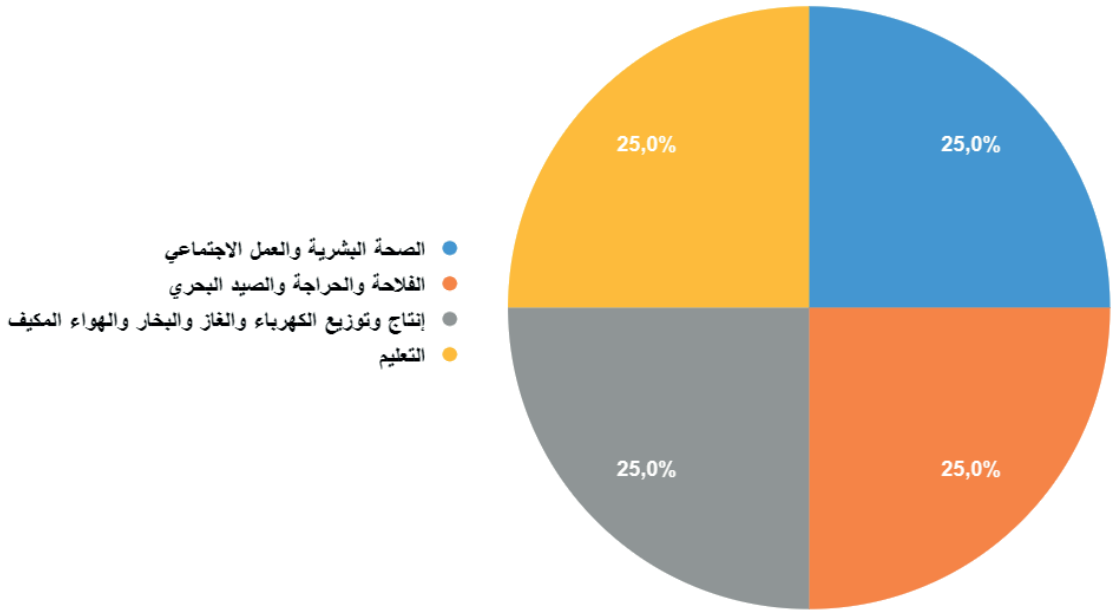

4. عرض موجز للآراء الصادرة

1.4 الرأي عدد ر/21/1 المتعلق بقواعد المنافسة في قطاع التعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب

أ. الإطار العام لطلب الرأي

توصل مجلس المنافسة، بتاريخ 10 يوليوز 2020، بطلب من لدن رئيس مجلس النواب قصد إبداء رأيه بشأن قواعد المنافسة في مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب.

ب. قبول طلب الرأي

1. من حيث الشكل

اعتبر طلب الرأي مقبولا من حيث الشكل لكونه يندرج ضمن الاختصاصات الاستشارية لمجلس المنافسة، وأحيل عليه من لدن رئيس مجلس النواب.

2. من حيث المضمون

اعتبر طلب الرأي مقبولا من حيث المضمون لإثارته مسألة مرتبطة بدارسة وضعية المنافسة في سوق التعليم المدرسي الخصوصي، ويقع، بالتالي، ضمن مجالات تدخل المجلس.

ت. تحليل واقع سوق التعليم المدرسي الخصوصي

1. تعريف السوق المعنية

أخذا بعين الاعتبار موضوع طلب الرأي، المتعلق بقواعد المنافسة في مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب والنشطة في الأسلاك التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية، فإن السوق المعنية بالتحليل التنافسي، بموجب الرأي المذكور، تتمثل في التعليم المدرسي الخصوصي التابع للنظام الوطني.

2. مكونات السوق المعنية

بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات التعليمية في سوق التعليم المدرسي الخصوصي التابع للنظام الوطني، برسم الموسم الدراسي 2020-2019، ما مجموعه 6.229 مؤسسة تعتمد نموذج التعليم المعمول به على الصعيد الوطني، وتستقطب أزيد من مليون متعلم مسجل لديها (1.068.423 تلميذ).

وكشف تحليل خصوصيات المؤسسات النشطة في هذه السوق عن تغيير هيكلي شهدته من حيث الطبيعة القانونية ذات الصلة بوضعية مؤسسيها خلال العقدين المنصرمين. كما توضح الإحصائيات سيادة المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتلك التي تنحصر خدماتها التعليمية على برامج سلك التعليم الابتدائي، علاوة على التمركز العالي لهذا التعليم جغرافيا في جهات الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القنيطرة، وفاس-مكناس.

هذا وقد بلغ حجم الموارد البشرية العاملة في هذه المؤسسات، برسم الموسم الدراسي السالف الذكر، أزيد من 104.533 مستخدما، من بينهم 54.557 ينتمون إلى هيئة التدريس.

3. تطور التعليم المدرسي الخصوصي مقارنة بنظيره العمومي

سجل عدد مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، مقارنة بنظيراتها العمومية، وتيرة تطور تصاعدي خلال السنوات العشر الأخيرة، إذ انتقل من 3.168 مؤسسة برسم الموسم الدراسي

2010-2011 إلى 6.229 مؤسسة خلال السنة الدراسية 2019-2020، بزيادة بلغت 96,62 في المائة تجاوزت نسبة تطور عدد مؤسسات القطاع العام البالغ عددها 11.213 مؤسسة (15,54 في المائة).

وبالموازاة مع هذا التطور، ارتفعت حصة التعليم المدرسي الخصوصي ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات بـ 11 نقطة خلال نفس الفترة، لتمثل نسبة المؤسسات القائمة وفق هذا التعليم 35,71 في المائة من مجموع المؤسسات برسم 2019-2020.

وشمل هذا التطور مختلف الأسلاك التعليمية، لاسيما سلك التعليم الثانوي الإعدادي الذي شهد تطورا من حيث عدد المؤسسات، إذ انتقلت من 747 مؤسسة (بنسبة بلغت 31,6 في المائة من مجموع مؤسسات القطاعين العام والخاص) خلال موسم 2010-2011 إلى 1.718 مؤسسة (بنسبة قدرت بـ 45,7 في المائة من مجموع المؤسسات العمومية والخصوصية) برسم 2019-2020.

من جهتهما، سجل سلكي التعليم الابتدائي والثانوي التأهيلي نموا شبه متكافئ، بزيادة تراوحت ما بين 9,5 و9 نقاط على التوالي، خلال نفس الفترة، إذ انتقل عدد المدارس الابتدائية من 1.954 إلى 3.518 مؤسسة، بينما ارتفع عدد الثانويات التأهيلية من 467 إلى 993 مؤسسة.

من حيث عدد التلاميذ المتمدرسين في مختلف الأسلاك، شهدت مؤسسات التعليم الخصوصي وتيرة تطور مشابهة لتزايد عددها، بزيادة بلغت 74,50 في المائة، إذ تمكنت من استقطاب أزيد من مليون تلميذ، بعد أن كان عددهم لا يتجاوز 620.000 متعلم خلال الموسم الدراسي 2010-2011 (ارتفع عدد المتمدرسين في المؤسسات التعليمية بالقطاع العام بنسبة 9,09 في المائة خلال الفترة ذاتها).

وتجدر الإشارة، بالمقابل، إلى أن عدد التلاميذ المتمدرسين في القطاع الخاص لم يتجاوز نسبة 15 في المائة من مجموع المتعلمين في المؤسسات التابعة للنظام الوطني، مما يعكس عجز القطاع عن بلوغ الهدف المسطر في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والرامي إلى تحقيق نسبة تمدرس تبلغ 20 في المائة من مجموع تلاميذ القطاع في أفق سنة 2015.

ث. ملاحظات مجلس المنافسة

أكد التحليل الاقتصادي والتنافسي لسوق التعليم المدرسي الخصوصي التابع للنظام الوطني، ودراسة الإطار المنظم له، إلى أن هذه السوق مفتوحة في وجه كل مستثمر خاص، مغربي أو أجنبي، يرغب في الحصول على رخصة للولوج إليها، ومخول له حق مغادرة السوق استنادا إلى ضمانات توفرها الدولة بهدف استمرارية المسار الدراسي للتلاميذ. وتتميز هذه السوق أيضا بتعدد الفاعلين وبتنوع الخدمات المقدمة. علاوة على ذلك، تحدد واجبات

التمدرس من لدن الفاعلين وفقا لبنية الطلب وملاءته من جهة، وحسب العرض المتوفر وجودة الخدمات المقدمة من جهة أخرى. غير أن السير العادي لهذه السوق يصطدم بمجموعة من النقائص والعراقيل التي تحول دون النهوض بالأداء التنافسي فيها أو ذات الصلة بضبطها.

1. أوجه القصور والعراقيل التي تنعكس على وضعية المنافسة في السوق

سوق يطبعها تباين على مستوى الأسعار والخدمات. لا تتعارض المنافسة الحرة مع تطبيق الأسعار المرتفعة التي قد تنجم عن تفاعل المؤسسات مع السياق التنافسي للسوق، والوضع التسويقي للمؤسسة. غير أن صحة هذه القاعدة لا يمكن إثباتها دائما بصفة مطلقة، لاسيما حين يصعب تقييم جودة ومميزات الخدمات التي يجري تسويقها، مع غياب الشفافية لدى الأسر لتسهيل اختيارها للمؤسسة التعليمية التي ترغب في تسجيل أبنائها فيها.

سوق قائمة على نموذج فريد من المؤسسات وعلى مساهمات الأسر. ترتكز سوق التعليم المدرسي الخصوصي على نموذج مؤسسات أحدثت استنادا إلى استثمارات ذات أهداف ربحية، ما يجعل الطلب المرتبط بهذا النوع من التعليم رهينا بالقدرة الشرائية للأسر، والولوج إلى خدماته شبه محصور على الأطفال المنتمين إلى الطبقة المتوسطة. ويترتب عن ذلك ضعف تغطية المناطق التي تسجل أعلى مستويات من الفقر النقدي. كما يتعارض هذا الواقع مع مبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف لتمتيع جميع الأطفال بحقهم الدستوري في الولوج إلى التعليم، ما يستدعي ضرورة العمل لتجاوز هذه الازدواجية بين "تعليم عمومي مجاني مكلف لميزانية الدولة" و"تعليم خصوصي يسعى إلى الربح وتأمين عائدات رؤوس الأموال، وضمان توازن بين المداخيل والنفقات".

وضعية هيئة التدريس تحول دون النهوض بالتعليم المدرسي الخصوصي. تعد هذه الوضعية نتيجة لشكل من أشكال المنافسة التي تمارسها المدرسة العمومية إزاء مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، ما ينعكس سلبا على جودة العرض التربوي بصفة عامة، وعلى فعالية المؤسسات التعليمية صغيرة ومتوسطة الحجم بصفة خاصة، والتي تفتقر إلى الموارد الضرورية لتغطية نفقات توظيف أطر تدريسية مشهود لها بالكفاءة العالية. ويرى مجلس المنافسة أن الوضعية الراهنة تستلزم اعتماد آلية من شأنها الحد من نزوح أساتذة التعليم الخصوصي إلى المدرسة العمومية.

زيادة على ذلك، يتعين وضع مخطط عمل مندمج للتكوين الأساسي والتكوين المستمر قصد الرفع من مستوى أداء أطر التدريس، باعتبارها ركيزة في تحسين جودة العملية التعليمية.

2. أوجه القصور في مجال التقنين

مقتضيات نافذة تحول دون دعم تنافسية السوق وتحسين جودة العرض التربوي. يرجع إصدار الظهير بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي، ومراسيمه التطبيقية، إلى بداية الألفية الحالية، فيما شهدت المؤسسات التعليمية والخدمات المقدمة من طرفها تحولات عميقة في العقد الأخير.

ورش المراجعة التشريعية الرامية إلى تنزيل أهداف تنويع وتحسين جودة العرض التربوي والمثيرة لمخاوف المهنيين. أطلق المغرب، سنة 2015، ورشا وطنيا لإصلاح التعليم، حدد إطاره بموجب الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 والقانون الإطار رقم 51.17. وإذا كان المهنيون العاملون في القطاع استحسنوا هذه المراجعة التشريعية المنتظرة، إلا أنهم أبدوا مخاوفهم، على الخصوص، بشأن الالتزامات المرتبطة بالاستثمارات الخاصة في القطاع، من بينها تحديد رسوم وواجبات التمدرس.

تعدد الهيئات المكلفة بمراقبة المؤسسات التعليمية الخصوصية وتداخل مهامها. تشتغل المؤسسات التعليمية الخصوصية تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، التي أسندت إليها وإلى الأجهزة التابعة لها عدة مهام. غير أنه هذه الوصاية تطبعها جملة من أوجه القصور التي تنعكس على أداء هذا النمط من التعليم وجودته.

آليات دعم لا تخدم الأهداف المسطرة والمراد تحقيقها. ويتعلق الأمر، على وجه خاص، بمساهمة هذا النمط من التعليم في دعم الجهود الوطنية لتشجيع تمدرس الأطفال وضمان توزيع جغرافي منصف، وتحقيق توازن في العرض التربوي وفقا للحاجيات والندرة.

ضعف الرقابة الممارسة من طرف جمعية أباء وأولياء التلاميذ، ما ينعكس على دينامية سوق التعليم المدرسي الخصوصي.

ج. توصيات مجلس المنافسة

انطلاقا من التحليل الذي قام به مجلس المنافسة والخلاصات المتوصل إليها، أصدر هذا الأخير مجموعة من التوصيات لتحسين ظروف ممارسة المنافسة في سوق التعليم المدرسي الخصوصي، وتضم:

- ***صياغة إطار تعاقدي جديد يحدد الأهداف ومسؤوليات مؤسسات التعليم الخصوصي والدولة والأجهزة التابعة لها***، بهدف إمداد الفاعلين برؤية واضحة حول الاختيارات الاستراتيجية والوسائل المراد تعبئتها وفقا لخارطة طريق وثيقة الصلة؛
- ***إعادة النظر في الإطار القانوني قصد مواكبة التحولات التي تعرفها سوق التعليم المدرسي الخصوصي، والاستجابة للتحديات التي تواجهها المنظومة التربوية الوطنية***،

لاسيما مراجعة نظام الترخيص لولوج السوق، وتشجيع نظام حرية الأسعار، وإعادة النظر في تصنيف خدمات النقل المدرسي المقدمة من قبل المؤسسات التعليمية الخصوصية، وتفعيل المقتضيات القانونية المؤطرة للتأمين المدرسي؛

- ***إرساء آليات تروم والرفع من دينامية المنافسة بين مختلف الفاعلين في سوق التعليم المدرسي الخصوصي***، بهدف إضفاء نوع من الشفافية في العلاقة التي تجمع المستهلك- المتعلم بالمؤسسة التعليمية من جهة، ودعم وتحفيز الاستثمار في سوق التعليم المدرسي الخصوصي من جهة ثانية؛

- ***إعادة النظر في دور الدولة بهدف ضمان توازن بين الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات التعليم المدرسي العمومي والخصوصي***، لاسيما عبر تكريس مرجعية المدرسة العمومية، وتحسين شروط توظيف هيئة التدريس في التعليم المدرسي الخصوصي وتمتيعها بالامتيازات؛

- ***وضع الدولة لتدابير تروم وتسهيل ولوج الأسر لخدمات التعليم المدرسي الخصوصي***، لاسيما عن طريق توسيع قاعدة الولوج إلى المؤسسات التابعة لهذا التعليم، وفتحها في وجه التلاميذ المتفوقين المنحدرين من أسر معوزة وذات دخل محدود، تكريسا لمبدأي العدالة والتضامن الاجتماعيين؛

- ***إرساء سياسة ترابية مرتبطة بالنماذج التنموية المعدة من قبل الجهات الاثنتي عشر للمملكة***، تتجسد في إبرام شراكات تعاقدية بين الدولة والجهات والقطاع الخاص بغية تعزيز دينامية سوق التعليم المدرسي الخصوصي، لاسيما في الجهات التي تعاني من ندرة في مؤسساته.

2.4 الرأي عدد ر/21/2 بشأن الطلب المتوصل به من لدن وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والمتعلق بتحديد أسعار فحوصات كوفيد- 19

عملا بأحكام المادة 4 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، التي تشترط استشارة مجلس المنافسة مسبقا قبل اتخاذ قرار تقنين أسعار المنتوجات والخدمات، توصل مجلس المنافسة، بتاريخ 31 غشت 2021، بطلب أحيل عليه من لدن وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لإبداء رأيه ***بشأن تحديد أسعار فحوصات كوفيد- 19***، في إطار الاستثناء من مبدأ حرية الأسعار والمنافسة المنصوص عليها في المادة 2 من القانون السالف الذكر.

وأصدر المجلس، في هذا الصدد، رأيه عدد ر/21/2 بتاريخ 06 شتنبر 2021، مذكرا، في الوقت ذاته، بالشرطين الواجب استيفاؤهما لتفعيل المقتضيات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه، والمتمثلان في حدوث ظروف استثنائية أو وضعية غير عادية أو كارثة عامة بشكل واضح للسوق المعنية تستلزم اتخاذ تدابير مؤقتة من جهة، ووجود ارتفاع أو انخفاض فاحش في الأسعار من جهة ثانية.

وبعد التحقق من استيفاء الشرطين المذكورين أعلاه، اعتبر المجلس أنه فيما يتعلق بتطور بنية العرض في سوق فحوصات كوفيد-19، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية المختصة قصد تأمين السوق الوطنية بالإمدادات بشكل متواصل، إلا أن شروط ممارسة منافسة فعالة، من شأنها خلق دينامية تنافسية خلاقة بين المختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية وتشجيعها على استقطاب الزبناء عبر تخفيض الأسعار، لم يتم توفيرها بشكل مسبق. وذكر المجلس أن ضمان السير العادي التنافسي في الأسواق يتطلب أساسا تنويع العرض من خلال تسهيل ولوج أكبر عدد من الفاعلين إليها.

في هذا السياق، كشف التحقيق أن تنامي الطلب على الفحوصات بالنظر للارتفاع المتواصل لحالات الإصابة بالفيروس، لم يواكبه توسيع كاف ومستمر لبنية العرض في السوق بسبب القيود التنظيمية الصارمة المفروضة للولوج إلى شبكة المختبرات المرخص لها إجراء الفحوصات.

وشكلت هذه القيود عائقا حال دون تعبئة كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة لدى المختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية قصد توسيع رقعة الكشف عن الحالات المصابة بالفيروس وتشخيصها بصفة احترازية، والحد من تفشي العدوى واستفحال علاجها.

كما أفضت القيود والشروط القانونية، المنصوص عليها في دفتر التحملات، لاسيما الصيغتين الأولية والثانية منه، والتي استهدفت، وفقا للتصريحات المدلى بها في جلسات الاستماع التي نظمتها مصالح التحقيق التابعة للمجلس، ضبط شروط الولوج إلى شبكة فحوصات كوفيد-19، عن طريق تشديد الشروط التقنية واللوجستية والبشرية اللازمة بشكل غير متناسب، ما ترتب عنه إقصاء عدد كبير من المختبرات الخاصة من الولوج إلى السوق.

في مرحلة أولى، جرى الترخيص لعدد محدود فقط من المختبرات، لم يتعدى 10 مختبرات، لإجراء الفحوصات (في يونيو 2020)، بنسبة بلغت 1,6 في المائة من العدد الإجمالي للمختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية. وانتقل هذا العدد، فيما بعد، إلى 17 مختبرا مرخصا له في غشت 2020، ثم إلى 53 في شتنبر 2020 (بنسبة 8,8 في المائة)، و90 في يناير 2021 (بنسبة 15 في المائة)، و100 في أبريل 2021 (بنسبة 16 في المائة).

وتسببت هذه الوضعية في افتعال ندرة على مستوى العرض، بينما استمر الطلب في الارتفاع بالنظر إلى تزايد حالات الإصابة بالفيروس، ما أسفر عن اختلالات شهدتها سوق فحوصات كوفيد-19 على مستوى:

- عرض وجودة الخدمات المقدمة، لاسيما الازدحام الكثيف التي شهدته وتشهده المختبرات الخاصة المرخص لها بسبب تنامي إقبال المواطنين على الفحوصات، وبشكل يضاعف من خطر التقاط العدوى وتفشي الفيروس؛

- الأسعار المطبقة من طرف المختبرات والتي عرفت ارتفاعا أو عدم انخفاضها، على الأقل، بالرغم من تهاوي أسعار المواد الأولية المرتبطة بها، لاسيما الكواشف والمواد الاستهلاكية الطبية (réactifs et consommables)، فضلا عن انخفاض التكلفة الناتجة عن استهلاك قيمة المعدات (amortissement des coûts liés aux équipements)، والتي لم تعمل بها المختبرات وفقا لتصريحات الأطراف المستمع إليها.

علاوة على ذلك، تكتسي السوق المعنية بفحوصات كوفيد-19 بعدا محليا وليس وطنيا، نظرا للتكاليف المالية ذات الصلة بتنقلات الأشخاص لإجراء هذه الفحوصات في مناطق أخرى.

وتظهر جليا صحة هذا البعد بالنظر إلى الطبيعة المرتبطة بالطلب في السوق (caractère captif de la demande)، إذ يجد طالبو هذه الخدمات أنفسهم مرغمين صحيا أو ملزمين قانونا بإجراء هذه الفحوصات (مسافرون وأرباب عمل وموظفو القطاع العام ومستخدمو القطاع الخاص وغيرهم). وأسفرت جميع هذه العوامل عن أعطاب مست الشق المتعلق بالأسعار، حيث تسببت في الضغط على بنية العرض وخلفت المستوى الحالي للأسعار.

من جهة أخرى، بذلت الوكالة الوطنية للتأمين الصحي وصناديق الاحتياط والضمان الاجتماعيين (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي) جهودا هامة قصد تحديد تعريفة وطنية مرجعية بتشاور مع المهنيين العاملين في القطاع، يتم على أساسها استرجاع المصاريف المتعلقة بفحوصات كوفيد-19 لفائدة المؤمنين الخاضعين لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وقد خلص المجلس إلى أن هذه المفاوضات التي توجت بالتوقيع، بتاريخ 28 أكتوبر 2020، وباتفاق مع المهنيين من أجل تخفيض سعر تفاعل البوليميراز المتسلسل للنسخ العكسي (RT-PCR) في القطاع الخاص من 750 إلى 450 درهم، عرفت تعثرا وصعوبات إدارية حالت دون تنزيل الاتفاق إلى حدود الساعة، رغم أن الوضعية الوبائية الخاصة، التي تعيشها بلادنا، تستدعي التحلي بدرجة كبيرة من المرونة والسلاسة في اتخاذ القرارات الإدارية ومواكبة التطورات السريعة لرقعة تفشي الجائحة.

واعتبر مجلس المنافسة أن آثار قرار الترخيص للمختبرات الخاصة لإجراء فحوصات كوفيد-19، بناء على شروط، على بنية العرض والأسعار، لن تتحقق إلا على المدى المتوسط.

ويرى، بالتالي وبالرغم من هذا الولوج المشروط، أن قرار الحكومة القاضي بتنظيم أسعار فحوصات الكشف عن فيروس كوفيد-19، بصفة مؤقتة، تعلله ظروف السياق التنافسي الحالي للسوق، ويجب أن يراعي الحالات التالية:

- **فيما يتعلق بأسعار الفحوصات المراد تحديدها**: يجب أن يتم ذلك بشكل:

- يؤمن مستويات منطقية ومحفزة من هامش الربح قصد تشجيع فاعلين جدد على دخول السوق وتوفير شروط ممارسة المنافسة مع المختبرات الخاصة، المرخص لها حاليا إجراء الفحوصات، وخلق دينامية تنافسية جديدة وفعالة؛

- يحول دون منح امتياز تنافسي للفاعلين، المرخص لهم حاليا إجراء الفحوصات، طالما أن تواجدهم بشكل مسبق في السوق أتاح لهم إمكانية تخفيض التكلفة عن طريق استهلاك قيمة المعدات (amortissement des coûts liés aux équipements)؛

- يضمن عدم اقتصار سعر البيع للعموم على تسقيف هامش ربح المختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية فقط، بل يجب أن يراعي أيضا هوامش جميع المتدخلين في سلسلة الإنتاج والتوريد، خاصة منتجو ومستوردو الكواشف والمواد الاستهلاكية الطبية اللازمة لإجراء الفحوصات؛

- **فيما يرتبط بتوسيع قاعدة العرض وضمان مزيد من الإنصاف للولوج إلى فحوصات كوفيد-19**: يرى المجلس أن التصدي لجائحة كوفيد-19 يتطلب اعتماد مقاربة استباقية واحترازية تمنح الأفضلية لفتح السوق في وجه فاعلين جدد من خلال تخفيف شروط الولوج.

ومن شأن هذا الإجراء أن يسمح بتسهيل ولوج المواطنين إلى الكشوفات بشكل أفضل عبر توفيرها بأثمنة مناسبة تراعي قدرتهم الشرائية، لاسيما الفئات غير المستفيدة من التغطية الصحية، علما أنه، وإلى حدود الساعة، لازالت مسألة استرجاع المصاريف المتعلقة بالفحوصات السالفة الذكر عالقة بالنسبة للفئات الخاضعة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض (10 في المائة من العدد الإجمالي للسكان)؛

- أوصى المجلس كذلك **بالانفتاح على تقنيات وتكنولوجيا أخرى للكشف عن فيروس كوفيد-19**، لاسيما الفحوصات الجزيئية وفحوصات المستضدات (antigéniques) والفحوصات المصلية (sérologiques)، وعلى التجارب المعمول بها في عدة بلدان، ويتم ذلك من خلال:

- تمكين جميع مهنيي الصحة من إجراء فحوصات المستضدات؛

- تسهيل ولوج المواطنين إلى فحوصات الكشف الذاتي (autotests) بهدف الوقاية وكبح تفشي عدوى الفيروس، مع العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حسن استعمالها.

3.4 الرأي عدد ر/21/3 بشأن الدراسة المتعلقة بمدى احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة على إثر الارتفاع الذي شهدته أسعار بيع هذه المادة في السوق الوطنية

أ. مقدمة عامة وموضوع طلب الرأي

1. تقديم مضمون الطلب وسياقه

توصل مجلس المنافسة بطلب من مجلس النواب، قدم من طرف اللجنة الدائمة للقطاعات الإنتاجية، قصد إبداء رأيه بشأن مدى احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة على إثر الارتفاع الذي شهدته أسعار هذه المادة في السوق الوطنية.

2. الإطار القانوني لطلب الرأي

يأتي طلب الرأي السالف الذكر في سياق مقتضيات المادة 5 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، التي تنص في فقرتها الأولى على أنه "يمكن استشارة المجلس من طرف اللجنة الدائمة للبرلمان في مقترحات القوانين، وكذا في كل مسألة متعلقة بالمنافسة، وفقا لأحكام النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان".

كما يندرج في إطار إعمال الاختصاصات الاستشارية وغير التنازعية المنوطة بمجلس المنافسة، إذ لم ينكب هذا الأخير على البت في السلوك التنافسي للفاعلين في سوق زيوت المائدة أو تطرق إلى التكييف القانوني لممارساتهم من منظور القانون المتعلق بالمنافسة.

ب. أبرز الخلاصات المتوصل إليها

خلصت الدارسة المنجزة في سياق طلب الرأي الحالي إلى أن الزيادات المسجلة على مستوى أسعار بيع زيوت المائدة في السوق الوطنية تعزى إلى تضافر عاملين موضوعيين مرتبطين ببنية السوق ذاتها من جهة، وبتطورات السوق الخارجية ذات الصلة بها من جهة ثانية.

1. العوامل المرتبطة ببنية السوق الوطنية

- ***إنتاج فلاحي شبه منعدم من الحبوب الزيتية***

يعاني المغرب من عجز بنيوي في مجال المواد الأولية المستعملة لإنتاج زيوت المائدة، حيث يتم استيراد حوالي 98,7 في المائة من الاحتياجات الداخلية للبلاد، بالأساس، على شكل زيوت نباتية خام. وتصل نسبة مساهمة الحبوب الزيتية المنتجة محليا إلى 1,3 في المائة فقط.

- ***صناعة زيتية تتسم بشبه غياب لأنشطة تثمين (trituration) الإنتاج***

أفضى ضعف الإنتاج المحلي للحبوب الزيتية، علاوة على حذف الرسوم الجمركية على واردات الزيوت النباتية الخام والكعك (tourteaux)، إلى تراجع تنافسية نشاط استخلاص الزيوت النباتية الخام إلى حد كبير (حيث تنشط شركتا "لوسيور كريسطال" و"معامل الزيت بسوس بلحسن"). ما أدى إلى توقف شبه كلي لهذا النشاط، إذ يمثل فقط نسبة 3,5 في المائة من الحجم الإجمالي للزيوت المصفاة على الصعيد الوطني، تصل منها نسبة الزيوت الخام المستخلصة باستعمال الحبوب الزيتية المستوردة إلى 2,2 في المائة ونسبة الزيوت الخام المستخلصة باستعمال الحبوب الزيتية المنتجة محليا إلى 1,3 في المائة.

- ***ثلاثة بلدان تستحوذ على جل واردات المغرب من الزيوت النباتية الخام***

يؤمن المغرب إمداداته من الزيوت النباتية الخام انطلاقا من ثلاثة بلدان، إذ تبلغ نسبة وارداته القادمة منها 95 في المائة: يزود الاتحاد الأوروبي منها المغرب بنسبة تصل إلى 54 في المائة، متبوعا بالأرجنتين بنسبة 34 في المائة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7 في المائة.

كما يشكل المغرب أحدا البلدان العشر الأوائل المستوردة للزيوت على الصعيد العالمي، ويعزى ذلك لغياب الإنتاج المحلي من الحبوب. إضافة إلى كون البلدان الأكثر استهلاكا لزيوت المائدة هي، في نفس الوقت، من أكبر المنتجين لها.

- ***نشاط تصفية الزيوت النباتية يوازيه هوامش ربح منطقية***

يتسم نشاط تصفية الزيوت النباتية الخام بقدرات تنافسية كبيرة بسبب ضعف واردات المغرب من الزيوت المصفاة. غير أن هذه السوق تظل محمية بفضل الحواجز غير الجمركية المطبقة والمتعلقة بقواعد المنشأ، حيث لا يشمل الإعفاء من الرسوم الجمركية سوى الزيوت النباتية الخام المستخلصة من حبوب الصويا والمنتجة على صعيد بلدان الاتحاد الأوروبي. غير ذلك يتم تطبيق تعريفة جمركية بنسبة 40 في المائة.

- ***عرض متمركز في ثلاث جهات وطلب محلي تهمين عليه زيوت الصويا***

تستحوذ ثلاث جهات على مجموع الإنتاج الوطني من زيوت المائدة، والتي تعد، في نفس الوقت، من أكبر المناطق المستهلكة لها على الصعيد الوطني.

وتبلغ نسبة استهلاك الأسر من هذه الزيوت 73 في المائة من أصل 90 في المائة من العرض الإجمالي الموجه نحو الاستهلاك المحلي، بينما تستهلك الشركات النشطة في قطاع الصناعات الغذائية حوالي 17 في المائة.

وتعد زيوت الصويا الأكثر استهلاكا في السوق الوطنية (اعتبارا لاعتدال سعرها)، إذ تمثل نسبة 90 في المائة من الحجم الإجمالي للاستهلاك المحلي.

وعلاقة بقنوات التسويق، تغطي أشكال التوزيع التقليدية، المتشكلة من تجار الجملة ونصف الجملة والتقسيط، نسبة 88 في المائة من الطلب الوطني على زيوت المائدة، بينما لا تتعدى نسبة التوزيع العصري، المتمثل في مراكز التسوق الكبيرة والمتوسطة، 12 في المائة.

- ***شروط ولوج تضعف جاذبية سوق المائدة***

يرتبط الولوج إلى سوق زيوت المائدة بوجوب استيفاء مجموعة من الشروط، من ضمنها الحصول على رخصة صحية من المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، والتوفر على الإمكانيات المادية اللازمة للاستثمار في أداة الإنتاج وفي شبكة التوزيع.

ينضاف إلى ذلك الخصائص البنيوية الأخرى ذات الصلة، من جهة، باستقرار مستوى العرض والطلب في السوق وضعف هوامش الربح على مستوى الإنتاج، ومن جهة ثانية، ببنية السوق المتسمة باحتكار الأقلية وبهيمنة شركة "لوسيور كريسطال" التي تعتمد على استراتيجية محفظة العلامات التجارية بالنظر إلى تنوع نشاطها.

وثمة ثلاثة عوامل تضاعف من حدة هذه الوضعية والتي تعيق ولوج المستثمرين الجدد إلى السوق، وتتمثل في درجة نضج السوق، ووفورات الحجم التي تميز قطاع زيوت المائدة، وارتباط السوق المحلية بالواردات.

- ***سوق إنتاج تتسم بنسبة عالية من التركيز واحتكار الأقلية من الشركات داخلها***

تتسم سوق زيوت المائدة بدرجة عالية من التركيز، إذ يستحوذ الفاعل التاريخي، المتمثل في شركة "لوسيور كريسطال"، على حوالي 45 إلى 50 في المائة من حصص السوق الإجمالية. وتبلغ الحصة السوقية التراكمية لذات الشركة وشركة "معامل الزيوت بسوس بلحسن" أزيد من 80 في المائة من رقم معاملات السوق الإجمالية. كما تصل الحصة التراكمية للشركات الثلاثة الأولى، أي "لوسيور كريسطال" و"معامل الزيوت بسوس بلحسن" و"صافولا"، إلى 95 في المائة.

من جهة أخرى، ظلت بنية توزيع الحصص السوقية لسوق زيوت المائدة مستقرة ولم تشهد تغييرا كبيرا خلال الخمس سنوات الأخيرة. غير أن التراجع المستمر الملاحظ في فارق حصة السوق بين شركة "صافولا" والفاعلين الرائدين في السوق، يخفف من حدة الوضع.

- ***بنية سوقية ملائمة لتنسيق محتمل بين الفاعلين***

يعد نضج سوق زيوت المائدة واستقرار مستوى العرض والطلب داخلها، إلى جانب وجود حواجز دخول بنيوية واستراتيجية، عراقيل حقيقية تحول دون ولوج فاعلين جدد قادرين على تغيير البنية الحالية للسوق.

ومن شأن المستوى المرتفع للتركيز داخل هذه السوق والتطور الموازي لحصص سوق الشركات المتنافسة خلال الخمس سنوات الأخيرة علاوة على شفافية السوق، أن يؤثر على الوضع التنافسي للسوق من خلال إمكانية إلمام الفاعلين بسهولة بسلوك الأطراف المتنافسة، خاصة إزاء مستوى الأسعار المطبقة.

- ***استقرار مستوى العرض والطلب في سوق زيوت المائدة بالمغرب***

يقدر حجم رقم معاملات سوق زيوت المائدة في المغرب بحوالي 6 مليار درهم (باحتساب مختلف العملاء سواء المستهلك النهائي أو الشركات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية أو العملاء الأجانب).

ويظهر أن سوق إنتاج زيوت المائدة بلغت مرحلة من النضج، إذ لم تتجاوز النسبة السنوية للنمو داخلها 1,5 في المائة خلال الخمس سنوات الأخيرة، أي ما يعادل نصف معدل النمو السنوي المحقق خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2011 والذي بلغ 3,6 في المائة.

- ***هيمنة قنوات التوزيع التقليدية تمكن المتدخلين فيها من تحقيق هوامش ربح مرتفعة***

يطرح التوزيع التقليدي، المهيمن على قنوات توزيع زيوت المائدة لفائدة المستهلك النهائي، عدة إشكالات متعلقة بتحديد الأسعار. وعادة ما تطبق محلات البيع بالتقسيط أسعار بيع زيوت المائدة المعلنة من طرف الشركة الرائدة على باقي منتوجات زيوت المائدة المنتجة من قبل الشركات المنافسة. فضلا عن ذلك، تقوم هذه المحلات بتطبيق الزيادات بصفة تلقائية، بينما تؤخر تفعيل التخفيضات لحين نفاذ مخزونها من زيوت المائدة التي تم توريدها قبل تغيير الأسعار.

2. **العوامل المرتبطة بالسوق الخارجية**

- ***ارتفاع كبير في أسعار الزيوت النباتية الخام في السوق الدولية مع الشروع في تخفيف القيود الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19***

شهدت أسعار المواد الولية الزيتية في السوق العالمية ارتفاعا كبيرا مع بداية النصف الثاني من سنة 2020، الذي تزامن مع الشروع في رفع تدابير الإغلاق التي صاحبت تفشي جائحة كوفيد-19. كما عرف مؤشر منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بأسعار الغذاء، الذي يستعمل لقياس التباين الشهري في الأسعار الدولية لهذه المنتجات، زيادة قدرت بنسبة 29 في المائة ما بين سنتي 2019 و2020.

وتتضافر عدة عوامل تسببت في الزيادات القياسية لأسعار زيوت المائدة في السوق الدولية، من بينها انخفاض العرض في سوق زيوت النباتية الخام مقارنة بالفترة الممتدة من 2018 إلى 2019، وانتعاش الطلب على هذه المواد من قبل الدول المستوردة خلال النصف الثاني من سنة 2020، ولجوء بعض البلدان إلى تعزيز احتياطاتها الاستراتيجية من هذه الزيوت، وتصاعد مضاربات المستثمرين في سوق المواد الأولية الغذائية.

وفي ماي 2021، بلغ سعر الطن من الزيوت الخام لحبوب الصويا أكثر من 1.600 دولار أمريكي، مسجلا ارتفاعا بنسبة ناهزت 196 في المائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 (557 دولار أمريكي في ماي 2020).

- ***تفاقم تكلفة المواد الأولية الزيتية بسبب الارتفاع المتزامن لأسعار النقل والطاقة في السوق الدولية***

تفاقمت الزيادات الأخيرة في أسعار المواد الأولية نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف الشحن ونقل السلع على الصعيد الدولي، وتنامي الطلب على المواد الأولية خلال الفترة الأخيرة التي اتسمت بالتعافي السريع للاقتصاد العالمي، علاوة على الأزمة الناجمة عن قلة الحاويات والاكتظاظ المسجل على مستوى بعض الموانئ الدولية.

- ***ترابط قوي بين أسعار زيوت المائدة المطبقة في السوق الوطنية وأسعار المواد الأولية في السوق الدولية***

كشفت المعطيات ذات الصلة بتطور سعر بيع زيوت المائدة، مقارنة بتطور تكلفة شراء الزيوت النباتية الخام (72 في المائة من كلفة الإنتاج)، أن هاذين الأخيرين شهدا تطورا بنفس الوتيرة، وبمعدلات تغير جد متقاربة، خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020. ويلاحظ أن مستوى ارتفاع أسعار زيوت المائدة كان أقل حدة من مستوى ارتفاع تكاليف الاستيراد خلال الفترة الممتدة ما بين متم سنة 2020 ومارس 2021 والمتزامنة مع ارتفاع أسعار البيع على مستوى السوق الوطنية.

ويتبين من تحليل المعطيات المتعلقة بمعامل الارتباط بين تطور تكاليف المواد الأولية الزيتية وتطور أسعار بيع زيوت المائدة أن هذا الأخير مرتفع للغاية، إذ بلغ 0,86 خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 و0,90 في 2020.

- ***تقارب في تطبيق الزيادات في أسعار زيوت المائدة لدى الشركات المنتجة***

كشف تحليل المعطيات ذات الصلة بقيمة الزيادة في الأسعار وتواريخ تطبيقها وجود تقارب كبير بين الشركات الثلاثة الكبرى، والمتمثلة في "لوسيور كريسطال" و"معامل الزيوت بسوس بلحسن" و"صافولا".

وتعد الشركة الرائدة، في أغلب الأحوال، السباقة في تحديد الأسعار الجديدة، وتنهج الشركات الأخرى الفاعلة في السوق نفس الأسلوب خلال فترة وجيزة (تمتد من 3 إلى 5 أيام).

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الرائدة تعمل على برمجة التغييرات في سعر بيع الزيوت في ظرف أسبوع قبل حلول تاريخ تطبيقها، بينما تطبق الشركات المنافسة الأخرى التغييرات ذاتها في اليوم الموالي من تاريخ إعلانها.

على ضوء تحليل العوامل الآنفة الذكر، يستخلص أن الزيادات الأخيرة التي عرفتها أسعار زيوت المائدة في السوق الوطنية راجعة من جهة، لأوجه القصور الهيكلية التي تميز سلسلة القيمة المرتبطة بالحبوب الزيتية وإنتاج زيوت المائدة ومن جهة أخرى، لعناصر ظرفية مقترنة بتقلبات أسعار المواد الأولية الزيتية بالسوق الدولية وكذا لتكاليف الطاقة ونقل السلع على المستوى الدولي.

ت. التوصيات الرئيسية

انطلاقا من عناصر التحليل المذكورة سلفا وعلى ضوء الخلاصات المتوصل بها، أصدر مجلس المنافسة جملة من التوصيات من شأنها المساهمة في ضمان حسن سير المنافسة في السوق الوطنية لزيوت المائدة.

- ***دعم الإنتاج الفلاحي المحلي لسلسلة الحبوب الزيتية في مراحلها الأولية***

أخذا بعين الاعتبار الإمكانيات الواعدة التي يتوفر عليها المغرب في مجال إنتاج الحبوب الزيتية السنوية، التي تصل إلى أكثر من 600.000 هكتار، يتعين إيلاء الأولوية والأهمية للإنتاج المحلي المرتبط بهذه الحبوب الزيتية في مراحله الأولية.

ويوصي مجلس المنافسة بتمديد العمل بالتدابير ذات الصلة بعقد البرنامج 2013-2020 عبر إدماج الاستراتيجية الجديدة المعنية بـ "الجيل الأخضر 2020-2030".

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المالية التي ستمنحها الدولة، في هذا السياق، لا يمكن مقاربتها فقط من منطلق كونها نفقات إضافية مدرجة بالميزانية بل كذلك كسبيل نحو خفض التبعية للسوق الدولية.

- ***تشجيع استهلاك زيت الزيتون للحد من التبعية الناجمة عن استهلاك زيت المائدة بشكل جزئي***

مراعاة للإمكانيات التي توفرها سلسلة الزيتون على مستوى الإنتاج الفلاحي ومن أجل سد العجز في إنتاج زيوت المائدة جزئيا على الصعيد الوطني، يوصي المجلس بالاستثمار في إنجازات إنتاج زيت الزيتون الحالي.

ويتم ذلك من خلال مضاعفة العرض المتوفر من زيت الزيتون، والتسريع من وتيرة تحديث المعاصر التقليدية المنتجة لأكبر حصة والمخلفة لخسائر مهمة[8] وتطبيق الممارسات الدولية في مجال العرض والطلب عن طريق تشجيع المهنيين والمستهلكين، على حد سواء، على الانتقال التدريجي لإنتاج واستهلاك زيت الزيتون الممزوج بزيت البذور.

- ***تعزيز قدرات التخزين وإعادة تشغيل خط الأنبوب الرابط بين شركة "La Costoma" وميناء الدار البيضاء***

يقترح المجلس إعادة تشغيل خط الأنبوب الرابط بين مخازن شركة "La Costoma" وميناء الدار البيضاء بهدف خفض تكاليف تفريغ ونقل الزيوت الخام ومدة استغلال أرصفة الميناء، والرفع من قدرات التخزين الوطنية لبلوغ هدف إنتاج 120.000 طن من الزيوت الخام، أي ما يعادل 3 أشهر من استهلاك هذه المادة الحيوية، فضلا عن استغلال رصيف خاص يمنح الأولوية لاستقبال سفن شحن المواد الاستراتيجية لتفادي تكاليف الانتظار قبل تفريغ المواد الأولية الزيتية المستوردة.

ومن تم، قد يسهم تفعيل هاتان الآليتان في تقليص تكلفة المادة الخام، وبالتالي، تخفيض سعر البيع النهائي لزيت المائدة.

- ***حث الفاعلين في سوق زيوت المائدة على استخدام الآليات المتاحة بهدف تغطية المخاطر***

من أجل إزالة حالات الغموض المرتبطة بتقلبات أسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي وتمكين الفاعلين من التوفر على رؤية بشأن وضعية السوق، يوصي المجلس بتسهيل ولوج الفاعلين، الراغبين في ذلك، لجميع الآليات المتاحة التي ستمكنهم من التخفيف من المخاطر ذات الصلة بتقلبات الأسعار وأسعار صرف العملات، بما في ذلك استخدام آليات الحماية من المخاطر مثل التحوط "hedging".

وتوفر هذه الآليات ثلاث مزايا، على الأقل، تتمثل في تأمين تخزين المواد الأولية، والتخفيف من حدة المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار المواد الأولية في السوق الدولية، والتخفيف من تداعيات هذه التقلبات على أسعار البيع للمستهلك النهائي.

- ***تدعيم المنافسة بين الفاعلين على مستوى نقاط البيع***

يقترح المجلس تشجيع المنتجين على تطبيق الأسعار الموصى بها وطبعها على مستوى عبوة التعبئة البلاستيكية. وسيمكن هذا الإجراء المستهلك النهائي من التمييز بين العلامات التجارية المتوفرة في السوق وخلق منافسة عبر الأسعار بين المنتجين، لصالح المستهلك باستفادته من التخفيضات المطبقة من قبل الشركات المنتجة لزيوت المائدة.

[8] يناهز المردود الإنتاجي للوحدات التقليدية 14 في المائة مقارنة مع نسبة استخراج الزيوت التي تصل إلى 22 في المائة بالنسبة لصنف « Picholine » المغربية كاملة النضج.

- ***تحديث قنوات التوزيع التقليدية***

اعتبارا للأهمية القصوى التي تكتسيها في مجال توزيع المنتوجات المستهلكة على نطاق واسع (بنسبة تبلغ 88 في المائة) والفارق الكبير بين سعر البيع لحظة خروج المنتوج من الوحدة الصناعية وسعر البيع النهائي للمستهلك، يوصي المجلس بالتسريع من وتيرة تحديث قنوات التوزيع التقليدي قصد تقليص عدد المتدخلين، وبشكل يمكن من تخفيض هوامش الربح المقرونة بنشاط التوزيع، إلى مستويات منطقية، وتخفيض، بالتالي، أسعار البيع للمستهلك النهائي.

4.4 الرأي عدد ر/21/4 بشأن مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه بالمغرب، وبتغيير القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء

أ. سياق طلب الرأي

توصل مجلس المنافسة، بواسطة الرسالة المسجلة بتاريخ 31 دجنبر 2019 تحت عدد 19/ر/113، بإحالة من لدن رئيس الحكومة، يطلب فيها رأي المجلس بشأن مضامين المواد من 7 إلى 10 ومن 11 إلى 15 من مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه.

ويتمحور طلب الرأي حول القواعد المؤطرة "للحق الممنوح بصفة حصرية لشركة التموين قصد استيراد وشراء الغاز الطبيعي من المنتجين المحليين" وكذا "الامتياز" الذي تحظى به شركة النقل لمزاولة نشاط النقل في مجموع التراب الوطني.

غير أنه، وبعد مباشرة مسطرة التحقيق في طلب الرأي، حيث كان أعضاء مجلس المنافسة على وشك تسلم التقرير النهائي، أحال رئيس الحكومة، للمرة الثانية، صيغة جديدة من مشروع القانون على المجلس، بتاريخ 26 أكتوبر 2020، قصد إبداء الرأي بشأنها من جديد.

وتضمنت الصيغة الثانية من مشروع القانون، المؤرخة في 26 أكتوبر 2020، والمعروضة على أنظار المجلس من أجل تقييم مضامينها، تعديلات عميقة تختلف من حيث الشكل والمضمون، مقارنة بالصيغة الأولية المتوصل بها يوم 31 دجنبر 2019.

وهمت هذه التعديلات أساسا المحاور التالية:

- الانتقال من وضعية الاحتكار القانوني الذي تحظى به "شركة التموين" إلى نظام حر ومفتوح في وجه جميع المرشحين المستوفين للشروط المنصوص عليها في مشروع القانون، ويتم ذلك وفقا لنظام منح ترخيص إداري؛
- إدراج مفهوم مورد الملاذ الأخير بهدف ضمان استمرارية الخدمة العمومية، تناط به مهمة إمداد المستهلك النهائي بالغاز الطبيعي في حالة عجز المورد أو الموزع، المتعاقد معه، عن القيام بهذا الأمر، ولمدة لا تتعدى 12 شهرا؛

- إحداث مسير شبكة النقل الذي يعد بمثابة شركة عمومية مجهولة الإسم، تتوفر على مجلس إداري وتناط بها مهمة تصميم وإنجاز واستغلال وتدبير وصيانة وتطوير أشغال النقل والتخزين الاستراتيجي للغاز الطبيعي في مجموع التراب الوطني؛
- تخويل مسير شبكة النقل سلطة تفويض مهام إنجاز واستغلال أو هما معا، المنشآت الغازية للشركات الخاصة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز وتقوية المساطر المنظمة لولوج الغير للبنيات التحتية التابعة لمسير شبكة النقل بشكل يراعي مبادئ الشفافية؛
- تخصيص عدة مقتضيات تعنى بشرح وتفسير نظام منح الترخيص لممارسة أنشطة التوزيع (المواد من 25 إلى 35)، من لدن كل شخص اعتباري يتوفر على رخصة توزيع صالحة لمدة 15 سنة قابلة للتجديد مرة واحدة. وتتولى الإدارة المختصة منح هذا الترخيص، بعد إعلان طلب عروض، لكل شخص اعتباري يتوفر على المؤهلات التقنية والموارد المالية اللازمة لضمان حسن سير أنشطة توزيع الغاز الطبيعي؛
- كذلك تميزت هذه الصيغة المراجعة بتخويل المنتج المحلي وضعية موزع على الصعيد الوطني دون الاضطرار إلى الحصول على موافقة مسبقة؛
- تحويل الهيئة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء إلى الهيئة الوطنية لضبط قطاع الطاقة وإسنادها مهام جديدة، من بينها نشر تقرير سنوي حول حصيلة مراقبة طرق سير سوق الغاز الطبيعي، والسهر على احترام قواعد المنافسة الحرة فيها، وإبداء رأيها بشأن طلبات منح الترخيص، وإنجاز دراسات حول وضعية قطاع الغاز الطبيعي، فضلا عن نشر وتعميم جميع المعلومات الرامية إلى إبقاء الفاعلين في القطاع على اطلاع بكل المستجدات، بما فيهم المستهلكون، وتحديد سعر بيع الغاز الطبيعي من لدن الموزع، وكيفيات احتسابه من لدن موزعي وموردي الملاذ الأخير.

وتبعا لدراسة وتحليل مضامين الصيغة الجديدة، عرضت مديرية التحقيقات تقريرها على أنظار أعضاء مجلس المنافسة خلال الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ فاتح أبريل 2021. غير أن أعضاء المجلس قرروا إرجاء البت في مشروع الرأي لكون رئيس الحكومة كان بصدد إحالة نسخة جديدة من نفس المشروع على المجلس للمرة الثالثة، والتي تم التوصل بها يوم 10 يونيو 2021.

ولم تتضمن النسخة الجديدة تغييرات جوهرية مقارنة بالصيغة الثانية، إذ حافظت على نفس المقتضيات ذات الصلة بكل من الاحتكار الممنوح لمسير شبكة النقل، وحق التوزيع الجهوي للغاز الطبيعي بصفة حصرية.

وشملت التغييرات الجديدة أساسا حذف المقتضيات المتعلقة بمورد الملاذ الأخير (المواد من 10 إلى 13)، وكذا حذف الأحكام التي تلزم الإدارة بتعليل قرار رفض طلب منح الترخيص بالتموين بالغاز الطبيعي (المادة 6) وتوزيعه (المادة 27)، بالإضافة إلى إلغاء الصلاحيات المخولة للهيئة الوطنية لضبط قطاع الطاقة ذات الصلة بتحديد كيفيات احتساب سعر بيع الغاز الطبيعي (الفقرة 6 من المادة 50).

وشرع مجلس المنافسة، على ضوء هذه الصيغة الجديدة، في عقد جلسات استماع جديدة للأطراف المعنية بقطاع الغاز الطبيعي طيلة شهر يوليوز 2021، ويتعلق الأمر بالوزارة المكلفة بالطاقة، ووزارة الصناعة، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، والوكالة المغربية للطاقة المستدامة، والمكتب الشريف للفوسفاط، وفيدرالية الطاقة، وشركة "Sound Energy".

ب. خلاصة

أخذا بعن الاعتبار عدم استكمال إرساء قطاع الغاز الطبيعي، يتعن استغلال هذه الوضعية قصد الاستفادة من المزايا التي توفرها المنافسة في هذه السوق، وتفادي تكريس الأوضاع المهيمنة في هذه الأخيرة، وإرساء الاحتكارات ومنح حقوق التوزيع بصفة حصرية، ما قد ينعكس سلبا على تطوير القطاع.

وحيث إن الاحتكار الممنوح لمسير شبكة النقل في توفير جميع الخدمات ووسائل النقل من شأنه عرقلة التطور السريع لسوق الغاز الطبيعي، وتنوع وسائل النقل وابتكار وسائل تكنولوجية جديدة للنقل، وحرية المقاولة الممنوحة للموردين المكلفين بالتموين والموزعين؛

وحيث إن هذا الاحتكار قد يهدد بإغلاق ذات السوق، ويشكل عقبة أمام دخول فاعلين جدد، ويحول دون توسيع نشاط الفاعلين المتواجدين في السوق، بشكل يضر بمصلحة المستهلكين الوسطاء؛

وحيث إنه لا توجد ضمانات لقيام مسير شبكة النقل بإنجاز الاستثمارات المطلوبة للنهوض بالمنشآت الغازية؛

وحيث إنه لا يوجد ما يبرر منح الاحتكار، المذكور أعلاه، نظرا لتراجع طلب مستهلكي الغاز بالجملة مثل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الشريف للفوسفاط؛

وحيث إن منح حق التوزيع الترابي الحصري لا يأخذ في الحسبان مستوى التنمية في الجهة، ومعدل الاستهلاك الحالي، والطلب المحتمل على الغاز المسال، وكذا قدرات الاستهلاك، والكثافة السكانية؛

وحيث إن منح أي حق من هذا القبيل يحول دون تطوير سوق تنافسية، لأنه يكرس الوضع المهيمن الذي يتمتع به الفاعلون التاريخيون، لاسيما موزعو الحلول البديلة مثل غاز النفط المسال، بالإضافة إلى خطورة استغلال وضعهم المهمين بشكل تعسفي إزاء العملاء الصناعيين المتعاملين معهم؛

وحيث إن الوكالة الوطنية لضبط قطاع الطاقة تقوم بتحديد سعر بيع الغاز الطبيعي من لدن الموزع، بعد استطلاع رأي الإدارة، ودون التقيد بالمقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة وكيفيات احتساب السعر؛

وحيث إن ذات الوكالة تقوم بتحديد كيفيات احتساب سعر بيع الغاز الطبيعي؛

وحيث إن مشروع القانون يعزز مجالات تدخل السلطة الحكومية المكلفة بالطاقة، ويحد من صلاحيات الوكالة المذكورة في تقنين قطاع الغاز الطبيعي؛

وحيث إن الوكالة تتمتع بصلاحيات محدودة لا تسمح لها بالاضطلاع الأمثل بمهامها في مجال تقنين قطاع الغاز الطبيعي؛

وحيث إن الفقرة 2 من المادة 50 من مشروع القانون تخول للوكالة السهر على ضمان التقيد بقواعد المنافسة الحرة في سوق الغاز الطبيعي؛

وحيث إن مقتضيات مشروع القانون تفتقر إلى الدقة والوضوح، لاسيما فيما يتعلق بممارسة نشاطي التوزيع والتموين؛

وحيث إن مشروع القانون يحيل على 11 نصا من النصوص التنظيمية من أجل تحديد كيفيات منح رخص التموين والتوزيع أو حتى كيفيات الوفاء بالالتزامات المتعلقة بضمان استمرارية الخدمة العمومية؛

لكل هذه الأسباب، يصدر مجلس المنافسة رأيا سلبيا بخصوص مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه بالمغرب، والقاضي بتغيير القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء.

ويقترح المجلس إعادة صياغة نص مشروع القانون، على أساس التقيد بالتوصيات التالية والتي يحيل البعض منها على مشروع النص الحالي.

ت. توصيات مجلس المنافسة

بعد دراسة معمقة لمشروع القانون، معززة بجلسات الاستماع المنظمة بحضور الأطراف المعنية والجهات الفاعلة الرئيسية، يوصي مجلس المنافسة بإعادة صياغة مشروع القانون، موضوع طلب الرأي الحالي، قصد ملاءمته مع قواعد المنافسة الحرة، كما هو منصوص عليها في القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

وتهدف هذه التوصيات إلى:

1.تعزيز رؤية مشروع القانون وقابليته للتنبؤ

من أجل الاستجابة للتطلعات المشروعة للمستثمرين من داخل وخارج المغرب، يتعين توضيح بعض مقتضيات مشروع القانون وتحديدها بشكل دقيق في أفق الحصول على إطار قانوني مفهوم وسهل القراءة، وتعزيز قابليته للتنبؤ من أجل بعث إشارات مطمئنة للمستثمرين المغاربة والأجانب في قطاع الغاز الطبيعي.

وتحقيقا لهذه الغاية، يرى المجلس أنه سيكون من المفيد العمل على:

- التنصيص على ديباجة توضح المبادئ التي جرى اعتمادها والتقيد بها في صياغة مشروع القانون؛
- استثناء الهيدروجين من نطاق تطبيق مشروع القانون نظرا لخصوصياته مقارنة بالغاز الطبيعي؛
- توضيح المقصود بمفاهيم "وقود الغاز الطبيعي" (المادة الأولى) و"المصلحة الاقتصادية المشتركة" (الفقرة الأولى من المادة 13) و"المستهلك المبرر اختياره اقتصاديا" (المادة 27)؛
- تحديد مفهوم "العميل النهائي" مع التدقيق في مختلف الفئات المتدخلة، بمن فيهم منتجو الطاقة وكبار العملاء الصناعيين، وصغار العملاء الصناعيين والمسوقين، والعميل المقيم؛
- تحديد وصف مختلف العملاء الراغبين في شراء الغاز الطبيعي حسب مستوى استهلاكهم؛
- التنصيص صراحة على الأشخاص الذين يتوصلون بجميع الدراسات المنجزة من لدن الوكالة الوطنية لضبط قطاع الطاقة حول قطاع الغاز (المادة 51)؛
- تكريس القواعد ذات الصلة بتصدير الغاز الطبيعي؛
- التمييز بين الأطراف المتنافسة والأطراف غير المتنافسة في السلسلة الغازية، والتنصيص على ذلك في الصياغة الجديدة لمشروع القانون؛
- توضيح الفرق بين أسعار بيع الغاز بالجملة وأسعار البيع بالتقسيط؛
- تكريس مفهوم مورد الغاز الطبيعي (الذي يقوم ببيع الغاز المشترى بالتقسيط للمستهلكين) قصد تفادي أي نوع من الخلط بينه وبين أنشطة الموزع الذي يسهر أيضا على تشييد واستغلال ومراقبة وصيانة منشآت التوزيع، وكذا أنشطة تسويق الغاز الطبيعي للمستهلك النهائي؛

- التنصيص على استشارة مجلس المنافسة في تحديد أسعار بيع الغاز الطبيعي من لدن الموزع، تطبيقا لمقتضيات المادة 2 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (الفقرة الأولى من المادة 28)؛
- وضع حدود فاصلة بين المهام الموكولة للوكالة الوطنية لضبط قطاع الطاقة ومجلس المنافسة (الفقرة 2 من المادة 55)؛
- شرح حالات الظروف القاهرة التي تسمح للمقاولة بقطع سلسلة الإمدادات بالغاز (المادة 47).

2. ضمان قواعد المنافسة على مستوى فرعي النقل والتخزين

اعتبارا للتطور الذي تشهده تكنولوجيا معالجة ونقل الغاز الطبيعي (تكنولوجيا الضغط أو التسييل)، يرى المجلس ألا يتم رهن تطور سوق الغاز الطبيعي بوسيلة تكنولوجية وحيدة للنقل عبر خطوط الأنابيب. ويوصي، بالتالي، بعدم منح احتكار مجموع الخدمات ووسائل النقل لكون ذلك قد يفضي إلى المساس بقواعد المنافسة في سوق هي في طور النمو، ويحول دون ضمان التطور السريع لقطاع الغاز الطبيعي على الصعيد الوطني.

لذلك، يحث المجلس السلطات العمومية على منح الأفضلية لنظام امتياز طويل الأمد حين يتطلب ذلك إنجاز استثمارات ضرورية.

كما يجب إخضاع عمليات إيصال الغاز عبر خطوط الأنابيب باستعمال الوسائل المتنقلة عبر الطرقات أو السكك الحديدية أو الطرق البحرية لقواعد المنافسة الحرة بهدف تنويع مصادر الإمدادات، بطريقة لا يتم من خلالها الاعتماد على مصدر واحد للتموين، وضمان تأمين أسواق البيع بالجملة وبالتقسيط.

فضلا عن ذلك، يجب منح الفاعلين الاقتصاديين (لاسيما المنتجين المحليين المتمكنين من المعارف والمهارات) حرية تشييد واستغلال جميع منشآت النقل، وتطوير محطات الغاز الطبيعي المسال ومنشآت إعادة التغويز، وإخضاع ذلك لمراقبة الوكالة الوطنية لضبط قطاع الطاقة.

ويوصي المجلس أيضا، على غرار ما هو معمول به في إسبانيا، بتمكين الفاعلين، قبل الحصول على التراخيص المطلوبة، من شهادة المطابقة لمتطلبات فصل الأنشطة التي يمنحها مجلس المنافسة.

3. ضمان قواعد المنافسة الحرة على مستوى فرع التوزيع

يوصي المجلس بعدم منح حقوق توزيع الغاز بصفة حصرية على المستوى الجهوي، وحث الفاعلين على تشييد منشآت لتوزيع الغاز. في الواقع، يعتبر المجلس أن توفير شروط

المنافسة في قطاع التوزيع يشكل ضرورة حتمية، بحيث يتعين منح المستهلكين النهائيين، لاسيما العملاء الصناعيين (غير القادرين على الولوج مباشرة إلى شبكة النقل) حق الاختيار بين عدة موزعين (مثل المنتجين المحليين أو المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أو غيره) قصد استباق أي خطر من شأنه الإخلال بقواعد المنافسة من طرف الموزعين التاريخيين المتواجدين حاليا، والذين قد يعمدون إلى التخلي عن استعمال مصادر طاقية، تستخدم حاليا من قبل الشركات الصناعية المتخصصة في إنتاج الفيول وغاز النفط المسال، الانتقال إلى الغاز الطبيعي.

في هذا السياق، يرى المجلس أن الصياغة الجديدة لمشروع القانون تتطلب إضافة مقتضيات تروم تسهيل ولوج الشركات الصناعية الوطنية إلى غاز طبيعي تنافسي يلبي جميع حاجياتها الطاقية ويساهم في تحسين قدراتها التنافسية.

4. تعويض نظام الترخيص بنظام للتصريح

يوصي المجلس، من أجل تفادي الحواجز التنظيمية التي تحول دون دخول السوق، بإعادة النظر في الطريقة التي صيغ بها مشروع القانون قصد حذف نظام الترخيص المسبق، الذي تمنحه السلطة الحكومية المكلفة بالطاقة، بنظام للتصريح المسبق لدى الوكالة الوطنية لضبط قطاع الطاقة، دون الحاجة إلى التنصيص على الإحالة على نص تنظيمي.

5. إعفاء المنتج المحلي من الحصول على رخصة الاستيراد

وعيا منه بإرادة بعض المنتجين المحليين، الراغبين في تطوير فرص إمداد السوق المحلية بالغاز الطبيعي عن طريق ابتكار حلول لاستيراده في مجموع التراب الوطني، يؤيد المجلس إعفاء المنتج المحلي من الحصول على رخصة التمويل قصد تمكينه من استيراد الغاز الطبيعي، اعتبارا لالتزاماته المعبر عنها في إطار الشراكة المبرمة مع الدولة.

6. الحرص على التقيد بمبدأ الفصل بين الأنشطة

يوصي المجلس، في إطار احترام مبدأ الحياد التنافسي، باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان استقلالية مسير أو مسيري شبكة النقل والبنيات التحتية الثقيلة (وحدات التخزين) إزاء البنيات المكلفة بالتوريد والإنتاج، بهدف صيانة شفافية السوق وضمان ولوج عادل ومنصف لجميع الوافدين الجدد.

7. ملاءمة مقتضيات القانون رقم 21.90 المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكاربورات واستغلالها مع أحكام مشروع القانون حول الغاز الطبيعي

يعتبر مجلس المنافسة أن ملاءمة مقتضيات القانون رقم 21.90 المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكاربورات واستغلالها مع أحكام مشروع القانون حول الغاز الطبيعي يكتسي أهمية كبيرة لإعطاء رؤية واضحة للفاعلين في القطاع وتوفير الشروط لضمان ممارسة تنافسية عادلة ومنصفة.

ويعزى هذا الأمر إلى تضمين مشروع القانون لعدة مقتضيات ذات ارتباط بالقانون رقم 21.90، كما هو الحال بالنسبة لأنشطة الغاز الطبيعي التي يزاولها الفاعلون الموقعون على اتفاقيات نفطية، المشار إليهم أعلاه، أو فيما يتعلق بإعفاء المنتجين المحليين من الحصول على رخصة التوزيع، أو فيما يرتبط بمفهوم صاحب أو أصحاب امتياز الاستغلال الشركاء المنصوص عليهما في الفقرة 8 من المادة 2 من قانون الهيدروكاربورات.

وتجدر الإشارة إلى أن المنتجين المحليين، المستفيدين من الإعفاء المذكور أعلاه، يتوفرون، في الواقع، على امتياز لاستغلال الغاز الطبيعي، منحته إياهم الوزارة المكلفة بقطاع الطاقة بمقتضى قانون الهيدروكاربورات السالف الذكر.

8. وضع مسطرة تقنين استباقية لتفادي تداخل الاختصاصات بين الوكالة الوطنية لضبط قطاع الطاقة ومجلس المنافسة

تحقيقا لهذه الغاية، يرى المجلس ضرورة إجراء مراجعة عميقة لطريقة صياغة مشروع القانون، لاسيما في الشق المتعلق بالصلاحيات المخولة للوكالة الوطنية لضبط قطاع الطاقة، إذ يجب التنصيص صراحة على أنها تتمتع بوضع قانوني متميز وتمارس وظائفها بكل استقلالية قصد تمكينها من اتخاذ قراراتها بكل استقلالية، وبعيدا عن أية وصاية من لدن الإدارة أو هيئة سياسية.

في الواقع، يتعين توسيع صلاحيات الوكالة لتمكينها من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها على النحو الأمثل، ومنحها هامش تدخل كاف لضمان ولوج جميع الفاعلين إلى شبكة النقل بشكل يضمن الإنصاف والشفافية، وجعلها المخاطب الرئيسي للفاعلين الناشطين في سوق الغاز الطبيعي.

وعليه، يجب تمتيع الوكالة بصلاحيات تمكنها من تشجيع الفاعلين الاقتصاديين على الوفاء بالالتزامات الملقاة على عاتقهم وعدم الإخلال بها. وبالتالي، لا ينبغي حصر هذه الصلاحيات في مهام المراقبة، بل يجب أن تشمل توجيه السوق في مراحلها القبلية لضمان التقيد بالقوانين التنظيمية القطاعية الجاري بها العمل.

علاوة على ذلك، يوصي المجلس بإعادة النظر كليا في طريقة صياغة المادة 50 من مشروع القانون قصد التدقيق في المهام المخولة مسبقا للوكالة ذات الصلة بضمان التقيد بقواعد المنافسة الحرة في سوق الغاز الطبيعي.

في هذا السياق، يرى المجلس أن تنفيذ هذه المهام يجب أن يتم بطريقة لا تفضي إلى الإخلال بالاختصاصات الأفقية المخولة له بمقتضى الفقرة 2 من المادة الأولى من القانون رقم 104.12.

لذلك، وتفاديا لأي لبس أو غموض، يوصي المجلس باتخاذ التدابير التالية:

- حصر قائمة الصلاحيات الممنوحة للوكالة المذكورة لضمان السير التنافسي السلس في سوق الغاز؛

- التنصيص صراحة على أن مهام الوكالة ليس من شأنها التطاول على المهام الموكولة لمجلس المنافسة، كما هي منصوص عليها في القانون رقم 20.13 المنظم لعمله.

ويكتسي تنسيق عمليات التقنين بين الوكالة والمجلس ضرورة أساسية لتتبع المستجدات الطارئة على سوقي الاستهلاك النهائي للغاز الطبيعي وتوليد الكهرباء على حد سواء، حيث يتحكم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كليا في الطلب على مستوى سوق العملاء الصناعيين، والتي يتسم العرض فيها بظهور خطر هيمنة الفاعلين المختصين في توزيع حلول بديلة مثل غاز النفط المسال.

كما أنه من الضروري إبرام اتفاقية للتعاون بين المجلس والوكالة تهدف، من بين أمور أخرى، إلى تبادل المعلومات بشأن الممارسات المنافية لقواعد المنافسة أو عمليات التركيز التي تتم في القطاع أو إنجاز دراسات مشتركة حول مختلف الجوانب ذات الصلة بالمنافسة في قطاع الغاز الطبيعي.

وتقوم الوكالة، بمقتضى هذه الاتفاقية، بتبليغ المجلس بكل سلوك يهدف إلى تحريف سير المنافسة في القطاع أو أية ممارسات تعاقدية أو مقيدة لحرية المنافسة، بما في ذلك البنود الحصرية التي قد تحول دون تمكين كبار العملاء من التعاقد، في الوقت نفسه، مع أكثر من مورد أو تحد من اختياراتهم في هذا الشأن.

9. تكريس حماية حقوق المستهلكين

يرى المجلس أن التنصيص على مقتضيات تهدف إلى حماية حقوق المستهلكين يكتسي ضرورة قصوى، لاسيما من خلال ضمان:

- الحق في التزود بالغاز الطبيعي واختيار الفاعل الذي يرغب في التعامل معه بكل حرية؛
- الحق في الولوج إلى مسطرة شفافة تمكنه من تغيير المورد؛
- الحق في تضمين بنود خاصة ومفصلة في عقد التسويق، كالخدمات المطلوبة ومستوى جودتها، والخدمات المتوفرة في مجال الصيانة، ومدة العقد وشروط تجديده وفسخه، والفسخ بدون الاضطرار إلى أداء تعويض عن ذلك؛
- الحق في التوصل بإشعار قبل إجراء أي تعديل على شروط العقد؛
- الحق في التوصل بمعلومات مفيدة وواضحة وشاملة حول حقوقه في اختيار مختلف الموردين وإمكانيات التموين المتاحة؛

- الحق في التوصل بمعطيات وثيقة الصلة تتعلق بحجم استهلاكه للغاز؛
- الحق في التوصل بمعلومات شفافة حول أسعار البيع والشروط التقنية والمالية؛
- الحق في الولوج إلى الآليات المتاحة لتسوية النزاعات.

10. وضع مساطر وآليات لمراقبة الممارسات التعاقدية المقيدة لحرية المنافسة

يدعو المجلس إلى تحري اليقظة فيما يخص مراقبة ظهور ممارسات تعاقدية مقيدة لحرية المنافسة في سوق الغاز الطبيعي.

في هذا السياق، كشفت ممارسات صنع القرار على الصعيد الدولي عن محدودية شروط ممارسة المنافسة في سوق الغاز الطبيعي بسبب طبيعته (تحقيق استثمارات كبيرة لدخول السوق وقدرات محدودة في مجال البنيات التحتية المادية) ووجود مستوى عال من الاندماج العمودي وغياب الشفافية وإغلاق السوق في مراحل ما بعد الإنتاج (من خلال إبرام عقود طويلة الأمد مع مستهلكي الغاز)، فضلا عن اللجوء إلى ممارسات تعسفية تهدف إلى منع المتنافسين من الولوج إلى الشبكات.

وعليه، يوصي المجلس بتضمين العقود طويلة الأمد المبرمة لبنود تضمن الامتثال لقواعد المنافسة الحرة، كما هي منصوص عليها في القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

وإذا كانت هذه العقود تتطلب إنجاز استثمارات لتلبية حاجيات السوق، فلا يجب أن يتم ذلك من خلال عقود نقل أو تموين مبرمة لمدة طويلة غير منطقية سواء مع الموردين أو المستهلكين النهائيين.

وتكمن الغاية من هذه التوصية في تمكين بلادنا من التوفر على قانون للغاز الطبيعي يساهم في تكريس المساواة بين جميع الفاعلين إزاء الفعل الاقتصادي وتوفير جميع الشروط القانونية والمسطرية لضمان المنافسة الحرة والنزيهة ووضع إطار قانوني شفاف لدعم الاستقرار وجذب المستثمرين من داخل وخارج البلاد، علاوة على صيانة القدرة الشرائية للمستهلكين وضمان حقهم في الطاقة.

11. السهر على التوفيق بين المتطلبات ذات الصلة بعقود الامتيازات طويلة الأمد، المبرمة بمقتضى القانون رقم 21.90 المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكاربورات واستغلالها، واحترام النظام العام التنافسي

يوصي المجلس، تحقيقا لهذه الغاية، بإعادة النظر في صياغة المادة 53 من مشروع القانون، التي تنص على استمرار مزاولة الأشخاص الاعتباريين لأنشطتهم، التي لها علاقة بقطاع الغاز الطبيعي، إلى حين انتهاء صلاحية الاتفاقيات النفطية والامتيازات الممنوحة بمقتضى القانون رقم 21.90 المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكاربورات واستغلالها.

أخذا بعين الاعتبار الشروط المرتبطة بمدة سريان امتياز الاستغلال (المحددة في 25 إلى 35 سنة)، يوصي المجلس بضمان ممارسة الأنشطة الغازية ضمن شروط تضمن المساواة وتفادي معاملة تمييزية إزاء الفاعلين الجدد أو إلحاق أضرار بهم أيا كان نوعها.

12. **ضمان الإنصاف والشفافية في ولوج جميع الفاعلين إلى شبكة نقل الغاز**

يجدر التذكير أن مجلس المنافسة يعارض منح احتكار جميع الأنشطة المرتبطة بسلسلة القيمة الغازية، ويوصي بإرساء نظام امتياز طويل الأمد إذا اقتضى الأمر إنجاز استثمارات ضرورية. ويعتبر، في هذه الحالة، أن الصياغة الجديدة لمشروع القانون يجب أن تتضمن حق الفاعلين في السوق في ولوج عادل ومنصف للبنيات التحتية الأساسية تفاديا لأي سلوك تعسفي من لدن أصحاب الامتياز.

ثانيا: أنشطة الهيئات التداولية

سعيا منه للاضطلاع بمهامه بفعالية، والمساهمة في الدفاع عن مبادئ المنافسة الحرة والمشروعة والنزيهة، عمل مجلس المنافسة خلال سنة 2021 على إعادة تنظيم النصوص المؤطرة لعمله الداخلي. وتحقيقا لهذه الغاية، قام المجلس بمراجعة نظامه الداخلي من خلال دمج مقتضيات جديدة تهم خاصة:

- تدقيق اختصاصات مختلف الهيئات التداولية للمجلس وطرق اتخاذ القرارات داخلها؛
- تحسين قواعد الاشتغال وعقد الاجتماعات؛
- تقوية مبدأ فصل الهيئات التداولية ومهام التحقيق؛
- رفع العدد الأدنى لاجتماعات الجلسة العامة إلى 11 مرة في السنة مقابل 4 مرات في السابق؛
- إدراج مقتضيات جديدة تتعلق بعقد الاجتماعات عن بعد؛
- اعتماد مبدأ التسجيل الصوتي لاجتماعات المجلس؛
- إحداث لجنة خاصة بإعداد التقرير السنوي.

وفي هذا السياق، قام المجلس باعتماد مسطرة لعقد الاجتماعات بواسطة تقنية المناظرة المرئية وأخرى بشأن تسجيل اجتماعاته، علاوة على أربعة مواثيق لضمان حسن سير الفروع التالية:

1. الفرع المكلف بالاتفاقات والعلاقات مع هيئات التقنين الوطنية؛

2. الفرع المكلفة بالاستغلال التعسفي لوضع مهيمن أو لحالة تبعية اقتصادية؛

3. الفرع المكلف بالتركيزات الاقتصادية؛

4. الفرع المكلف بمساعدات الدولة والطلبيات العمومية والمهام الاستشارية.

أ. الجلسة العامة

عملا بأحكام المادتين 9 و13 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، تتألف الجلسة العامة من الرئيس وأربعة نواب للرئيس وثمانية أعضاء مستشارين ومندوب الحكومة، الذي يحضر جلسات المجلس بصفة استشارية.

وتطبيقا لمقتضيات المادة 19 من النظام الداخلي للمجلس، يجوز للأمين العام أو المقرر العام أو المقرر العام المساعد أو المقرر المكلف بالملف أو جميعهم حضور اجتماعات الجلسة العامة. ولا يجوز لأي منهم حضور مداولات المجلس، باستثناء المقرر المكلف بالملف وحده، بطلب من المجلس، الذي يحضر المداولات دون صوت تقريري.

وتنص المادة 20 من نفس النظام على أنه، وإعمالا لأحكام المادة 14 منه، "يعقد المجلس جلساته العامة إحدى عشر مرة في السنة، وذلك يوم الخميس الأخير من كل شهر، ما لم يصادف التاريخ المذكور يوم عطلة. وفي هذه الحالة، يحدد الرئيس تاريخا آخر للاجتماع خلال نفس الشهر".

وعقد المجلس، خلال سنة 2021، تسع دورات عادية لجلسته العامة، ودورتين انعقدتا بصفة استعجالية.

1. الدورة العادية العاشرة

عقد مجلس المنافسة، يوم الجمعة 12 فبراير 2021 بواسطة تقنية المناظرة المرئية، الدورة العادية العاشرة التي خصصت للدراسة والمصادقة على مشروع رأي المجلس المتعلق بالرد عل طلب الرأي المحال عليه من لدن رئيس الحكومة، بشأن مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه بالمغرب، وبتغيير القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء.

وجرى خلال هذه الدورة أيضا تبليغ أعضاء المجلس بالاتفاق المبرم مع هيئة تقنين المنافسة بجمهورية تركيا (Rekabet) بتاريخ 12 يناير 2021.

وانعقد الاجتماع الثاني لهذه الدورة يوم 09 مارس 2021 عبر تقنية المناظرة المرئية، تم من خلاله مواصلة الدراسة والمصادقة على مشروع رأي المجلس المتعلق بمشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه بالمغرب، وبتغيير القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء.

كما انعقد الاجتماع الثالث يوم فاتح أبريل 2021 تضمن نفس جدول الأعمال، وخلصت النقاشات، على إثره، إلى ضرورة تعميق الدراسة بشأن هذا القطاع الاستراتيجي، لاسيما الشق المتعلق بانعكاساته على الاقتصاد والبيئة. وتم الاتفاق أيضا على استطلاع رأي الوكالة الوطنية لضبط قطاع الطاقة بخصوص هذا الموضوع، وتنظيم جلسات استماع أخرى.

وانعقد الاجتماع الرابع لنفس الدورة يوم 08 أبريل 2021، خصص لدارسة مقترحات تعديل النظام الداخلي للمجلس التي تمت صياغتها وتبليغها للأعضاء.

وتتعلق هذه التعديلات بالاجتماعات التي ينظمها المجلس، وعمليات اتخاذ القرارات، والفروع، والتواصل بين مختلف الهيئات وغيرها. وتقرر، على إثر اختتام النقاش، تشكيل لجنة متخصصة يعهد إليها اقتراح مشروع معدل للنظام الداخلي.

علاوة على ذلك، تم خلال هذا الاجتماع، إخبار الأعضاء بتعديل ميثاق الأخلاقيات الخاص بالمجلس، وبإحداث فرع ستناط به مهمة إعداد مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة.

وشكل الاجتماع ذاته مناسبة لتبليغ الأعضاء بمقترحات المجلس بشأن تعديل كل من القانون رقم 20.13 والقانون رقم 104.12، والتي سيتم تبليغها لرئيس الحكومة. كما سيتم التواصل مع شركاء المجلس بمن فيهم هيئات التقنين القطاعية الوطنية، بهدف تحديد مسطرة معالجة بعض الملفات والإلمام بمنهجية سيرها.

2. الدورة العادية الحادية عشرة

عقد مجلس المنافسة الدورة العادية الحادية عشرة لجلسته العامة يوم 22 أبريل 2021، خصصت للدراسة والمصادقة على مشروع معدل للنظام الداخلي المحال عليه من طرف اللجنة المتخصصة المحدثة لهذا الغرض.

وتضمنت هذه الصيغة المعدلة معطيات دقيقة بشأن المقتضيات النظامية والمسطرية المنصوص عليها في كل من القانون رقم 20.13 والقانون رقم 104.12 بهدف تمكين كافة هيئات المجلس من الاضطلاع الأمثل بمهامها.

3. الدورة العادية الثانية عشرة

تمحورت الدورة العادية الثانية عشرة، المنعقدة يوم 06 ماي 2021، حول الدراسة والمصادقة على مقترحات تعديل ميثاق الأخلاقيات الخاص بمجلس المنافسة.

وتقرر، على إثر ذلك، تشكيل لجنة متخصصة تتولى إعادة النظر في النسخة القديمة من الميثاق، واقتراح صيغة جديدة تراعي مبادئ السرية وعدم تنازع المصالح والتجريح.

كما جرى التطرق، خلال هذه الدورة، إلى مقترحات الأعضاء الرامية إلى الإشارة إلى القطاعات الأكثر احتراما لمبادئ المنافسة الحرة والنزيهة وذكرها في التقارير السنوية،

والانفتاح أكثر على الجامعات وحثها على إرساء مناهج أكاديمية تتضمن وحدات ذات الصلة بقانون واقتصاد المنافسة.

4. الدورة العادية الثالثة عشرة

خصصت الدورة العادية الثالثة عشرة، المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2021، لتقديم ومناقشة مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2020، والمصادقة عليه.

وارتكز هذا التقرير، المصادق عليه بالإجماع، على المحاور التالية:

- تحليل وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني برسم 2020؛
- حصيلة أنشطة مجلس المنافسة برسم 2020؛
- الخطوط العريضة لبرنامج عمل المجلس برسم 2021.

وتم خلال هذا الاجتماع، إخبار الأعضاء بأنه ستتم مواصلة معالجة الإحالة التنازعية المتعلقة بإمكانية وجود ممارسات محتملة منافية لقواعد المنافسة في سوق المحروقات بعد مراجعة كل من القانون رقم 20.13 والقانون رقم 104.12، طبقا لتوصيات اللجنة الخاصة التي كلفها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** بإجراء التحقيقات الضرورية لتوضيح الوضعية المتعلقة بملف المحروقات.

5. الدورة العادية الرابعة عشرة

انعقدت الدورة العادية الرابعة عشرة يوم فاتح يوليوز 2021، جرى من خلالها الدراسة والمصادقة على مشروع رأي المجلس المندرج في إطار طلب رئيس مجلس النواب بشأن وضعية المنافسة في سوق التعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب.

ولدراسة هذا القطاع، انصب التحليل على سلكي التعليم الابتدائي والثانوي فقط، وتم استبعاد سلك التعليم العالي من نطاق التحليل.

وبعد مناقشة مستفيضة للموضوع على مستوى الشكل والمضمون، تمت المصادقة على رأي المجلس بالإجماع مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المتضمنة في النسخة الجديدة.

كما تقرر خلال هذا الاجتماع تشكيل لجنة مكلفة بالإشراف على ترجمة التقرير السنوي إلى اللغة الإنجليزية.

6. الدورة العادية الخامسة عشرة

انعقدت الدورة العادية الخامسة عشرة يوم 29 يوليوز 2021، تم خلالها دراسة الصيغة الجديدة للنظام الداخلي للمجلس بعد مراجعته من طرف الأمانة العامة للحكومة والمصادقة عليها.

كما تمت دراسة مشروع القرار الرامي إلى إجراء دراسة معمقة بشأن عملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بشركتي "Newrest Maroc" و"Sodexo Maroc"؛ ومشروع القرار المتعلق بالإحالة الذاتية ذات الصلة بالتدبير المفوض لقطاع النقل الحضري عبر الحافلات والمصادقة عليهما.

وفي نهاية أشغال هذه الدورة، تم تقديم مشروع بناء مقر المجلس الجديد.

7. الدورة العادية السادسة عشرة

انعقدت الدورة العادية السادسة عشرة، بصفة استعجالية، بتاريخ 06 شتنبر 2021، خصصت للدراسة والمصادقة على مشروع رأي المجلس المتعلق بتنظيم أسعار فحوصات كوفيد-19، عقب التوصل بطلب في هذا الشأن من لدن وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

8. الدورة العادية السابعة عشرة

انعقدت الدورة العادية السابعة عشرة يوم 30 شتنبر 2021، تم من خلالها الدراسة والمصادقة على مشروع القرار المتعلق بعملية التركيز الاقتصادي ذات الصلة بمراقبة أسهم وأنشطة شركة "Suez S.A" من طرف شركة "Veolia Environnement S.A"، بعد تقديم عرض عمومي لشراء الأسهم، من جهة، وبالتنازل عن أسهم وأنشطة شركة "Suez S.A" لصالح ائتلاف مكون من مستثمرين، ويضم شركة "Meridiam" وصندوق الاستثمار "Global Infrastructure Partners" وشركة "Caisse des Dépôts et Consignations" وفرعها "CNP Assurance"، من جهة ثانية.

كما خصصت هذه الدورة لعرض نتائج استطلاع الرأي المتعلق بتمثلات المنافسة بالمغرب.

من جانب آخر، تقرر خلال هذه الدورة القيام بما يلي:

1. تخصيص الربع الأخير من سنة 2021 لصياغة مخطط عمل المجلس للسنة المقبلة؛
2. إعادة النظر في النظام المعلوماتي للمجلس؛
3. إطلاق أشغال بناء المقر الجديد للمجلس بعد تسلم التراخيص الضرورية؛
4. إطلاق ورش إعداد مشاريع المواثيق المتعلقة بالفروع ومساطر عقد الاجتماعات، والتصويت والاستشارة والتسجيل؛
5. تشكيل مجموعة عمل مكلفة بإعداد دليل مطابقة.

وتقرر أيضا إرساء مرصد اليقظة الاقتصادية والقانونية لتتبع مآل عمليات التركيز الاقتصادي المنجزة من دون إشعار المجلس بها من جهة، ومتابعة النصوص القانونية المصادق عليها دون استطلاع رأي المجلس ودون التقيد بالنصوص الجاري بها العمل.

9. الدورة العادية الثامنة عشرة

انعقدت الدورة العادية الثامنة عشرة يوم 28 أكتوبر 2021، خصصت للدراسة والمصادقة على رأي المجلس المتعلق بوضعية المنافسة في سوق زيوت المائدة، وعرض مشروع ميزانية المجلس برسم 2022، والدراسة والمصادقة على مشاريع المواثيق الخاصة بالفروع.

10. الدورة العادية التاسعة عشرة

خصصت الدورة العادية التاسعة عشرة، المنعقدة يوم 25 نونبر 2021، للدراسة والمصادقة على مشروع رأي المجلس المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي، والمصادقة على ميزانية المجلس برسم 2022.

11. الدورة العادية العشرون

خصصت الدورة العادية العشرون، المنعقدة بتاريخ 23 دجنبر 2021، للدراسة والمصادقة على المذكرة التأطيرية المعنية بدارسة قطاع التأمينات.

وخلال هذه الدورة، أحيط الأعضاء علما بالهيكل التنظيمي الجديد للمجلس وبمشروع التوأمة المؤسساتية بين المجلس وائتلاف مكون من ثلاث سلطات للمنافسة بالدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، ويضم هيئة المنافسة باليونان (بصفتها المشرفة الرئيسية)، وهيئة المنافسة ببولندا (بصفتها مشرفة ثانوية) وهيئة المنافسة بإيطاليا (بصفتها مشرفة ثانوية).

ب. اللجنة الدائمة

طبقا لأحكام المادة 28 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة، القاضي بتطبيق مقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13، تتألف اللجنة الدائمة من الرئيس ونوابه الأربعة.

وتناط بها مهام إنجاز الأعمال التحضيرية لاجتماعات الجلسة العامة، وتتداول وتقرر في مشاريع التركيز الاقتصادي، في الحالة التي يتراوح فيها رقم المعاملات التراكمي الإضافي للأطراف المعنية ما بين 10 في المائة إلى حدود 30 في المائة. كما تتداول وتقرر في عدم متابعة الإجراءات، وكذا عدم قبول الإحالات التنازعية، طبقا لمقتضيات المادة 26 من القانون رقم 104.12. وتتولى أيضا دراسة الملفات المحالة عليها من لدن الجلسة العامة.

وعقدت، في هذا الصدد، 41 اجتماعا، في 2021، جرى من خلالها التداول في 129 قرارا. وتمحورت أشغالها أساسا حول الدراسة والمصادقة على قرارات التركيز الاقتصادي، بلغ مجموعها 113 قرارا.

ت. الفروع

تنص المادة 34 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة على أنه، إعمالا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 والمادتين 4 و5 من المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 شعبان 1436 الموافق لـ 4 يونيو 2014، تحدث فروع لدى المجلس يترأس كل واحد منها أحد نواب الرئيس.

وتتداول الفروع وتقرر في الملفات المندرجة ضمن اختصاصاتها، والمحالة عليها من لدن الرئيس أو الجلسة العامة أو اللجنة الدائمة.

ونص النظام الداخلي، كما وقع تغييره وتتميمه بمقتضى قرار مجلس المنافسة عدد 32/ق/21 الصادر في 9 رمضان 1442 الموافق لـ 22 أبريل 2021، والصادر في الجريدة الرسمية عدد 7044 المؤرخة في 26 ربيع الآخر 1443 الموافق لـ 2 دجنبر 2021، على إحداث فرع إضافي يعنى بإعداد التقرير السنوي.

1. الفرع المكلف بالاتفاقات والعلاقات مع هيئات التقنين الوطنية

بلغ مجموع الاجتماعات التي عقدها الفرع المكلف بالاتفاقات والعلاقات مع هيئات التقنين الوطنية، في 2021، ما مجموعه 36 اجتماعا، انكب من خلالها على دراسة النصوص التنظيمية والمساطر الإدارية المؤطرة لعمل المجلس بهدف اقتراح العناصر الكفيلة بتحسين والرفع من مستوى أداء هيئاته.

وجرى، في هذا الصدد، مراجعة النظام الداخلي للمجلس وميثاق أخلاقياته وهيكله التنظيمي.

وتحقيقا لهذه الغاية، تداول الفرع في المهام الجديدة المنوطة به، التي جرى توسيعها بموجب القرار عدد 32/ق/21 المذكور أعلاه، لاسيما الشق المتعلق بعلاقات المجلس مع هيئات التقنين القطاعية الأخرى، كما هي منصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 5 والمادة 8 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

ومن تم، قام الفرع بتحليل النصوص المؤطرة للمؤسسات التالية: بنك المغرب، والهيئة الوطنية لتقنين المواصلات، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، والهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري. ويتعلق الأمر بتحديد طبيعة الروابط التي تجمع هذه المؤسسات من جهة، وعلاقتها بمجلس المنافسة من جهة ثانية.

علاوة على ذلك، عكف الفرع، خلال السنة المنصرمة، على دراسة عدة قطاعات اقتصادية قصد التحقق من احتمال وجود ممارسات مخلة بقواعد المنافسة (أعمال مدبرة أو اتفاقيات أو اتفاقات أو تحالفات صريحة أو ضمنية كيفما كان شكلها وأيا كان سببها) حين يكون الغرض منها أو يمكن أن يترتب عنها عرقلة المنافسة أو الحد منها أو تحريف سيرها.

وقام، في هذا الصدد، بتحليل قطاعات المصحات الخاصة، والتأمينات، والصفقات العمومية، والأشغال العمومية، والخبراء المحاسبين، وكذا زيوت المائدة.

كما قام بدراسة وإبداء رأيه بشأن الترجمة العربية والإنجليزية للتقرير السنوي برسم 2020.

وعلاقة بالأنشطة الخارجية للمجلس، شارك الفرع في التظاهرتين التاليتين:

- المنتدى الثاني للمنافسة للمنطقة العربية، المنظم يومي 23 و24 مارس 2021 من طرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛
- المنتدى العالمي حول التجارة والتنمية والمنافسة لسنة 2021، المنظم عبر تقنية المناظرة المرئية بتاريخ 6 دجنبر 2021.

كما شارك الفرع في إعداد الملف المتعلق بـ"الازدهار الاقتصادي المشترك"، المعد من لدن الإسكوا، عن طريق المساهمة في التقييم الذي يشرف عليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة (OIOS-IE). بتاريخ 26 غشت 2021.

2. الفرع المكلف بالاستغلال التعسفي لوضع مهيمن أو حالة تبعية اقتصادية

يناط بهذا الفرع مهمة دراسة المواضيع المتعلقة بالاستغلال التعسفي لوضع مهيمن أو حالات التبعية الاقتصادية عن طريق الإحالات التي يبت فيها المجلس أو عبر تتبع القضايا المثارة من قبل الرأي العام.

ومراعاة للظروف التي فرضتها الحالة الوبائية، استمر الفرع في عقد اجتماعاته بواسطة تقنية المناظرة المرئية إلى غاية متم 15 مارس 2021. وبلغ عدد الاجتماعات المنعقدة سنة 2021، ما مجموعه 43 اجتماعا، من بينها 26 اجتماعا انعقد بصفة حضورية بمقر المجلس و17 اجتماعا نظم عن بعد بواسطة تقنية المناظرة المرئية.

وانكب الفرع، طيلة السنة المنصرمة، على مواصلة تتبع أشغال اللجنة الدائمة، بما في ذلك القرارات ذات الصلة بعمليات التركيز الاقتصادي وبالإحالات التي قضى المجلس بعدم قبولها. كما همت هذه الأشغال القرارات التي أصدرها المجلس والمرتبطة بطلبات الرأي المحالة عليه.

فضلا عن ذلك، قام الفرع بدارسة بعض الإحالات، جرى من خلالها رصد ممارسات في قطاعات مهنية وصناعية قد ترقى إلى ممارسات منافية لقواعد المنافسة.

وعلى غرار الفروع الأخرى، ساهم الفرع في إغناء وإثراء النقاش بشأن مشروع إصلاح القوانين المتعلقة بمجلس المنافسة وبحرية الأسعار والمنافسة من جهة، ودراسة النظام الداخلي للمجلس، وميثاق أخلاقياته وهيكله التنظيمي، من جهة ثانية.

وفيما يتعلق بالدراسات القطاعية، عهد إلى الفرع مهمة تتبع إنجاز الدراسة القطاعية ذات الصلة بوضعية المنافسة في المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة، وتتبع إنجاز الدراسة المنجزة في إطار إعداد رأي المجلس المتعلق بوضعية المنافسة في مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، وكذا تتبع إنجاز استطلاع الرأي المتعلق بتمثلات المنافسة بالمغرب.

وعلاقة بالأنشطة الخارجية للمجلس، شارك الفرع في التظاهرات التالية:

- المنتدى الثاني للمنافسة للمنطقة العربية، المنظم يومي 23 و24 مارس 2021 من طرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
- اللقاء الافتراضي للحوار الإقليمي المشترك المنظم بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛
- الدورة التكوينية المنظمة عن بعد خلال الفترة الممتدة ما بين 27 ماي و24 يونيو من سنة 2021 من لدن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بشراكة مع مجموعة البنك الدولي ومكتب محاماة مختص في الأعمال الدولية.

3. الفرع المكلف بالتركيزات الاقتصادية

عملا بأحكام المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس وطبقا لميثاقه، يمارس الفرع المكلف بالتركيزات الاقتصادية ثلاثة أنواع من الأنشطة التي تندرج في صميم المهام الموكولة إليه، وتشمل:

- المساهمة في دراسة وتقييم القرارات المزمع اتخاذها من طرف المجلس في مجال التركيزات الاقتصادية؛
- المشاركة في إعداد وإنجاز طلبات الرأي التي يتوصل بها المجلس أو يباشرها بمبادرة منه؛
- المشاركة في الإعداد والإشراف على الدراسات القطاعية المندرجة ضمن مخطط عمل المجلس، والمساهمة في التظاهرات العلمية.

وبلغ عدد الاجتماعات، التي عقدها الفرع في 2021، ما مجموعه 43 اجتماعا، قام من خلالها بالبت في 120 مشروعا من مشاريع التركيز الاقتصادي.

وتتوزع جميع الملفات المدروسة حول 111 ملفا جرى الحسم فيها من قبل اللجنة الدائمة، و7 ملفات أخرى تداول فيها الفرع المكلف بالتركيزات الاقتصادية، وملفين آخرين فصل فيهما من لدن الجلسة العامة. واعتبارا من شتنبر 2021، وبمقتضى ميثاقه، شرع الفرع في الدراسة والترخيص لبعض طلبات التركيز الاقتصادي التي لا يتجاوز رقم معاملات أطرافها التراكمي الإضافي نسبة 10 في المائة.

ويتبين من التوزيع القطاعي للتركيزات المرخص لها سيادة ثلاثة قطاعات على هذه العمليات، تتمثل في الصناعة التحويلية (بنسبة 26,32 في المائة)، والخدمات (بنسبة 21,05 في المائة)، والصحة (بنسبة 9,7 في المائة)، والمالية (بنسبة 5,26 في المائة).

وازداد عدد الملفات المرخص لها بأكثر من الضعف مقارنة بما أنجز في 2020 (الذي كان قد بلغ 59 ملفا في المجموع). ويعزى ذلك إلى ارتفاع طلبات الترخيص المتوصل بها والناجمة عن إعادة الهيكلة الاقتصادية عقب الأزمة الصحية من جهة، وإلى إرساء مسطرة للتسريع من وتيرة دراسة الملفات.

وعلاقة بتوزيع التركيزات حسب أنواعها، تكشف الأرقام تصدر المراقبة الحصرية أو المشتركة لعمليات التركيز المنجزة، متبوعة، بدرجة أقل، بالعمليات الرامية إلى دمج أو إحداث منشأة مشتركة.

أما فيما يخص التوزيع حسب مصدر رؤوس الأموال المستثمرة في هذه العمليات، فيتضح أن معظمها تمثلها أطراف أجنبية، بينما حققت رؤوس الأموال المستثمرة من قبل أطراف مغربية نسبا ضعيفة. وبالتالي، يتبين أن المستثمرين عملوا على انتهاز فرص جديدة، تزامنا مع الشروع في استئناف الأنشطة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي، وقاموا بتعزيز مشاريعهم المنجزة بالمغرب.

زيادة على ذلك، شارك الفرع بفعالية في إغناء وإثراء أنشطة المجلس ذات الصلة بإعداد مشاريع الآراء، وساهم، في هذا الصدد، في:

- مراجعة المذكرة التأطيرية المتعلقة بالتدبير المفوض للنقل الحضري عبر الحافلات؛
- إعداد رأي المجلس بشأن تنظيم أسعار فحوصات كوفيد-19؛
- إعداد رأي المجلس بشأن دراسة مدى احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة على إثر الارتفاع الذي شهدته أسعار بيع هذه المادة في السوق الوطنية؛
- إعداد رأي المجلس بشأن مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه، ويتغيير القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء.

وبالموازاة مع الآراء الصادرة، ساهم الفرع، من جهة أخرى، في مراجعة الترجمتين العربية والإنجليزية للتقرير السنوي برسم 2020، وتقييم وتتبع الدراسة القطاعية ذات الصلة بإشكالية المنافسة في قطاع أسواق الجملة للخضر والفواكه واللحوم الحمراء والأسماك.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار إنجاز الأعمال التحضيرية الرامية إلى إرساء دعائم المقياس الوطني للمنافسة، شارك الفرع في التظاهرات العلمية المنظمة من لدن المجلس، مدليا

برأيه في ورشة العمل الداخلية المنظمة من قبل مجموعة العمل المعنية بهذا المشروع يوم 3 مارس 2021، من جهة، وورشة العمل الدولية المنظمة حول المشروع ذاته بتاريخ 17 مارس 2021 من جهة ثانية.

وعلى غرار كافة الفروع الأخرى، أدلى الفرع بمقترحاته بشأن مشاريع إصلاح القوانين المتعلقة بمجلس المنافسة وبحرية الأسعار والمنافسة من جهة، ودراسة النظام الداخلي وميثاق الأخلاقيات والهيكل التنظيمي للمجلس من جهة ثانية.

4. الفرع المكلف بمساعدات الدولة والطلبيات العمومية والمهام الاستشارية

وصل عدد الاجتماعات التي عقدها الفرع المكلف بمساعدات الدولة والطلبيات العمومية والمهام الاستشارية، في 2021، إلى 44 اجتماعا، موزعة على 32 اجتماعا نظم بصفة حضورية بمقر المجلس، و12 اجتماعا انعقد بواسطة تقنية المناظرة المرئية بسبب الظروف التي فرضتها الأزمة الصحية.

وساهم الفرع في دراسة ومناقشة مجمل الملفات التي شكلت موضوع قرارات صادرة عن اللجنة الدائمة (تركيزات اقتصادية أو إحالات تنازعية أو طلبات رأي).

إضافة إلى ذلك، انكب الفرع على مراجعة كافة الاتفاقيات التي أبرمها المجلس طيلة السنة المنصرمة، وشارك، كما هو الشأن بالنسبة للفروع الأخرى، في دراسة مشاريع إصلاح القوانين المتعلقة بمجلس المنافسة وبحرية الأسعار والمنافسة من جهة، ودراسة النظام الداخلي وميثاق الأخلاقيات والهيكل التنظيمي للمجلس من جهة ثانية.

وعلاقة بطلبات الرأي، تداول الفرع في الملفات التالية:

- رأي مجلس المنافسة بخصوص وضعية المنافسة في قطاع التعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب، عقب التوصل بطلب في هذا الشأن من لدن رئيس مجلس النواب؛
- رأي مجلس المنافسة بشأن تنظيم أسعار فحوصات كوفيد-19؛
- رأي مجلس المنافسة بشأن دراسة مدى احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة على إثر الارتفاع الذي شهدته أسعار بيع هذه المادة في السوق الوطنية؛
- رأي مجلس المنافسة بخصوص مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه، وبتغيير القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء.

وفيما يخص دراسة وضعية المنافسة في سوق التدبير المفوض للنقل الحضري عبر الحافلات، المصادق عليها من قبل الجلسة العامة خلال اجتماعها المنعقد يوم 29 يوليوز 2021 والمشكلة لموضوع القرار عدد 89/ق/2021 الصادر في التاريخ ذاته، عقد الفرع، المكلف حصريا بتتبع هذا الملف، 8 جلسات للاستماع للسلطات والأطراف المعنية.

فضلا عن ذلك، وفي سياق الإعداد لمشروع إحداث المقياس الوطني للمنافسة، ساهم الفرع في تنشيط أشغال الورشة الدولية المنظمة خلال شهر مارس من سنة 2021 عبر استعراض مقارنة مرجعية دولية بشأن الأدوات والمناهج الكفيلة بقياس وتقييم المنافسة.

ثالثا: الحكامة الإدارية والمالية

يقع العنصر البشري في صلب المنظومة الاستراتيجية لمجلس المنافسة، إذ عكف هذا الأخير، طيلة 2021، على مواصلة تعزيز وتحديث حكامته الإدارية والمالية.

كما عمل المجلس، انطلاقا من مجالات تدخله الاستراتيجية والمهام المنوطة به، على الاستمرار في بناء وتأهيل قدراته المؤسساتية وتوطيد حكامته وتحديثها.

أ. تنفيذ الميزانية برسم 2021

بلغ حجم الميزانية المرصودة للمجلس، في الشق المتعلق بالموارد المالية، 73 مليون درهم برسم 2021.

ووصل مجموع النفقات، التي جرى تنفيذها وصرفها إلى غاية متم 31 دجنبر 2021، ما مجموعه 40,1 مليون درهم، بمعدل أداء بلغ 54,90 في المائة من إجمالي الموارد المالية المرصودة.

وعملا بأحكام المادة 18 من النظام الداخلي والمحاسبي للمجلس، توزعت النفقات المذكورة على الفئتين التاليتين:

- تضمنت الفئة الأولى (ميزانية التسيير) النفقات التالية:

– النفقات المتعلقة بالرواتب والأجور والتعويضات القارة المخولة للموظفين المرسمين للمجلس ومثلائهم: 21,44 مليون درهم؛

– النفقات المتعلقة بالتعويضات المخولة لأعضاء المجلس: 5,03 مليون درهم؛

– نفقات الاستغلال (السلع والخدمات): 10,58 مليون درهم.

- بلغ حجم نفقات الفئة الثانية (ميزانية الاستثمار): 3,05 مليون درهم.

ب. تأهيل العنصر البشري

انتقل عدد الموارد البشرية التي يتوفر عليها المجلس من 50 إطارا في 2020 إلى 46 إطارا في 2021، بنسبة تأطير بلغت 93 في المائة. وبلغ متوسط عمر الموظفين العاملين بالمجلس 41 سنة مع توزيع متوازن في نسب الذكور والإناث، تصل إلى 52 و48 في المائة على التوالي.

وفي إطار تدبير المسار المهني لموظفي المجلس، جرى إرساء مسطرة لتقييم الأداء من جهة، وإحداث لجنة متساوية الأعضاء من جهة ثانية.

وتعززت المصالح المكلفة بالتحقيق، خلال السنة الماضية، بتوظيف 13 مقررا جديدا، سيشرعون في مزاولة مهامهم بالمجلس بداية من سنة 2022.

وعلاقة بالتكوين المستمر، جرى إعداد مخطط للتكوين الأساسي، سيستفيد منه المقررون الجدد الذين تم توظيفهم بداية من سنة 2022.

وفي إطار اتفاق التوأمة المؤسساتية، المبرم بين مجلس المنافسة بالمملكة المغربية وائتلاف مكون من لجنة المنافسة باليونان وهيئة حماية المنافسة والمستهلكين ببولندا وهيئة المنافسة بإيطاليا، سيستفيد جميع المقربين العاملين بالمجلس من برنامج تكويني غني وطموح طيلة سنة 2022.

ت. التنظيم الإداري

شهدت السنة المنصرمة أيضا إحداث هيكل تنظيمي جديد ومتوازن يروم تمكين مصالح المجلس من الاضطلاع بمهامها، عن طريق إحداث بنيات وظيفية ذات مهام محددة، وتحديد طبيعة الروابط التراتبية والوظيفية التي تجمع مختلف المصالح.

الرسم البياني 26: الهيكل التنظيمي لمجلس المنافسة

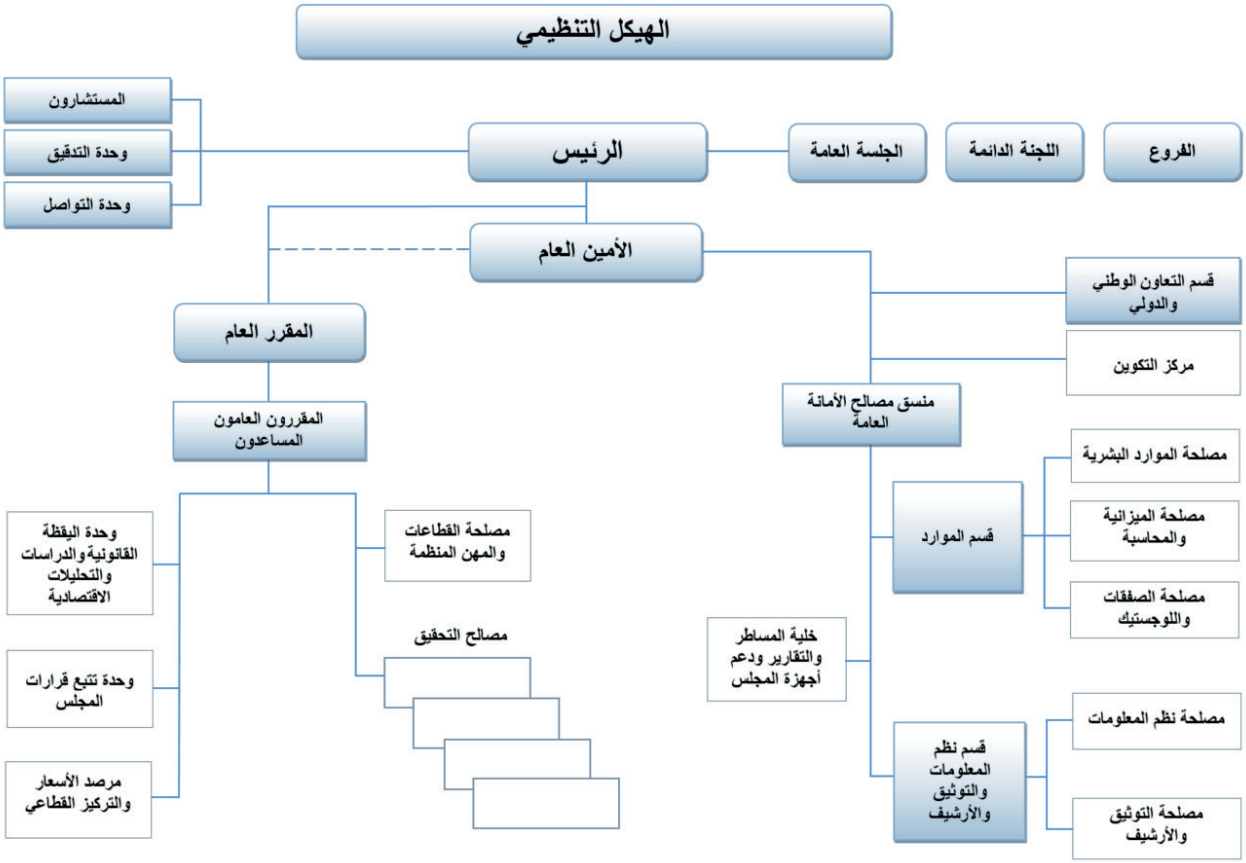

ث. برنامج تمرير الصفقات العمومية

قام المجلس، في 2021، بمواصلة تجديد تجهيزاته ومعداته اللوجستية والتقنية قصد تلبية حاجياته من الوسائل الضرورية لتنظيم عمله.

فيما يتعلق بمشروع بناء مقره الجديد، انكب المجلس على اختيار مكتب الدراسات والمراقبة، والمهندس المعماري والمكلف بأعمال إنجاز أشغال البناء، تبعا لطلب العروض المفتوح والمعلن عنه في إطار الإشراف المنتدب الذي عهد إلى الشركة العامة العقارية. وجرى، في هذا الصدد، تبليغ صاحب الصفقة بالشروع في إنجاز الأشغال المرتقبة بداية من يناير 2022.

علاوة على ذلك، وفي إطار تقوية منظومة المراقبة الداخلية، تمكن المجلس من إعداد دليل المساطر الإدارية والمالية الخاص به، وإرساء آلية لتدبير أرشيفه المادي والرقمي، وتثمين رصيده الوثائقي.

ج. ورش التحول الرقمي وتقوية النظام المعلوماتي

عكف المجلس على مواصلة عملية الانتقال إلى التكنولوجيا الرقمية ورقمنة المساطر الإدارية، مستعينا، في هذا الصدد، بوسائل تكنولوجية جديدة وحلول معلوماتية.

وتندرج هذه العملية في إطار استراتيجية تستند على الأداء الجيد، وتهدف إلى إدماج نظام معلوماتي داخلي يتخذ شكل نظام برمجي للتدبير المندمج (ERP) مطور على المستوى الداخلي.

ويضم هذا النظام البرمجي، المحدث من قبل قسم نظم المعلومات، مجموعة من الوحدات البرمجية التي تساعد على رقمنة العديد من الخدمات والمساطر بالمجلس. ويتعلق الأمر بالعناصر التالية:

- بوابة رقمية داخلية، التي تعتبر بمثابة منصة رقمية خاصة بالمجلس، تروم ضمان انسيابية التواصل بين مختلف المصالح وتسهيل الولوج إلى المعلومة. وتتخذ هذه المنصة شكل واجهة مستخدم رسومية (interface graphique) تضم التطبيقات والوحدات البرمجية (applications et modules) التي يجري تطويرها على المستوى الداخلي؛

- تدبير ملفات التركيز، بواسطة تطبيق مندمج ومصمم ليكون بمثابة لوحة تحكم توضع رهن إشارة مديرية التحقيقات، وتمكنها من تتبع مآل جميع الملفات المحالة عليها، في الوقت المناسب، لاسيما آجال تنفيذها. ويروم هذا التطبيق، الذي وضع في صلب النظام المعلوماتي للمجلس، تسهيل سيرورة العمل على المستوى الداخلي عن طريق ضمان انسيابية نقل المعلومات وتأمينها، وتدبير الملفات على النحو الأمثل، وتحسين الإنتاجية، ومضاعفة المردودية؛

- تدبير الموارد البشرية، من خلال تطبيق مندمج جرى وضعه في قلب مصلحة الموارد البشرية بهدف تمكينها من تدبير شؤون الموظفين العاملين بالمجلس، والرخص الإدارية، وطلبات الوثائق الإدارية (مثل شهادة العمل وشهادة الأجرة وأمر بمهمة)؛

- تدبير المخزون، استنادا إلى وحدة برمجية مندمجة ومطورة بهدف تدبير سندات الطلب على النحو الأمثل، وترشيد المشتريات مستقبلا، والتحكم في المخزون الذي يتوفر عليه المجلس في مجال اللوازم المكتبية ومعدات الحاسوب والمواد المستخدمة في الطباعة وأثاث المكتب؛

- جرد الأصول، اعتمادا على وحدة برمجية صممت لتدبير أصول المجلس. وجرى إدماجها في النظام البرمجي للتدبير المندمج من خلال الاستعانة بقاعدة المعطيات

ذاتها وموارد الوحدات البرمجية الأخرى المشكلة للنظام المعلوماتي؛

- تدبير التسجيلات الصوتية، عبر منصة رقمية مطورة لأرشفة التسجيلات الصوتية للتظاهرات الداخلية التي ينظمها المجلس، وضمان حسن تدبيرها. وتهدف إلى تسهيل وضمان انسيابية البحث في أرشيف التسجيلات الصوتية ومقاطع الفيديو والوثائق (باستخدام صيغ ودعامات مختلفة)؛

- تدبير اجتماعات المجلس: جرى تصميم هذه الوحدة البرمجية، التي تندرج في سياق رقمنة مختلف الأنشطة (دورات الجلسة العامة، واجتماعات اللجنة الدائمة والفروع، واجتماعات داخلية، وجلسات استماع، وتظاهرات، وغيرها) المبرمجة على المستوى الداخلي، على شكل مذكرة رقمية متاحة على البوابة الرقمية الداخلية، تمكن من تدبير الاجتماعات وضمان تواصل مستمر مع جميع موظفي المجلس، وإطلاعهم على كافة التظاهرات المنظمة من لدن المجلس.

وفيما يتعلق بإحداث النسخة الإنجليزية للبوابة الإلكترونية للمجلس، جرى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجهيز المنصة التقنية واستضافة هذه النسخة. وقد يتسع نطاقها ليشمل لغات أخرى.

الجزء 3

الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة

أولا: الشراكة الوطنية والدولية

عمل مجلس المنافسة، في 2021، على إبرام اتفاقيات للتعاون مع عدة مؤسسات، وتطوير شراكات على الصعيدين الوطني والدولي.

أ. الشراكة الوطنية

تؤطر أحكام المادة 8 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة العلاقات التي تجمع المجلس بهيئات التقنين القطاعية.

وفضلا عن هذا الإطار التشريعي، وفي إطار ضمان الالتقائية والتكامل بين المؤسسات، قرر المجلس بناء علاقات تعاون مع هيئات التقنين القطاعية، وكذا الهيئات التي تزاول مهاما واختصاصات ذات وقع مباشر أو غير مباشر على الأسواق وعلى سير المنافسة بها.

وقام المجلس، في هذا الصدد، بالتوقيع على اتفاقية تعاون مع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بتاريخ 7 أكتوبر 2021. وتروم إعطاء دينامية للتعاون بين المؤسستين مبنية على أسس رسمية، بما يضمن فعلية واستمرارية التدابير المشتركة المتخذة من لدن المؤسستين وإرساء الحكامة الجيدة، طبقا للإطار القانوني المنظم لعملهما.

ومن تم، تتمحور أهداف الاتفاقية أساسا حول تبادل المعلومات والوثائق الضرورية لتمكين المؤسستين من الاضطلاع بمهامهما، وتنظيم أنشطة للتحسيس والتوعية، وتبادل الخبرات.

كما أبرم المجلس، في 9 نونبر 2021، اتفاقية للتعاون مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل، تهدف إلى إرساء إطار للتشاور بشأن مختلف الجوانب ذات الصلة بتقنين المنافسة في سوق الرساميل.

ويطمح الطرفان، من خلال هذه الاتفاقية، إلى تنظيم أنشطة لتحسيس ومواكبة الفاعلين في قطاع سوق الرساميل بهدف ترسيخ احترام الضوابط والممارسات التنافسية السليمة.

علاوة على ذلك، قام المجلس بإبرام اتفاقية للتعاون مع رئاسة النيابة العامة في 27 دجنبر 2021، والتي تأتي في سياق ترجمة إرادة الطرفين في توحيد الجهود عبر التنسيق والتشاور بغية ضمان التطبيق السليم للقانون، وذلك لحماية الأسواق من الممارسات المنافية لقواعد المنافسة المنصوص عليها في المواد 6 و7 و8 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. وتتوخى الاتفاقية أساسا التعاون في المجال القانوني وتقوية القدرات المؤسساتية عبر تثمين المكتسبات وتأهيل العنصر البشري.

ب. الشراكة الدولية

1. التعاون الثنائي

على الصعيد الدولي وتبعا لمبادرة هيئة المنافسة بتركيا (Rekabet)، أجرى معها المجلس عدة اتصالات بهدف تجسيد الإرادة المشتركة في التوقيع على مذكرة تفاهم.

وجرت مراسيم التوقيع على الاتفاقية في يناير 2021 بواسطة تقنية المناظرة المرئية، وبحضور سفيرا البلدين. وتمحورت أهدافها أساسا حول تبادل الخبرات والمهارات والمعلومات غير السرية ذات الصلة بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة أو التركيزات الاقتصادية العابرة للحدود. وتوخت أيضا تنظيم تظاهرات مشتركة بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

فضلا عن ذلك، توصل المجلس، في نونبر 2021، بطلب من هيئة المنافسة المصرية بهدف بحث السبل الممكنة للتعاون الثنائي بين المؤسستين. وأعربت كذلك عن رغبتها في معرفة رأي المجلس بشأن إمكانية إحداث منتدى متوسطي للمنافسة يضم، إلى جانب سلطات المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الهيئات المتواجدة بشمال البحر الأبيض المتوسط.

ويحتل المجلس مكانة بارزة في المجموعة التي تضم سلطات المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المحدثة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في 2015. ويتمتع بهذا الوضع لكونه هيئة تقنين دستورية تتوفر على الصلاحيات التي تستجيب للمعايير الدولية المعمول بها في مجال تطبيق قانون المنافسة، وبحكم تجربته وإنجازاته.

على صعيد آخر، أعربت هيئة المنافسة باليونان عن رغبتها في توطيد التعاون الثنائي مع المجلس بواسطة مذكرة تفاهم، تتوخى تعزيز إطار التوأمة المؤسساتية التي وقعها المجلس مع الهيئات المماثلة في بلدان اليونان وبولندا وإيطاليا في دجنبر 2021.

2. التوأمة المؤسساتية

صادقت مفوضية الاتحاد الأوروبي بالرباط، في أواخر دجنبر 2021، على مشروع التوأمة المؤسساتية بين مجلس المنافسة بالمملكة المغربية ومؤسسة مماثلة بدولة عضو بالاتحاد الأوروبي. وتمت إحالته على المفوضية الأوروبية ببروكسيل.

وبعد مرحلة دراسة المشروع، قامت المفوضية بالإعلان عن طلب عروض في يونيو 2021 ترشح إليه ائتلاف مكون من ثلاث سلطات مكلفة بالمنافسة بالدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، ويضم:

- هيئة المنافسة باليونان (بصفتها المشرفة الرئيسية)؛
- هيئة المنافسة ببولندا (بصفتها مشرفة ثانوية)؛
- هيئة المنافسة بإيطاليا (بصفتها مشرفة ثانوية).

وجرى تقديم هذا العرض على أنظار لجنة تقنية مكونة من ممثلين عن مجلس المنافسة، ومفوضية الاتحاد الأوروبي بالرباط، ومديرية الخزينة والمالية الخارجية (التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية)، بصفتها السلطة المكلفة بتفويت المشروع.

وبعد تقييم العرض وإبداء المجلس لرأي إيجابي بخصوصه، تم التوقيع على اتفاق التوأمة في دجنبر 2021 تحت عنوان "تعزيز القدرات المؤسساتية لمجلس المنافسة"، والحامل للرقم المرجعي "MA 18 ENI FI 01".

ويتوخى هذا الاتفاق تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1. تقوية القدرات المؤسساتية للمجلس؛

2. تبادل الممارسات السليمة في مجال محاربة السلوكيات المنافية لقواعد المنافسة؛

3. ملاءمة وضمان التقائية التشريع المعمول به في المغرب والاتحاد الأوربي في مجال قانون واقتصاد المنافسة.

وعليه، ومن أجل تنزيل أهداف المجلس، يقترح الائتلاف أربعة محاور للتعاون:

- **المحور الأول**: دعم اليقظة القانونية للمجلس؛
- **المحور الثاني**: تحيين الأدوات المنهجية للمجلس وفقا للمكتسبات والممارسات السليمة المتبادلة؛
- **المحور الثالث**: تقوية قدرات المكونين وأطر المجلس تبعا لمهامه التشريعية الجديدة؛
- **المحور الرابع**: دعم ترسيخ ثقافة المنافسة.

وسيقوم الاتحاد الأوروبي بالتمويل الكامل للأنشطة المتضمنة في الاتفاق، بغلاف مالي إجمالي يبلغ 900 ألف أورو موزع على كل محور من المحاور السالفة الذكر، ويصرف عبر أقساط. ويعتبر المستشار المقيم للتوأمة الآمر بالصرف بالنسبة لهذا المشروع.

ت. مؤتمرات وورشات عمل وأنشطة دولية

1. المشاركة في مؤتمرات دولية

شارك مجلس المنافسة، في أكتوبر 2021، في أشغال اللقاء السنوي لشبكة المنافسة الدولية (International Competition Networtk).

وعلى غرار السنوات الفارطة، حضر هذا اللقاء، الذي نظمته هيئة المنافسة الهنغارية بواسطة تقنية المناظرة المرئية بسبب ظروف الجائحة، كافة السلطات المكلفة بالمنافسة، ومكاتب محاماة، وخبراء متخصصون في المجال، فضلا عن مؤسسات مرموقة مثل مجموعة البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED).

وشملت مساهمات المجلس إغناء المشروع الخاص المنجز من لدن المؤسسة المحتضنة للقاء، والمتعلق بموضوع "التنمية المستدامة وسياسة المنافسة". ويهدف إلى إبراز الروابط المتبادلة بين التنمية المستدامة وسياسة المنافسة. ويعد المشروع أول مبادرة يتخذها عضو بشبكة المنافسة الدولية بهدف دراسة الجوانب والمقاربة المعتمدة من قبل مختلف سلطات المنافسة والتي لها صلة بالموضوع، لاسيما فيما يتعلق بالاتفاقات المقيدة لحرية المنافسة. وساهمت 52 سلطة، بما فيها مجلس المنافسة، بفعالية في إغناء وإثراء هذا المشروع.

وتمثلت إحدى أهم خلاصات اللقاء في كون ممارسات السوق المثيرة لإشكاليات مرتبطة بقانون المنافسة ومتعلقة بالاستدامة قد تتعمم في المستقبل، على الرغم من قلة التجارب المعمول بها في هذا الميدان (معظمها أوروبية)، ما يطرح تحديا عالميا إزاء سلطات المنافسة الوطنية.

وانصب المشروع، على الخصوص، على دراسة السياق القانوني للموضوع، والأبحاث المتنوعة التي أنجزتها سلطات المنافسة على الصعيد الدولي، والطريقة التي تستخدمها هذه الأخيرة بغية الاستعداد لرفع التحديات ذات الصلة بالاستدامة.

إضافة إلى ذلك، التمست هيئة المنافسة الهنغارية من المجلس توفير الدعم والخبرة للجنة المنظمة، بصفتها المؤسسة التي احتضنت سابقا أشغال هذا اللقاء الهام في أبريل 2014.

من جهة أخرى، حرص المجلس على تتبع مجريات المنتدى العالمي للمنافسة الذي تنظمه سنويا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بباريس شهر دجنبر. وتمحورت أشغال هذا اللقاء لسنة 2021 حول ثلاثة مواضيع رئيسية تزامنا مع الأزمة الاقتصادية العالمية.

في البداية، تطرق المشاركون لضرورة مراعاة الروابط التفاعلية بين السياسة التجارية وسياسة المنافسة، التي غالبا ما يتجاهلها صناع القرار السياسي.

وقد يتغير الوضع في السنوات المقبلة، لاسيما وأن صناع القرار السياسي يسعون إلى النهوض بالتنمية عن طريق المنافسة في عالم يتسم بتواجد أنظمة اقتصادية وتجارية مختلفة، وبالاعتراف المتزايد بميدان متكافئ دوليا.

فضلا عن ذلك، ناقش الخبراء المشاركون مسألة أساسية مرتبطة بأعمال التحقيق التي تنجزها سلطات المنافسة، وتتجلى في التحليل الاقتصادي والعناصر المثبتة في حالات الاستغلال التعسفي لوضع مهمين.

وخصص المحور الثالث والأخير لدارسة سبل توطيد الحياد التنافسي من طرف سلطات المنافسة، باعتباره أحد الجوانب التي تستأثر باهتمام المجلس والذي من أجله ساهم في إثراء وإغناء النقاش في عدة مناسبات.

2. أنشطة منظمة في سياق الشراكة مع مجموعة البنك الدولي

تبعا للاتفاق المبرم مع المؤسسة المالية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي في يناير 2020، والممتد لثلاث سنوات، يستفيد مجلس المنافسة من دعمها في المجالات الثلاثة التالية:

1. تقوية الإطار المنظم لمكافحة الاحتكار بهدف محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، والحد من الانعكاسات السلبية للتركيزات الاقتصادية؛

2. تعزيز المنافسة في مجال السياسات القطاعية لتعزيز ديناميتها التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛

3. إرساء دعائم نظام مؤسساتي لدعم التنفيذ الفعال لسياسة المنافسة.

وعلاقة بالمجال الثالث، نظم المجلس، بشراكة مع مجموعة البنك الدولي والاتحاد العام لمقاولات المغرب ومكتب محاماة دولي متخصص في قانون الأعمال، دورات تكوينية لفائدة أعضاء الاتحاد العام لمقاولات المغرب خلال شهري ماي ويونيو 2021.

وتمحورت هذه الدورات، البالغ عددها 5، حول المواضيع التالية:

1. سلطات مجلس المنافسة؛

2. الاتفاقات الأفقية؛

3. الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن؛

4. مراقبة التركيزات الاقتصادية.

وعقب اختتام هذه التظاهرة، عقد المجلس جلسة عمل مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في يوليوز 2021، تدارس من خلالها رئيسا المؤسستين رهانات الإطار القانوني المنظم للمنافسة، وحرية الأسعار، وحماية المستهلك.

كما شكلت مناسبة لوضع أسس شراكة مستقبلية بين المجلس والاتحاد العام لمقاولات المغرب، تمكنهما من العمل من أجل النهوض بتنمية اقتصادية سليمة ومستدامة، وتساهم في دعم النمو وخلق فرص شغل قارة.

زيادة على ذلك، حرص ممثلو المجلس وخبراء مجموعة البنك الدولي على مواصلة الإجراءات المتعلقة بتقوية الإطار المنظم لمكافحة الاحتكار عبر مراجعة المساطر الداخلية وتجويدها.

3. تقوية القدرات المؤسساتية

تشكل تقوية القدرات المؤسساتية، خاصة التكوينات، أحد الأهداف الرئيسية للتعاون الدولي.

وفي هذا السياق، شارك مقررو المجلس في دورتين تكوينيتين نظمتا لهذا الغرض. ارتكزت الدورة الأولى، المنظمة في شتنبر 2021 من طرف شبكة المنافسة الدولية لفائدة المقررين الجدد، على مواضيع أساسية مثل جمع الأدلة والقرائن أثناء إنجاز عمليات التحقيق، بينما تطرقت الدورة الثانية، المنظمة بشراكة مع هيئة المنافسة المصرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لفائدة المقررين العاملين بسلطات المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى معالجة مشاريع التركيز الاقتصادي.

4. ورشة عمل دولية حول المقياس الوطني للمنافسة

مراعاة للقيود الصحية المفروضة، نظم المجلس، بواسطة تقنية المناظرة المرئية، ورشة عمل دولية في مارس 2021 تناولت مشروع وضع مقياس وطني للمنافسة.

ويروم هذا المشروع تتبع وتحليل وضعية المنافسة في الأسواق وقطاعات الأنشطة الاقتصادية الوطنية.

وشكلت هذه الورشة مناسبة لتبادل الأفكار والآراء مع خبراء يعملون بمنظمات دولية مختلفة، على غرار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومجموعة البنك الدولي، إضافة الى شركاء مثل هيئتي المنافسة بإسبانيا وجنوب إفريقيا.

في مرحلة أولى، تناول المشاركون الأبحاث الجديدة بشأن المقاييس الاقتصادية على الصعيد العالمي. وتطرقوا، في مرحلة ثانية، إلى سبل وضع نماذج مثلى للمؤشرات الكفيلة بتتبع تطورات المنافسة.

وساهم تبادل الخبرات في إطار التحديات المشتركة، عن طريق تعبئة الذكاء الجماعي للسلطات والمنظمات الدولية المعنية بقضايا المنافسة، في إغناء أدوات التحليل المحدثة سابقا من طرف مجلس المنافسة، استنادا إلى ضوابط مثبتة علميا، ومعايير تقنية وإحصائية تستجيب للمعايير الدولية.

وتحقيقا لهذه الغاية، انكب المشاركون في هذه الورشة على رصد وتحليل التطورات الأخيرة في مجال إعداد المقاييس الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتسليط الضوء على أفضل الأساليب والأدوات المعتمدة لإرساء دليل مرجعي يرتكز على مؤشرات لتقييم وضعية المنافسة.

ومن أجل تحديد المؤشرات السالفة الذكر، يجب أن يرتكز الدليل المرجعي، الذي يعتزم مجلس المنافسة إحداثه، على عدد محدود ومعقول من المؤشرات تمثل الأبعاد الأساسية والمحددة لجوهر المقياس الوطني للمنافسة، والمتمحورة حول سلوك الفاعلين في الأسواق وبنياتها على حد سواء.

زيادة على ذلك، تستند عملية افتحاص القطاعات، في إطار هذا المشروع، إلى توزيع متوازن حسب حجم القطاعات التي تعاني من اختلالات، والقطاعات الأخرى المعروفة بممارساتها السليمة في مجال احترام قواعد المنافسة.

ويقترح المجلس، في هذا السياق، فئتين من المعايير:

- فئة تشمل المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للمجلس، من بينها القطاعات المعروفة بتأثيرها القوي على القدرة الشرائية للمواطنين، وتنافسية المقاولات، وتأمين إمدادات السوق الداخلية بالسلع الإنتاجية والاستهلاكية والمواد الأولية التي تكتسي أهمية استراتيجية إزاء الاقتصاد الوطني؛
- فئة تضم المعايير المندرجة في إطار خارطة الطريق الاقتصادية الوطنية.

ثانيا: التواصل بمجلس المنافسة

يشكل التواصل بالنسبة لمجلس المنافسة، أداة عملية ورافعة استراتيجية لنشر وتعميم القواعد السليمة للمنافسة، وتحسيس المنظومة الوطنية للأعمال بتقنين المنافسة.

وتحقيقا لهذه الغاية، انخرط المجلس في دينامية جديدة للترافع، تشمل في نفس الوقت انفتاحا متواصلا على العالم الاقتصادي وشراكة استراتيجية ذات أبعاد وطنية ودولية.

في هذا الإطار وانطلاقا من المهام المنوطة به في مجال التحسيس، عمل المجلس على اعتماد مقاربة بيداغوجية تمكنه من شرح وتفسير مضمون قانون المنافسة وإبراز فوائد ومنافع المنافسة الحرة والنزيهة.

وعلاوة على هذه الأهداف بالغة الأهمية، يكمن الدور الجوهري لمجلس المنافسة أيضا في العمل من أجل ترسيخ ثقافة المنافسة للفاعلين الاقتصاديين قصد النهوض بقيم المنافسة الحرة والنزيهة وتثمينها داخل المجتمع.

وتوجت جهود المجلس في هذا الشأن باعتماد مقاربة ترتكز على شقين رئيسيين:

- ما يسمى بالتواصل من حيث الموضوع والذي يترجم ترسيخ العمل الذي يقوم به المجلس في مجال الآراء والقرارات، والآليات المؤسساتية الموضوعة، وآلية المرافعة؛
- ما يسمى بالتواصل من حيث البيداغوجية والذي يهم التحسيس والتعريف بقانون المنافسة بهدف الوقاية من الاختلالات المحتمل حدوثها في الأسواق. ويتعلق الأمر بمقاربة وقائية وزجرية تتوخى ثني الفاعلين المعنيين بقضايا المنافسة، الذين ليست لهم دراية جيدة بقانون المنافسة أو يجهلونه، على عدم خرق قواعد هذا القانون.

وتتلخص الإجراءات والتدابير التي اتخذها المجلس في مجال **التواصل والعلاقات العامة والمرافعة**، برسم 2021، على الشكل التالي:

أ. وسائل الإعلام ومجلس المنافسة

نظرا لأهمية وسائل الإعلام في مجال ترسيخ صورة المؤسسة المكلفة بتقنين المنافسة، والتعريف بأنشطتها، وترسيخ ثقافة المنافسة، اعتمد المجلس، خلال السنة الماضية، عدة آليات لتدبير علاقاته مع الصحافة بفعالية، من ضمنها:

- نشر الآراء التي يصدرها المجلس والإعلان عنها، أساسا عبر وسائل الإعلام وعبر النشر في الصحافة المكتوبة والرقمية والسمعية-البصرية، والمقابلات الصحفية، وعبر البوابة الإلكترونية للمجلس باعتبارها منصة توفر للفاعلين المعنيين والجمهور الواسع معلومات مفيدة بشأن المؤسسة وأنشطتها وإصداراتها ومستجداتها. وتجدر الإشارة إلى أن عدد زوار الموقع الإلكتروني، برسم 2021، بلغ 932 زائرا قاموا بتصفح البوابة 6.072 مرة؛
- توفير تغطية إعلامية لمختلف مراسيم التوقيع على اتفاقيات التعاون أو الشراكة مع هيئات التقنين القطاعية والمؤسسات الدستورية والعمومية ذات الاهتمام المشترك، وكذا اللقاءات المزمع تنظيمها لتبادل الخبرات وإغناء النقاش بشأن المواضيع المتعلقة بالأسواق بصفة عامة.

1. العلاقات مع وسائل الإعلام

اعتمد المجلس مقاربة بيداغوجية استهدفت إشراك وسائل الإعلام في مسلسل التحسيس والتوعية بفوائد المنافسة ومزاياها، وانعكاساتها القوية لإرساء ببيئة تنافسية وترسيخ ثقافة المنافسة لدى الرأي العام المغربي.

وحرص المجلس، في هذا الصدد، على إرساء علاقات بناءة مع وسائل الإعلام خلال السنة الماضية قصد تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في التعريف بمجلس المنافسة كمؤسسة مستقلة مكلفة بضبط المنافسة، وتعزيز قيم الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، والرامية إلى إقناع وتوجيه سلوك الفاعلين في المجال التنافسي، والذين يلعبون دورا حاسما في دعم الحكامة الاقتصادية؛
- التحسيس والتوعية بفوائد المنافسة الحرة والنزيهة، في خدمة حماية المستهلكين وصيانة القدرة الشرائية للمواطنين؛
- تسليط الضوء على الممارسات المنافية لقواعد المنافسة المحتملة، المرصودة بمختلف القطاعات، وكذا الممارسات غير المشروعة المحتملة التي من شأنها عرقلة حسن سير الأسواق؛
- معالجة مواضيع تتناول قانون واقتصاد المنافسة؛
- المساهمة في إغناء العمل الذي يقوم به المجلس بهدف مواكبة الفاعلين الاقتصاديين وحثهم على احترام قواعد قانون المنافسة، عن طريق تثمين أنشطته بحوارات إعلامية وملفات خاصة ومقالات صحفية، وكذا تحليلات تتناول إشكاليات تنافسية.

2. الندوات صحفية والمقابلات الإعلامية

نظم المجلس، في 2021، عدة لقاءات صحفية، وأجرى مقابلات إعلامية (مع الصحافة السمعية-البصرية والمكتوبة والإلكترونية) على هامش اللقاءات التي يعقدها أو بمناسبة نشر رأي أو قرارات صادرة عنه أو أثناء التوقيع على اتفاقيات للتعاون مع شركائه الوطنيين والدوليين.

في الواقع، اتسمت السنة الماضية برصد 5.227 صدى إعلامي حول أنشطة مجلس المنافسة في جميع المنابر الإعلامية، وتمثلت في إصدار مقالات صحفية بمتوسط شهري بلغ 439 مقالا. وسجلت ذروتها في مارس الذي شهد نشر 1.357 مقالا، تزامنا مع صدور بلاغ الديوان الملكي الذي أشار إلى التوجيهات التي أصدرها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** بشأن المهام المنوطة بالمجلس، وتعيين رئيس له. وهي تمثل 25 في المائة من مجموع المقالات.

3. بلاغات صحفية

وخلال سنة 2021، حرص المجلس على الانخراط في مقاربة تروم ضمان الشفافية والانفتاح في مجال التواصل بالعمل على تأمين تغطية إعلامية لجميع أنشطته في وقت ملائم.

وقام، في هذا الصدد، بنشر وتعميم ما مجموعة 117 بلاغا صحفيا بشأن عمليات التركيز الاقتصادي التي توصل بها. ويأتي ذلك تطبيقا لأحكام المادة 10 من المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 الموافق لفاتح دجنبر 2014 بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

علاوة على ذلك، قام المجلس بنشر بلاغات صحفية أخرى بهدف تبليغ وسائل الإعلام والرأي العام بإصداراته وأعماله وأنشطته.

ب. لقاءات توعوية وإعلامية

اتخذ المجلس، خلال السنة الماضية، عدة إجراءات وتدابير لجعل سياسته التواصلية تستهدف الفاعلين الرئيسيين في المجال التنافسي. وتتوخى الإنصات وتبادل الأفكار والآراء مع المقاولات والجامعات بغية إشراكهم في استراتيجيته الرامية إلى تعزيز المنافسة وفوائد احترام القواعد المؤطرة للأسواق.

وجرى، في هذا الصدد، تنظيم:

- ***لقاء بين مجلس المنافسة والاتحاد العام لمقاولات المغرب***

عقد مجلس المنافسة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، يوم 13 يوليوز 2021 بمقر الاتحاد، أول جلسة عمل لتبادل الأفكار والآراء بشأن رهانات الإطار القانوني المنظم للمنافسة، وحرية الأسعار، وحماية المستهلكين.

وخلال هذا اللقاء، شدد رئيس المجلس على أهمية المنافسة الحرة والنزيهة باعتبارها ركيزة أساسية لإرساء دعائم اقتصاد يتسم بالصلابة والفعالية، وأن المنافسة الحرة وحرية الأسعار يضمنان للمستهلك وفرة أفضل للمنتجات والخدمات بأسعار معقولة. كما أن احترام المقاولات للإطار القانوني المنظم لحرية الأسعار والمنافسة يساهم في حماية استثماراتها ويضمن استدامتها، مبرزا حرص مجلس المنافسة على ضمان احترام هذه القواعد في جو من الانفتاح ونهج مقاربة بيداغوجية لمساعدة المقاولات لاعتماد أفضل الممارسات في هذا الإطار.

من جهته، جدد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب تأكيده على الانخراط الفعلي للاتحاد باحترام مبادئ المنافسة الحرة، مذكرا، في هذا الصدد، بالرهان الرئيسي الذي يشكله ضمان تطبيق سليم وشفاف وعادل لقواعد المنافسة ومراقبة التركيزات بالنسبة لاقتصادنا الوطني، الذي هو الآن في دينامية كبيرة. كما أشار إلى التداعيات السلبية للقطاع غير المهيكل على الاقتصاد الوطني، معتبرا دمجه مسألة ملحة يتعين معالجتها باعتماد مقاربة تدريجية ومحفزة ومدمجة.

وأعرب الطرفان عن إرادتهما في تعزيز التعاون بين المؤسستين، والعمل معا من أجل ضمان انخراط عدد كبير من الجهات الفاعلة في المقاربة الرامية إلى إرساء سوق حرة وشفافة ومتاحة للجميع. ويندرج هذا التعاون في سياق التزام المؤسستين بالعمل من أجل تنمية اقتصادية سليمة ومستدامة، وتساهم في تحقيق النمو وخلق فرص شغل قارة.

- ***لقاء مع طلبة سلك الماستر والأساتذة الباحثين المتخصصين مجال قانون بالجامعة الدولية بالرباط***

بناء على دعوة من الجامعة الدولية بالرباط، أطر رئيس مجلس المنافسة ندوة نظمت بمقر الجامعة حول موضوع "المهمة المنوطة بمجلس المنافسة" يوم 07 دجنبر 2021.

وتمحورت هذه الندوة، التي شارك فيها الأمين العام للمجلس، أساسا حول المهام الموكولة لمجلس المنافسة، ونشأة قانون المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي. كما تطرقت إلى بعض الجوانب المسطرية ذات الصلة بقانون المنافسة وكيفيات تطبيقه.

وأشار رئيس المجلس في كلمته إلى انخراط الهيئة المكلفة بالتقنين في مقاربة لإعادة البناء، تروم إعادة النظر في دور المنافسة استنادا إلى قواعد جديدة، وتستمد روحها من خارطة الطريق التي رسمتها التوجيهات السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، الواردة في بلاغ الديوان الملكي الصادر في 22 مارس 2021.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء يندرج في إطار المقاربة التي ينهجها مجلس المنافسة في مجال التواصل، والرامية إلى تحسيس وتوعية الفاعلين في المجال التنافسي بأهمية احترام قانون المنافسة، والدفع بفوائد المنافسة إزاء المستهلك والمقاولة على حد سواء، والمتمثلة في تطبيق أسعار تنافسية، وضمان الجودة والابتكار، والاختيار، وتشجيع الاستثمار، والمساهمة في خلق فرص الشغل. كما تكتسي المقاربة ذاتها بعدا بيداغوجيا يتجسد في تكريس وترسيخ ثقافة المنافسة لدى الجهات الفاعلة في منظومة تقنين المنافسة، ولدى الجامعات على الخصوص، قصد حث المتخصصين في القانون والباحثين مستقبلا على إيلاء الاهتمام بقانون المنافسة، وإدماج رؤية مجلس المنافسة القائمة على مبدأ احترام هذا القانون، بوصفه أحد القيم المجسدة للسلوك المدني والمواطنة، وأن المنافسة الحرة والنزيهة تعد مكونا أساسيا لإرساء دولة الحق والقانون.

ثالثا: استطلاع الرأي المتعلق بتمثلات المنافسة بالمغرب

قرر المجلس، في إطار تفعيل مخطط عمله للفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، إجراء استطلاع رأي سنوي قصد قياس تمثلات الفاعلين، المخول لهم إحالة الإشكاليات التنافسية على المجلس، بشأن وضعية المنافسة وتقييمها.

واستهدف هذا الاستطلاع، المنجز في 2021، عينة تمثيلية لفئتين من الفاعلين:

- مقاولات منبثقة عن 16 قطاعا في إطار التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية؛
- أطراف فاعلة من غير المقاولات، تتكون من مجالس جهوية، وهيئات تقنين قطاعية، ووزارات، واللجان الدائمة للبرلمان، ومحاكم تجارية، ومنظمات نقابية، وجمعيات مهنية، وغرف الصناعة والتجارة والخدمات، وجمعيات المستهلكين المعترف لها بصفة المنفعة العامة.

ويكمن الغرض من هذا الاستطلاع في استقاء مؤشرات واتجاهات بشأن الممارسات والإشكاليات التنافسية في القطاعات الخاضعة للتحليل، وتقييم المستوى المعرفي بشأن القوانين المؤطرة لمجال المنافسة وعمل مجلس المنافسة.

وعلاوة على المعطيات الفئوية المنبثقة عن هذا الاستطلاع، جرى احتساب مؤشر تمثلات المنافسة عبر دمج أربعة مؤشرات تشمل: مؤشر المعرفة، ومؤشر الرضى، ومؤشر الإدراك، ومؤشر التطلعات.

ومكنت هذه المؤشرات المجلس من استشراف نقط التحسين، والتدابير الواجب اتخاذها لإرساء حكامة وتقنين للمنافسة على نحو أنسب.

أ. الاتجاهات الكبرى للاستطلاع

تعكس الاتجاهات الرئيسية، المستخلصة من استطلاع رأي المقاولات، وجود مجموعة من الفوارق على مستوى القطاعات والجهات ذات الصلة بالمواضيع الخاضعة للتقييم، وتشمل:

- جهل الفاعلين، المستطلعة آراؤهم، لقانون المنافسة ومحدودية الامتثال لقواعده، إذ أعرب 41 في المائة من المقاولات عن إلمامها بالقانون. وتزداد هذه النسبة أهمية لدى المقاولات الكبرى، حيث عبر 52 في المائة منها عن اطلاعها على هذا المجال. وعلى المستوى القطاعي، يعد قطاعي إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء الأكثر إلماما بالقانون مقارنة بقطاعات أخرى خضعت للتحليل. وعلى المستوى الجهوي، سجلت أعلى معدلات الدراية بالقانون في جهة درعة-تافيلالت والجهة الشرقية، بنسبة بلغت 49 في المائة لكل منهما مقارنة بالمعدل الوطني المحدد في 43,4 في المائة.

- تسجيل عجز في مستوى الوعي بوجود هيئة مكلفة بتقنين المنافسة لدى المقاولات في كافة الجهات، إذ بلغت نسبة المقاولات، التي أكدت علمها بوجود مجلس المنافسة، 12 في المائة في المتوسط. وعلى الصعيد القطاعي، صرحت المقاولات النشطة في قطاع الأنشطة المالية والتأمينات بدرايتها التامة بوجود المؤسسة.
- تم تقييم مدى إلمام جميع المقاولات تقريبا بالدور المنوط بمجلس المنافسة، بطرح سؤال حول دور واحد، على الأقل، يقوم به المجلس، حيث توفق 8 في المائة من المقاولات في الاستشهاد بقضية واحدة قام المجلس بمعالجتها خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

إضافة إلى ما سبق، صرح 70 في المائة من المقاولات بأن المهام التي يتعين إسنادها إلى هيئة مكلفة بالمنافسة بالمغرب يجب أن تتمثل في مراقبة ومحاربة الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة، في حين بلغت نسبة المقاولات التي ذكرت مهمتي مراقبة التركيزات والاحتكار وتقنين المنافسة 58 و49 في المائة على التوالي. وسجل تباين في الآراء بين المقاولات الكبرى والمقاولات صغيرة الحجم بشأن هذه النقطة، إذ بدت الفئة الأولى أكثر إدراكا بالدور الواجب إسناده لهيئة مكلفة بالمنافسة.

وخصص حيز من الاستطلاع لتحديد الإشكاليات التنافسية الخاصة بقطاعات الأنشطة الوطنية، حيث أشارت المقاولات المستجوبة إلى الحالات التالية التي تنطوي على إشكاليات إزاء القطاعات المعنية:

- **وجود وحدات غير نظامية** تتعلق أساسا بقطاعات الأنشطة ذات الصلة بالصناعات الاستخراجية، متبوعة بأنشطة العقار، لاسيما الوكالات العقارية، وقطاعي المطعمة والفندقة؛
- **وجود الاحتكار والممارسات التجارية غير المشروعة** بدرجات متفاوتة وفقا لآراء المستجوبين، الذين وجهوا مؤاخذات بشأنها، أساسا في قطاعات إنتاج الماء والكهرباء، والمصحات والمؤسسات الأخرى النشطة في قطاع الصحة، وكذا قطاعي التجارة والصناعة التحويلية؛
- **رصد عروض أسعار منخفضة بصورة تعسفية**، حسب المستجوبين، في المقاولات النشطة في قطاعات النقل والتخزين والصناعة التحويلية والتجارة، ومؤسسات التعليم الخصوصي.

ووفقا للمقاولات المستجوبة، تشكل هذه الخلاصات سببا كافيا للامتثال لقانون المنافسة. في هذا الصدد، صرح 24 في المائة منها فقط بتوفرها على دليل للمطابقة لهذا القانون، بينما بلغت نسبة المقاولات الكبرى المستجوبة، التي صرحت بتوفرها على الدليل، أقل من الثلث.

واعتبر 31 في المائة منها أن المقتضيات القانونية القائمة حاليا والمؤطرة للمنافسة في السوق تعد غير مرضية.

بيد أن المقاولات أجمعت على أن استياءها من مناخ الأعمال القائم بالمغرب يرجع بالأساس إلى عدم تطبيق القانون وغياب التواصل والشفافية. كما أكد 92 في المائة منها وجود طرق للطعن من أجل ضمان الحقوق في حالة رصد منافسة غير مشروعة.

ب. الاتجاهات المعبر عنها من قبل جهات فاعلة من غير المقاولات

كشفت المؤشرات المنبثقة عن الشق الثاني من استطلاع الرأي عن دراية أفضل بمحيط المنافسة وإشكالياتها، وتطلعات مشابهة لانتظارات المقاولات في مجال تقنين المنافسة.

- فيما يتعلق بالإلمام بقانون المنافسة، صرح 65 في المائة من الجهات الفاعلة بدرايتها به، وتبين أن جل المستجوبين يدركون المبادئ العديدة التي تؤطر هذا القانون، حيث ذكر 94,3 في المائة منهم عمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار، بينما أشار 92 في المائة منهم إلى الممارسات المنافية لقواعد المنافسة المحظورة، والممارسات التجارية غير المشروعة والاستغلال التعسفي لوضع مهيمن؛

- فيما يخص وجود هيئة مكلفة بتقنين المنافسة، أكد 90 في المائة من المستجوبين علمهم بوجود مجلس المنافسة كهيئة مكلفة بتقنين المنافسة بالمغرب، فيما استطاع 86 في المائة منهم ذكر قضية، على الأقل، قام المجلس بمعالجتها خلال السنوات الثلاثة الأخيرة؛

- بالنسبة للدور المنوط بمجلس المنافسة، رأى 77 في المائة من الجهات المستطلعة آراؤهم أن المجلس يعد هيئة تسهر على مراقبة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة ومحاربتها، فيما اعتبر 72 في المائة منهم أنه يضمن الشفافية في العلاقات الاقتصادية، في حين صرح 66 في المائة منهم بأنه مكلف بتقنين المنافسة في مختلف الأسواق؛

- علاقة بالإشكاليات التنافسية، أشار 75 في المائة من المستطلعين إلى أن الإشكاليات الأكثر شيوعا ترتبط بالممارسات التجارية غير المشروعة، بينما ذكر 67 في المائة منهم الممارسات المقيدة لحرية المنافسة، في حين تطرق 65 في المائة منهم إلى المسائل التنظيمية المقيدة لحرية الدخول إلى السوق. فضلا عن ذلك، صرح اثنان

من أصل ثلاثة مشاركين بمواجهتهم لإشكالية تنافسية ذات الصلة بالاستغلال التعسفي لوضع مهيمن أو عروض أسعار منخفضة بصورة تعسفية. كما ذكر أقلية منهم بتوفرهم على دليل للمطابقة لقانون المنافسة دون تنظيم دورات تكوينية تتناول موضوع المنافسة لفائدة الأجراء؛

وترتفع نسبة الإدراك بخطورة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة بشكل أكبر لدى الجهات الفاعلة من غير المقاولات، حيث تم الاستشهاد بالوحدات غير النظامية باعتبارها أكثر الحالات المؤثرة والمنطوية على درجة كبيرة من الخطورة (وفقا لـ 92 في المائة من المستجوبين). ويأتي الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن والممارسات المقيدة لحرية الدخول إلى السوق في المرتبة الثانية من حيث خطورة الممارسات (حسب 90 في المائة من المستجوبين).

على ضوء هذه الإشكاليات، أكدت الجهات الفاعلة المستجوبة توفر مجلس المنافسة على صلاحيات تقريرية للحسم في الإشكاليات المرتبطة بالتركيزات الاقتصادية (73 في المائة)، وضمان منافسة حرة ونزيهة (50 في المائة).

وفيما يتعلق بمجالات تدخل المجلس، وعلى الرغم من كون 67 في المائة من الجهات الفاعلة عبرت عن ارتياحها للعمل الذي يقوم به، إلا أن 60 في المائة من المستطلعين اعتبروا أن المقتضيات القانونية الحالية المؤطرة للمنافسة في السوق المغربية لا تستجيب لمتطلبات وتغيرات السياق الاقتصادي.

أما بخصوص التطلعات المعبر عنها، فقد أجمعت المقاولات، بصرف النظر عن حجمها، وعلى غرار الجهات الفاعلة، على ضرورة تمتيع المؤسسة المكلفة بتقنين المنافسة بالاستقلالية، وضمان السرعة في معالجة الملفات، والعمل على التطبيق المناسب للعقوبات في حالة ارتكاب ممارسات منافية لقواعد المنافسة، بغية إرساء حكامة وتقنين للمنافسة عادلين وملائمين.

ويرى 64 في المائة من الجهات الفاعلة أن إرساء آليات للتقنين من شأنه ضمان منافسة حرة ونزيهة في قطاع معين من النشاط.

ت. مؤشر تمثلات المنافسة

يعد مؤشر تمثلات المنافسة متوسط مرجح لأربعة مؤشرات، تشمل: مؤشر المعرفة، ومؤشر الرضى، مؤشر الإدراك، ومؤشر التطلعات.

ويتباين هذا المؤشر وفقا لسلم تنقيط يتدرج من 0 إلى 10. وعليه، فإذا كان الرصيد الإجمالي من النقط يقترب من 10، حينها يكون المؤشر مرتفعا. وينخفض هذا الأخير أو

يكاد يكون منعدما إذا كان الرصيد يعادل 0 نقطة. وأسفرت عملية احتساب مختلف المؤشرات المذكورة عن النتائج التالية:

الرسم البياني 27: مؤشرات المعرفة والرضى والإدراك والتطلعات

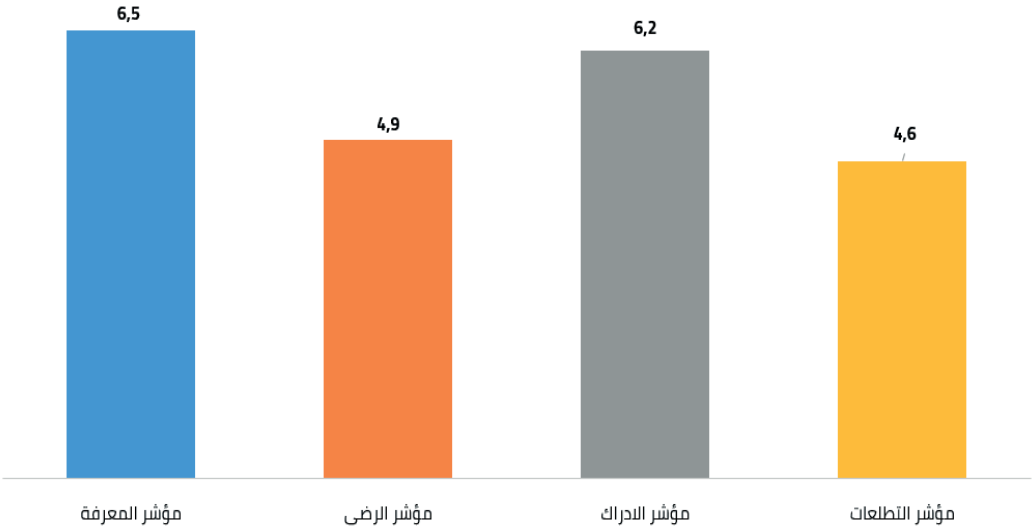

كما يختلف المؤشر حسب حجم المقاولة، إذ تحتل المقاولات الكبرى أعلى رتبة مقارنة بمثيلاتها صغيرة الحجم، أي بنسبة تبلغ 6,8 درجة مقابل 5,7 درجة.

الرسم البياني 28: مؤشر تمثلات المنافسة ومؤشرات المعرفة والرضى والإدراك والتطلعات بالنسبة للمقاولات الكبرى والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة

بالنسبة للمقاولات الكبرى

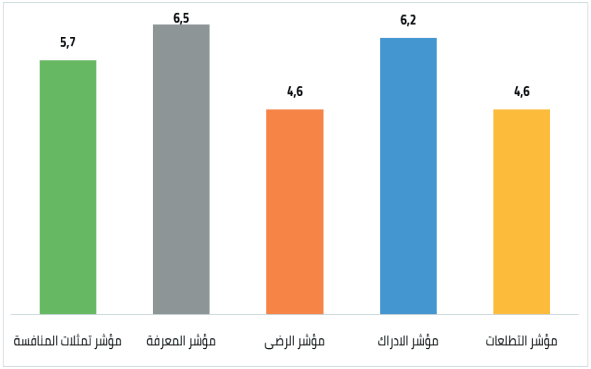

بالنسبة للمقاولات الصغيرة جد والمقاولات الصغرى والمتوسط

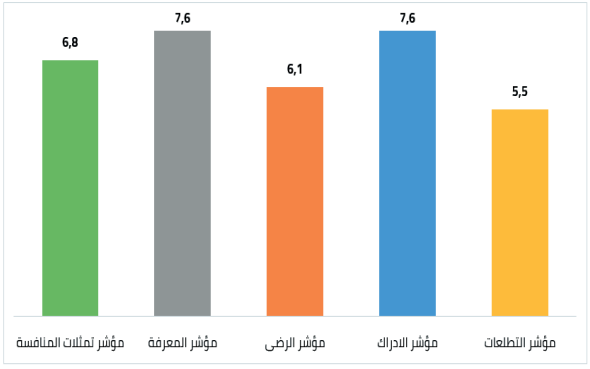

وتمكن المجلس، انطلاقا من خلاصات الاستطلاع، من صياغة قائمة رافعات كفيلة بتحسين مجالات تدخله، وكذا تمثلات المنافسة:

تواصل فعال وشفاف	- التواصل على نطاق واسع بشأن القانون المؤطر للمنافسة؛ - التواصل حول مختلف الأعمال المنجزة من قبل مجلس المنافسة والشراكات المختلفة المبرمة؛ - نشر وتعميم تقدم معالجة الملفات قيد الدراسة، باستخدام مختلف الوسائط التواصلية، لاسيما الوسائل الرقمية.
قيادة التغيير والتكوين	- إشراك مختلف الجهات الفاعلة في إطار مخطط لقيادة التغيير الرامي أساسا إلى ضمان انخراط المقاولات للممارسات السليمة لقانون المنافسة؛ - اقتراح تكوينات لفائدة المقاولات والجهات الفاعلة.
تجاوب	- التسريع من وتيرة معالجة الإحالات؛ - تفعيل خلية تتبع الإحالات؛ - أتمتة التوصل بالإحالات عن طريق إرسال رسائل إلكترونية مخصصة لهذا الغرض وفقا لآجال محددة.
تتبع دوري للمؤشرات	- تتبع سنوي أو كل سنتين لمستويات الإدراك والمعرفة والرضى والتطلعات إزاء القضايا المتعلقة بالمنافسة على الصعيد الوطني، لاسيما بالنسبة للمقاولات.

خلاصة لما سبق، ترتكز تطلعات المقاولات والجهات الفاعلة المتعلقة بعمل مجلس المنافسة، تبعا للاتجاهات المنبثقة عن استطلاع الرأي، على شقين لتحسين مجالات تدخله: شق يرتبط بالتحسيس والتوعية وترسيخ ثقافة المنافسة على الصعيد الوطني، وشق يقترن بالتواصل بشأن القرارات والآراء التي يصدرها المجلس، وكذا الدراسات والتحقيقات القطاعية المنجزة.

الفهرس

ديباجة 37

الجزء الأول: وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني 39

أولا: وضعية المنافسة على الصعيد الدولي 41

أ. السياق الماكرو-اقتصادي 41
ب. تدخلات السلطات العمومية وسياسات المنافسة 46
ت. دينامية التركيزات الاقتصادية 50

ثانيا: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني 55

أ. مكانة المنافسة في النموذج التنموي الجديد 55
ب. دينامية العرض والطلب في سياق الإنعاش الاقتصادي المتزامن مع فترة ما بعد كوفيد-19 59
ت. تضخم الأسعار 75
ث. الإقلاع الاقتصادي وتقنين المنافسة 82
الخلاصات الرئيسية 85

الجزء الثاني: حصيلة أنشطة مجلس المنافسة 89

أولا: تقنين الأسواق 91

أ. نبذة عامة 91
ب. الترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي 94
ت. الإحالات 101
ث. طلبات الرأي 105

ثانيا: أنشطة الهيئات التداولية 132

أ. الجلسة العامة 133
ب. اللجنة الدائمة 137
ت. الفروع 138

ثالثا: الحكامة الإدارية والمالية 143

الجزء الثالث: الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة بمجلس المنافسة 149

أولا: الشراكة الوطنية والدولية 151

ثانيا: التواصل بمجلس المنافسة 157

ثالثا: استطلاع الرأي المتعلق بتمثلات المنافسة بالمغرب 162

تشكيلة مجلس المنافسة

الرئيس	الأمين العام
أحمد رحو	محمد أبو العزيز
نواب الرئيس	
عبد الغني آسنينة	
جيهان بنيوسف	
عبد اللطيف المقدم	
حسن أبو عبد المجيد	
الأعضاء المستشارون	
بنيوسف الصابوني	
عبد العزيز طالبي	
توهامي عبد الخالق	
عبد اللطيف حاتمي	
رشيد بنعلي	
سلوى قرقري بلقزيز	
العيد محسوسي	
بوعزة خراطي	
مندوب الحكومة	
الحسن بوسلمام	

الإيداع القانوني: 2020PE0020

ردمد: 2658-8471

مجلس المنافسة

مجلس المنافسة

شارع التين، عمارة 7 و8 محج الرياض، الطابق الرابع ، حي الرياض، الرباط - المغرب

الهاتف: 0537752810 - 0537756216 - 0537758853

الفاكس: 0537759119